









عالمی

هاف شمرع و صطع کیا

باعث فتنه حانی کفر

دوشی غزلنه تاریخ رغنا  
اولدی معنول مضیتی فحی

270	Eski Havi
izmir	Yeni
izmir	Süleymaniye

آید السلطان داد الدین افر

ردمن افق بقتل المتقین

غزله قدگان حقا واجبا

جیت لم بنیر امام المسلمین

قیل تاریخ له مستهزما

ای یحیی جان معنی الفاسقان

والدی خزن حسن ظالمک

ایستدوب باران دوشی المکنی

صد ز روفون گزودونی پارتی

هاتفین دیوی آن المکنی

علامه شکت قلعه نقول ویره

ایتهکه

بهینه شبقه لوی کی نه کج کار

کویک ارند که خاط ناپا که ایگون

کزلو وینا وندوغل اظهار ایتهکه

مستحکم الله هو الله  
مستحکم الله هو الله  
مستحکم الله هو الله  
مستحکم الله هو الله  
مستحکم الله هو الله



[illegible]

ملک  
مغل

فصل در بیان حقایق

قد اذاعوا وببليانهم النفاق والفساد والركوب في الكفر والالفاظ افل حلف شتاق  
م عبد الله بن جعفر بن ابي فدايهم الكفر والفساد والركوب في الكفر والالفاظ افل حلف شتاق

علی حلیہ

میں نے اس کے لیے  
چاہی میں اس کے لیے

خطبہ جامع کتاب

المكتبة  
في باب

5524



ومن صنع العتبات وحده فله ان يصنع التراويح بالامام  
ولو تركها الجماعة في الغرض لم يصحوا التراويح جماعة ولو لم  
يصنعها اي التراويح بالامام صحت الوتر به ولا يوتر اي لا يصح  
الوتر جماعة خارج رمضان بالاجماع شرح درر غرر

کتاب مختارات

خوب علماً او متعلماً

او قاضی فکاحنا ضرب

سبعین تیسرا مجازوہ

قطعه البديع عندنا واما

عبد الشافي رحمه الله

دون القطع فیما وی

محمد رضا خان کتک اوغلو ملا الهی  
 کنه پری بنان اید اوغلو  
 اولغا اوغلو  
 قاجار  
 قاجار  
 قاجار

A dark, oval-shaped fossil specimen, likely a seed or fruit, showing a textured surface with a central longitudinal groove and a small circular mark near the bottom right.

2VC

الاسماء عن خزانة الفقه

تخطى على فاس في سنة ١٢٠٠ هـ قال ابن اسحاق

وهم له كما يحون لايحوز صلواته

من فطواي العرب في العالم الكبير

لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ  
مَنْ أَمَرَ قَوْمًا وَهَدَاهُمْ لِمَا يَنْهَى عَنْهُ  
الْيَوْمَ أَقْبَمُوا الْأَمْثَلِ



المختارات  
هذا مختار الهداية للفاضل عبد الله بن أحمد  
الشيخ بن نبيه على قدر

اللهم جدد بدايتي وهدئتك النهاية وبغائك الكفاية في الدارين  
والرواية وصل اللهم على سيد رسلك محمد الكافي في غاية البيان في ادراك  
الواقعة في وقاية الحق المبين وحياته واصحابه وجميع اتباعه اخبره  
وربنا الله عن الامة المهتمة بين الجاهدين الذين هم حمة الدين النجوم وهداة  
الصلوات المستقيمة **باب** فان افترع عباد الله الى رحمة واجود من برحمتي  
الدخول في مغفرة المعترف في بذنوبه عند رب المتعالي عياض الله تعالى  
رحمة الله واسلافه وحفظ باحسانه اطلاقه قال لما وقعني الله بلطفه ليلى  
احكامه لعباده بالافعال استغفرت من التواقعات والانبيا بالسلوان  
منه من الشكات ومعلوم ان هذا الامر مقصور على العرفان ولا يذهب اليه الا بغير حجة  
اذا ان يؤتم هذا العمل ولا يتقطع كمال الاجل وانقطاع الامر ويكون  
كول صالح يكون بسبب الدعاء او صدقة جارية بلا رياء بل هو في الحقيقة علم  
يتنفع به في الدنيا والآخرة او هو من الاعمال الصالحة النافعة فالتفت محققاً  
مهدياً محترماً وجمعت فيه من المسائل ما كان مغفراً وطالعت كتاب الهداية وثبتت  
في الدليل ما سألها فافوت منها ما خرج فيبائة الجمع او عليه الفتوى او يفتي وكان  
والله اعلم من ابي نعيم كان من ادب المتقنين الحنفية رضوان الله على جميعهم

عذر وعقش شعره وكف نوبه وسد له قياض الامام وحده في الطاق اذ كان  
الديكان وحده او على العلب لا باس بان يستجيب في الطاق اذ كان تمامه في كبر  
ولا بان يصيب بالاطهر جل تجدد ولا بان يصيب بدين بديه محض وسيف ودرج  
اشجع ولا بان يتقبل الياسة والعقرب لا بان يصيب على ساطع فيه تصاوير الكبر  
عليها او اذا كانت صغيرة لا تبدو للناظر ويكره ان تكون الصورة فوق الرأس  
او بين يديه او خلفه منوشة او معلقة الا ان تكون محو او تمثال غير  
الروح ويكره عند الاثني والسور والتسبيحات باليد في الصلوة **فصل** في ركعة فيقال  
القبلة بالفرج في الحلال والحرام فوق المسح وكذا البول والنجا ووقوف للقب  
قوته وعلق بانه اذا لم يخف على شاعه ولا باس بان ينش بالحق وما الزهيب غيره  
**باب** صلوة الوتر الوتر ثلث ركعات بسلام واحد غير ان في كل ركعة سورة مع  
التكحيت وتقت قبل ركوع التالعة كبر افعاليه ويخفي في دعائه **باب**  
النوافل الموكدة منها ركعتان قبل الغيرة واربعة قبل الظهر تسليمة واحدة ور  
كعتان بعدها وكذا بعد المغرب وكذا بعد العشاء والسن اربع قبل العصر وكذا  
قبل العشاء وسائر النوافل ليلا ونهارا اربع اربع **فصل** في ركعة واجبة في ركعة  
النوافل وكل النوافل والوتر وفي ما يركع النوافل تسجدة وتجب النافلة  
بالشروع وتغني اذا تسددت وكل شئ منها صلوة والقيام الى التالعة  
كثرة ركعة مبتدأة فينبغي ركعتين من افسد الاخرين بعد الشروع بخلاف  
سنة الظهر فانها تغني اربعاً ومن سجد الباطل بغوا من شيا احاد ركعتين  
ولو قرأ في الاولين فقط فغني الاخرين ولو قرأ في الاولين فقط







الطهارة بآء مطلق وهو ماء البحار والعيون والابار وما السار وباء  
 ينظر من الكرم وباء خالطه شيء طاهر وان نثر احد او ضا فكماء الزرع  
 وبما جاز وقع فيه نجس ولم يثره من طعم ورائحة ولون ويعلم جريانه بعلم  
 كثره عند استعماله ومن جانب غير مقدّر بالمساحة عشر في عشر وان  
 وقع نجس في جانبه الآخر لا يار غلب عليه غيره فاخرجه عن طبعه  
 والاباء اعترض من الشجر والثمر ولا يار بغير البطيخ بعد ما حلق غيره الا  
 اذا قصد به البالغ في النظافة ما لم يغلب على الماء ولا يار استعمل  
 لازالة الحث او تحصيل القربة ورايل الغصن ولا يار قبل وقوع  
 فيه نجس ولا يجنبه موت ما ليس له دم سايل فيه الا ما يعيش فيه  
 ان مات فيه ولا يجنب النفس في البئر لطلب الدلو ولا يار بغير ما ينجس  
 النتن والفساد ولا لحم ما يركب بالنسجة وان لم يؤكل وكشوا بمسحة  
 وعظمها ولا شعر الا دمي وعظمه لان كل ما طاهر **فصل في البئر**  
 ينزع ماؤها ككله ان وقع فيها نجس او مات فيها ادي او شاة او كلبا  
 انتفع فيها حيوان او تنسج وينزع منها عشرون دلو الى اثنين بموت  
 فانه فيها بلا انتعاج وبثلمها من مصفورة وغيرها بعد اوجها وموت  
 حمامة او كونهما ينزع ما بين اربعين الى ستين والمعتبر ولو كل بئر يستقي  
 باعظم منه اذا نزع ما بين اربعين الى ستين والمعتبر ولو كل بئر يستقي به  
 باعظم منه او اصغر وان كانت البئر معبنة ينزع مقدار ما فيها وكنى فواج  
 ثلثا دلو وان لم يدر زمان وقوعه فيها فان لم ينفع اعاد الصلوة يوم ويلو

ويلو وان انتفع او تنسج اعادوا صلوة ثلثة ايام ولبا لها وكذا اعادوا  
 غسل شيء غسل باياها يتلك المدة بخلاف ما لو راي في ثوبه نجاسة لا يرد  
 متى اصابته حيث لا يبعد شيئا حتى ينجس **فصل في الاسعار** وغيرها  
 سور الانسان والذئب وما يؤكل لحمه من الحيوان طاهر كوقرها وسورها  
 الخلاء وما يمكن والبيوت مكروه كسور الهرة وسور الكلب والخنزير  
 وسائر السباع نجس وسور البحار والبغل مكوك ولا يمنع جواز الصلوة  
 كوقرها ولبنه طاهر حرام ومن لم يجد ماء سوى سوريهما توضأ به وتم  
**باب التيمم** يتم المسافر وقارح مضر قدر ميل تبارط طاهر وبكل ما كان  
 من جنس الارض اذا لم يجد امار يكتفي الوضوء وتيمم المريض والجنب  
 والحائض والنفساء اذا جافوا التلق والمريض ما وبان يفرطين مسح  
 بايديهما وجهه وبالاخرى يديه الى مرفقيه مستوعبا ويصل به ما شاء من  
 فرض ونفل ويستحب الرجاء المار ان يوقر لا آخر الوقت ولا يعتبر  
 تيمم سلم اقل ثم اسلم بخلاف تيمم من مثل اللحف او دخل المسجد وينقضه  
 ناقض الوضوء والقدرة على استعمال ما كاف حقيقة بخلاف من  
 عجز كما كان بف السبع والعدو والعطش وتيمم من حضر لطبارة وخاف  
 الفت من خلاف من حضر للجمعة وان خاف الفت بخلاف من خاف فوات  
 الوقت ومن صلى بالتيمم ناسيا ما رده في رطله لم بعد بها اذا ذكره ولا  
 تيمم ان غلب على طمأنينة ان يقرب ما رجي بطلبه قدر علوة بخلاف  
 ما لم يغلب على طمأنينة ذلك وكذا التيمم اذا كان مع رقبته ما قبل



الصلب منه وان لم يعط الا ينسئ المشل ولا ينجل العين <sup>التي</sup> حشر بل يتم ح •  
**باب المسح** على الخطين يجوز المسح على الخطين اذا كانا ملبوسين على  
طهارة كاملة من حدث ما خرج موجب للوضوء لا للغسل بالماء يومئذ  
ببيلة عقيب الحدث ولما فرغته ايام ولباسها كذلك مسح على ظاهرهما  
خطوطا الى الساق مقدار ثلث اصابع اليد اذا لم يكن في احد الخطين حرق  
كبير يكشف منه ثلثة اصابع الرجل منها وبقيته ما ينقص الوضوء  
وخرج اكثر القدم للموضع الساق ومقتضى مدته واذا مضت و  
نزعها وغسل جلبيه يجوز ما يصح ويتم مقيم مدة سواها سافر قبل  
تمام مدته وينزع المسافر اذا اقام ان اكل مدة اليتم ويجوز على الماشي  
كنت ذبي طائنين ويجوز على الجواربين اذا كانا تخبين او جلدتين  
او متعلين بخلاف التلنؤة والعمامة والبرقع والغفارين ويجوز  
على الجبابرة ان شدت على غير وضوء ولا بوقت وان سقطت عن كرا  
بطل والالم يبطل ويشد او لا يعيد المسح **باب الحيض** والاحتياضة مدة  
للحيض ما بين ثلثة ايام الى عام عشرة وما دونها وما زاد عليها احتياضة  
وما تراه المرأة من الحرة والصوفة والكدره حبس وهو يسلط  
الصلوة بلا قضاء ويجزم الصوم لكنها تقضي به ويجزم دخول المسجد  
طواف الكعبة وقرأة القرآن وسر للتحف بغير خلاف كما في الجن  
والنفاء اذا انقطع الدم لاقل من عشرة لا يجزى وطها حتى تنسل او  
يغيب عليها او في وقت الصلوة ولو انقطع بعشرة حل الوطئ بدون غسل

الغسل ولو انقطع دون عاودتها فوق الثلثة لم يبرها حتى يغيب عاودتها  
واذا نجل الطهر انشا الدم في مدته فهو كالدم المتوالي ولو زاد على العشرة  
روت الى ايام عاودتها والكلها اقله حمة عشر يوما ولا غاية لاكثره فلا يبر  
بدون استمرار الدم بها فاذا استمر مبتدأة بالبلوغ فحيضها عشرة  
ايام من كل شهر والباقي استحاضة **فصل** المستحاضة تطهر وتصوم و  
توطئ وتوضأ لوقت كل صلوة فتصلي في ذلك الوضوء في الوقت ما  
شارت من الغرائض والنوازل كن به سلس البول والرعاف والدم  
وسائر الاغذار واذا خرج الوقت بطل وضوئهم وكسا انقوا الوضوء  
لصلوة اخري ويشترط في ثبوت الغنة دوام السيلان من اول وقت  
الي اخره وفي بناءه ان لا يغيب وقت صلوة الا والحدث بوجوبه  
**فصل** النفاس الدم الخارج عقيب الولادة وما تراه قبلها •  
استحاضة وان كان بالنابضات الحيض كما تراه الحامل ابتداء و  
لا حد لاقله واكثره اربعون يوما والنزاي استحاضة ومن كانت لها  
عادة في النفاس وجاوز الدم الاربعين فنفسها ايام عاودتها وان  
لم تجاوز فحل ائامه ومن ولدت ولدين فنفسها من الولادة اول السنة  
المسيتين بعين هلته ولد نصبر المرأة به نفسا كما نصبر الائمة به ام ولد ونقصه  
العدة **باب** الانجاس وتطهيرها يجب تطهير النجاسة من بدن  
المصلي وثوبه ومكان صلوة ويجوز بالمار وبكل ما يبع طاهرا اذا غط العفر



وليكن خف بالارض نجاسة يايسة ذات جرم حتى تنزل كما في النجاسة  
 يغسل رجليها كالباوم لا يكتفي في مسح المرأة والسيف في ازالة نجاستها  
 ويحذف الارض اذا ذهب اثرها في حق الصلوة لا للتميم ومانع الصلوة  
 من ان يعلق قدر الدم ومن الخنثى ربع النوب البول والدم ودم  
 الدجاج وبول الحمار معلق بالانفاق وبول ما يؤكل من الخنثى بالانفاق  
 والروث وازخاء البقر معلق بخلاف قدر الدم في الرقيق مقدار  
 عرض الكف وفي الكفيف مقدار المشال وبول النمر معفو عنه يغسل  
 كثر ما لا يؤكل من الطيور ولا معتبر له سم ولا النمل والمار كما اذا  
 انتفخ عليه البول مثل رأس الأبر أو خمس المربي يجب ازالته الا ان يبقى ما  
 يشق ازالته من اثره وغير المربي يجب ان يغسل حتى يذهب طمته ان قد  
 طهر وقد رده بالثلث **فصل** في الاستنجاء ستن الاستنجاء كثر حتى  
 ينقذ غسل الفضل واذا جاوز الخمس المخرج يجب الغسل ولا ينجز بغير طهر  
 وروث وبجيبه **كتاب الصلوة باب** مواقيت الفجر اول وقت حين  
 طلوع الفجر الثاني وآخوه ما لم تطلع الشمس الظهر اول وقت حين  
 وآخوه اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال والعصر اول وقت حين  
 خرج وقت الظهر بالانفاق وآخوه ما لم تغرب الشمس والغروب اول وقت حين غربت  
 الشمس وآخوه ما لم يغرب الشفق وهو الحرة والعشاء اول وقت حين غاب الشفق وآخوه  
 ما لم يطلع الفجر والوتر وقت عقيب العشاء الى طلوع الفجر **فصل** في سائر ما في الفجر

بالبحر والابرد بالظهر في الصيف والتقديم في الشتاء وتأخير العصر تأخير  
 الشمس يجب ان لا تحاربها الا عين وتجبيل المغرب وتأخير العشاء الى ما قبل الثلث  
 الليل وتأخير الوتر من شيق بالاتباه الى آخر الليل ومن لم يشق ان يؤخر قبل  
 النوم وفي يوم غيم في الفجر والفجر والمغرب تأخيرها وفي العصر العشاء تأخيرها  
**فصل** في اوقات المكر وحمة الا صلوة عند طلوع الشمس وعند زوالها وكذا عند  
 غروبها الا عصر يومه ويكون صلوة الجنازة وسجدة السلاوة فيها وكذا السجدة  
 بعد الفجر والعصر الطلوع والغروب بخلاف النوايت وصلوة الجنازة  
 وسجدة السلاوة حيث لا يكره قبلها المتذوق وركعت الطواف والركعتين  
 بعد الشروع وكذا النقل بعد الغروب قبل الفجر ولا يصح حين فوج الامام للخطبة  
 الا ان يفرغ **باب** الاذان الاذان سنة للتواضع للشمس للجمعة بلا يجمع  
 وضعت موزنة ويزاد في الفجر بعد الفلاح الصلوة حين النوم مرتين والا  
 فامة مثله الا ان يراى نرا فيهما بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين ويستقبل  
 بها القبلة يتدلى في الاذان واخذ اذنه في الاقامة ويقول المؤذن وجهه للصلوة  
 والفلاح عتبة ويسرة وجعل اصبغته في اذنيه فضل التثنية في الفجر بين الاذان  
 والاقامة حسن يؤذن للعائنة ويقيم ويؤذن لادلى العائنة ويقيم لكل واحدة  
 منها وينبغي ان يؤذن ويقيم على طهر وعلى علم بالسنة وفي وقت الصلوة وان اذن قبل  
 بعيد ولو اذن بغير وضوء جاز ذكره اقامته بالجمعة بكرة والاذن ايضا لو اذنت  
 المرأة فاستجبت ان يعاد والمساقر باية بالاذن والاقامة ولو اذنت بالاقامة جاز  
 ويكره تكررها مائة والمقيم لو صلى في بيته باية بها ولو تكررها جاز **باب** شروط



الصلوة الظاهرة عن الحزن والحنث قبل القبلة واجبة كذا استر العورة  
في الرجل ما حثت السرة لا الركبة والمرأة كذا عورة الا وجهها وكفيها وقدمها فلو  
صلت ورع ما حثت كفتها لان كشفها اقل منه الشعر النازل البطن  
والفخذ كالساق وكذا العورة الغليظة والذكر يعتبر بانزاد وكذا الانثى  
وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة مع بطنها وظهورها كما في ذوات  
الحارم ولو لم يقدر على ازالة النجاسة صلى بها ولم يجد ما يستر عورة  
صلى عرياناً ما عدا موليها ويجب ان ينوي القبلة التي يدخل فيها على ما قبله في  
صلوة يسلم بغير فصل عن التسمية لجعل لا يلبس بها معتدلة على التسمية وبكفي  
مطلق التنية في السن والنوافل ولا بد في الوضوء من تعيينه كالغسل والظاهر  
والمعتدي بنوي القبلة والاقتدار ويجب ان يستقبل القبلة فمن كان بكفه لم  
اصابه عيب الكعبة ومن كان عياناً لم يرم اصابتها وجهها ومن خاف من مانع  
الاستقبال يسلم الى ابي جهنم قدر ولو اشتبهت القبلة وليس عنه من ياله  
غيرها تحري وصلي ولا بعيد بها ان علم بعد الصلوة انه اخطأ وان علم في  
الصلوة استدراك القبلة وكذا اذا تحول رايه الى جهة اخرى قوم صلوة في  
مكانه وكذا القبلة وفالف جعلها ما هم جهة من خلفهم مع عدم علمهم بما  
ضيق الامام جازت صلواتهم بخلاف ما علم حال الامام ومن تقدم عليه حيث  
لا يجوز صلواتها **باب** صفة القبلة للصلاة اذا قام الى كبره واقفا يديه  
ويحاذيها ما شجتي اذنيه وترفع المرأة خراجه كذا في كبر القنوت والعبود  
والجنازة ولو بدل التكبير باسم من اصابه الله لم يجز ان لم يشبهه بما جسته كقولنا

كقولنا اللهم اغفر لي ولا يجوز الافتتاح بالنكسية لمن كسب العترة كالنكس  
بها والمطبة والنشر كذلك بخلاف التسمية بها في الذبح حيث يجوز ويصح  
يد اليمنى على اليسرى تحت سترته ولا يرسلها كما في القنوت والجنازة و  
وليس يجزى بالبدن الشيطان الرجيم ويقترأ بالبسملة ثم اذنيه بها في اول  
كل ركعة دون اول سورة بعد النكسة ثم يقرأ النكسة ويقرأها سورة او  
ثلاث ايات ويقول في اواخر النكسة امين كالمؤمن كما في كبر معتد ابداً  
ركبته مفترجا بين اصابعه باسقاط ظهره غير رافع راسه ولا نكسة و  
ويقول سبحان ربّي العظيم وترا اقله التلث ثم يرفع راسه قائلاً سبحان الله  
لمن حمده ربنا لك الحمد والمؤمن بقوله بلا تسبيح ثم يكبر للسجود وبعد ما ذكر  
قائماً ويعتد يديه على الارض ويضع وجهه بان كفيه فذا اذنيه وسجد  
جهته ولا يجوز الاقتصار على الالف بلا عذر ولو سجد على كور عاتمة او  
فاضل ثوبه جاز وييدي متبعية كما فيا بطنة عن مخدنة موجهها اصابع ربه  
كوالقبلة ويقول سبحان ربّي الاعلى اذناه ثلاث والمرأة تنزق بطنها  
يفتح بها ثم يرفع راسه مكبراً ويطأ حاليها ثم يكبر ويجذو في مثل اذنيه ثم يكبر  
وقام على صمد وقدمه بوقرة واعمالاً على الارض وينزل في الركعة الثانية  
مثل ما في الاول سوى الاستفتاح والتعويذ وقعد بعد الثانية على رجل اليسرى  
فما صابها بناء وموجهها اصابعه كوالقبلة ووضع يديه على فخذه باسقاط  
اصابعه وثلاثة تشبه اربعين مسعود ولا يزيد عليه ان لم يسلم فيه لم يقرأ في  
الاخرين عمر النكسة وجلس في الاخرة كما في الاول وراى تشبهها بالصلوة



على النبي عم ولو دعا ما يشبه القرآن والا دعته لما توفه نحن ثم سلم على من  
 بقوله السلام عليكم ورحمة الله وعن سارة كذا كذا وباب التلبيل من ثيابها  
 من الرجل والنساء والحفظة لامن لا تتركه في الصلوة والمقعد بنو ما  
 في ابي جانب كان وان كان كذا اليه بنو في عيونه والا امام بنو بلسان  
 والمنفرد بنو الحفظة منفردة **فصل في التواتر** كبر الامام بالقرعة في  
 الجوف اول المغرب والعشاء والجمعة والعيد بن وكبرها في الظهر والعصر  
 والنفرد وكبر كاف في تطوع الليل وان جهر ما ادنى الجهر وهو سماع من  
 يليه يكون افضل ويخفى في تطوع النهار وفي القضا وفي الجهرية ان ام  
 جهر والا خافت فما وان اقتصر على الناحية قرأها في الاخرين مع السجدة  
 وجهر بها في الجهرية ويتخير في السجدة ما ينضبه الحال من عجل وامه وفي  
 الحضر في الجهرية ركعتيه اربعين اية سوي الناحية وفي الظهر مثل ذلك او ذو  
 وفي العصر والعشاء بقراء او ساطا المفضل وفي المغرب فصارة ولا عيان  
 سورة بصلوة ولا بقراءة المومن بل يسمع ويصوت كما في الخطبة **باب**  
 الامامة الجماعة سنة مؤكدة الاولى بالامامة اعلمهم بالسنة ثم اقرأهم ثم دعهم  
 ثم استهم ويكره مائة العبد والعاسق والابحى وولد الزنا وان اتوا جاز  
 ولا يطول الصلوة بما ذكره بصفت الرجل ثم الصبيان ثم النساء والوكلاء  
 المومن واحد اقام عن عينة فاذاباه ويكره للنساء وحدهن الجماعة فان  
 فعلن قامت الامام وسلمن كالوادة ولا يجوز ان يقعدن بها رجل وان طأ  
 بلا طائل فسد صلوته ان كانت مشبهة والصلوة مشككة بان بنو

في صلاة الجماعة  
 في صلاة الجماعة  
 في صلاة الجماعة

بنو الامام امامتها وان لم ينو بالطلب صلواتها ويكره للشركاء ان يجزوا  
 بلعانت بخلاف العجائز ولا يجوز اقتداء الظاهر بالبرور ولا التعاري بآياتها  
 ولا الكاسي بالعاري ولا المعتصم بالمتقل ولا المعتصم فريشا او ولا الذي كبر  
 ويكبر باليوي ويجوز اقتداء اللوي بثلث العاسل بالكلج والتوضي باليمية والتمثل بالفتنة  
 والكلج بالعماد ومن علم حركت امامه عاد وصلوة ولو ام ابي امين او فاريا  
 فتسد صلواتهم بخلاف ما اذا ام عارعة ولا بيان حيث يجوز صلوة العواة  
 وكذا ائمتها وتسد اذا قدم العاري ايتها في الاخرين او في التشهد ولو صلى  
 العاري لامي بانتم ادعها **باب** الحركت في الصلوة من سبعة الحركت في الصلوة  
 قال الفضل ان يستأنفها والامام يستخف ثم ينفرد ولا يتخلف اذا حضر من  
 حلق انه احركت فيها ثم علم خلافه ان كان خرج من المسجد استقبل وان لم يخرج  
 يتم الباقية وان كان اماما فاختلف فسدت صلواتهم كمن طعن آفة افترج نبرو  
 فانصرف والجلدون والاعمار والاحكام بفسد الصلوة كاكتمهم ولو تعد  
 الحركت بعد التشهد او عمل بنا في الصلوة بعده تمت صلوة بخلاف ما اذا كان  
 المنافي يغير صفة حيث تسد ولو حركت الامام لا ينبغي ان يقدم مسوقا و  
 قد مية يتبدلي من حيث انتهى اليه الامام واذا انتهى الى السلام يقدم منه كما  
 فيسلم بهم ويتم هو صلوة ولو تعد المنافي حان ان صلوة الامام تمت صلوة  
 الغفم دونه ولو احركت الامام متعده او تمته بعد التشهد بفسد صلوة المسوق  
 بخلاف ما اذا تكلم او خرج من المسجد ولو احركت الامام في الركوع او في السجود فاستخلف  
 او اذا لم يستخلف على الركوع والسجود ولا يستأنف بخلاف من بني بعد ما



في الركوع والسجود ولا تنهت خلاف من بني ولو احدث الامام والمؤمن  
واحد يكون خليفته كالواحد لو اختلفوا ولو اختلفوا في يد يورما لو اختلفوا في خلاف  
ما لو كان المؤمن صليبا او امرأة حيث تغسل صلوته **باب ما يغسل في الصلوة**  
وما يكره فيها الكلام عدا وهو ان يغسل الصلوة كالاكل والشرب والتمسك  
سدا كالتابن والناوة واليكبار بارتناع الصوت من ذكر الجنة  
او النار وان كانت من محبة او وجع بغض يخرج بغير عذر وفصل بالوقوف  
ويغسل يديه كالعطاس والبخار وان حصلت بالحروف لو قال الله  
برحمتك الله يغسل خلاف قول العاطل السامع للحدثة ويغسل فخرا غير  
احامه دون احامه اذ لم ينتقل الى اية اخرى وان انتقل ففتح تغسل  
صلوة الغايح والابحار المقتدي بالفتح ولا الامام يؤم باليد بل بركع او شغل  
الى اية اخرى واسترجاعه وقوله لا اله الا الله ان اراد بها الجواب لم يكن  
ما اذا اراد اعلا الله في الصلوة ولو نوى العزم والانتقل قبله بعد ما جاز من الظاهر  
ركعة فظهره بخلاف ما لو نوى ذلك الظهر ولا تغسل القراءة من مخف موضع  
كأنه من مكتوب ممر ورأه بين يديه ويد المار بالاشارة او التبع  
لو صلى في الصحراء ينبغي ان يتخذ امامه ستره بعد غلط الصنيع ونوره  
ويؤثر منه محاذيا باحد حاضيه وستره الامام كمنى للمؤمن **فصل بكرة في الصلوة**  
العبث بالتعب والجنب وكذا قلب الحصة الا ان لا يمكنه السجود فنبوثة  
مرة وكذا رفعه الاصابع وكفها والنعامة بمينة او بسرة الا ان ينظر  
بمؤخر عينه من غير عنقه وكذا القعدة والستر من ذراعيه وتر بغير عذر

الامام آية سجدة منها سجدة لا موم وان يلزمها الامام موم لم يسجد الامام ولا  
موم لا في الصلوة ولا خارجها بخلاف الخارج عن الصلوة حيث يسجد او سجد  
واذا سجد من خارج لم يسجد واذا في الصلوة ولو سجد وبها لم يجز موم عاد  
وبها بعد بها بلا اعاده الصلوة ولو سجد من امام ثم دخل قبل سجدة موم ولا  
تغيب الصلوة بغيره خارج الصلوة ولو لم يسجد منها لم يجز في الصلوة فاعاد  
يسجد بها اخراته عن التلاوة بين ولو سجد بها ثم دخل فيها واعاد بها سجدة اخرى ولو  
لو كثر تلاوة سجدة واحدة او سجد بها من شخص واحد كثر ان احد المجلس  
كف سجدة واحدة وان اختلف بغير الوجوب ولا يختلف بالقيام ويختلف  
بتسديد الشوب والانتقال من عصى الى اخره وكذلك الحكم في الركبة **باب**  
**صلوة المسافر** تحقيق احكام السفر حين غاب بيوت بلدة فاصد مسير  
تمشيه بام وليا يلزمها بسير الليل ونسي الاقدام مسير او مسطوي في الجبل والار  
يعتبر السيرة الى ما بقصر الصلوة الرابعة حتما اذا وقفا وان اتم اربع  
بعد ما قعد في الاولين اخراته وتغير الاخر بان ما قبله وان لم يقعد بطلت كما  
في السفر ولا يزال على حكم السفر ما لم يدخل بلدة او لم ينو الاقامة في محلها فتمت  
عشر يوما واذا دخل محلها عزم ان يخرج بدون نية الاقامة في محلها  
وان بقي على ذلك سبعين ولا اعتنا ببيعة الاقامة في دار الحرب ان حاصروا  
فيها مدنية او حشنا وكذا اذا حاصروا اهل البغية في البحر او في غيرهم ولا يظن  
الاقامة بالانتقال من رعي لا اخر في اهل الاخمية ونيم اربع اذ اقام في الجاهل  
بل نيم ولا يبرأ ويوجب المسافر اتم المقيمين حين سلم لغوا صلواتكم ماما



فوق يوم العطر ان يطعم قبل ان يخرج الى المصطفى ويؤدي صدقة النقط فينوي قبل الصلوة  
ولا يكبر في الطريق ولا يتنفل قبل العبد ويصلي الامام بالنسبة كعتيقين يكبر ثلثا بعد  
تكبيرة الافساح ثم يقرأ ويكبر للركوع ويجود بعد ما ركع ويقرأ في الثانية بداء  
ثم يكبر للركوع وترفع يديه في التكبيرات سوى تكبير في الركوع ويخطب بعد الصلوة  
خطبتين يعلم فيهما صدقة النقط واحكامها واذ فانت الصلوة بعد وقتها  
لا تقصه وتؤخر صلوته النقط الى يوم السبت بعد الاخير وفي الاخير يؤخر الاكل الى  
فراغه عن الصلوة ويكبر في الطريق لاذن توجبه الى المصطفى يعني انهم ركعتين كالنظر  
يخطب خطبتين يعلم فيهما الاضحية وتكبيرات التشريق ويؤخر هذه الصلوة الى  
الغد وبعد الغد لا الى ما زاد **فصل** في تكبيرات التشريق يكبر بعد صلوته  
التي من يوم عرفة وبعد كل فرض الى عصر اخر ايام التشريق ويقول مرة الله  
اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
يوم **باب صلاة الكوفة** يصلي امام الجماعة بالناس حين اكسفت الشمس ركعتين طو  
يلتين ركوعين كهيئة النافله ويركعون تجلي وان لم يخضر الامام صلوا افراد  
ولا خطبة فيها وفي كسوف الشمس صلوا في منازلهم **باب** الاستسقاء والصلوة  
في الاستسقاء بجاعة وانما هو دعاء واستسقاء وان صلوا افرادي جاز وان  
صلى الامام بجاعة جهر بالقرارة ويخطب ثم يستقبل القبلة بالدعاء ويطلب  
رداءه ولا يلبس القوم اريدتهم ولا يخبرون اهل الذمة **باب صلاة الخوف**  
اذا حضر العدو وقت الصلوة جعل الامام الناس طائفتين احداهما لا وقته  
العدو والاخرى خلعة فاصلي هذه ركعة وسجدتين ان كان الامام مسافرا

فوق سفر ومن اسعد وطن غير وطنه الاول لم يطيل سفره بدخوله كما لم يطيل برخوله  
وطن اقامته ولا يطيل ايضا بنية اقامته في موضع ضيق خمسة عشر يوما  
القطع والعاصي في احكام السفر سواء المعتبر في ذلك الوقت **باب الجمعة**  
يجب الجمعة على كل جليل صحيح متم ولها شرايطها المعروفة فلا يجوز في الزمان  
والمعرض موضع لم يمر وقاض بقدر الاحكام وتقيم الحد ويجوز بمنزلة اذ كان الامام  
امير الحجاز او الخليفة لا بعزات ومنها السلطان او من يامر بها فانما هو  
منها الوقت فلا يصح في غير وقت الظهر ومنها الخطبة يخطب الامام قبل الصلوة  
خطبتين يفصل بينهما بقعدة فاما على الطهارة ومنها الجماعة اقلها ثلثة يسكن  
الامام فان نذر وقبل ان يركع الامام استقبال الظهر وان نذر والبعد ما كبر في  
على الجمعة ولا معتبر بتباعد السوان والصبيان ولا تجب على مافر ورخصه  
وبعد صلاة فان حضروا وصلوا مع الناس افرأهم عن فرض الوقت ويجوز  
ان يؤم الى صلاة الجمعة وكذا المرض والعبد ويعتقد ان الجمعة ذكره ظهر من صلى في  
منزله بلا عذر قبل ان يصلي الامام الجمعة ثم ان اراد ان يخرج الجماعة فتوجه الامام  
فيها بطل طهره بالسج لها ويكره ان يصلي الظهر كما عتد يوم الجمعة في غير خلاف في الزمان  
واذا اذن الاول توجه الناس الى الجمعة وتركوا البيع واذا اخرج الامام خطبته ترك  
الناس الصلوة والحطام حتى ينزع منها واذا خلاها المنيح جلس واذن المؤذن بين  
يدي المنيح ومن ادرك الامام في الجمعة بما معه ما ادرك في غيره الجمعة وان ادركه في الشهر  
او في سجود كوا **باب عيد** في عيد كل من كبر على الجمعة ويدخل ثوبها بارتداء  
الشمس يخرج بالزوال ويحجب في يوم العيد ان يغسل ويطيب لبس حسن ثيابا فيه يوم



وركتين ان كان متهما كالمغرب اذا فرغ من السجدة الثانية مشتمتة  
الطائفة الى وجه العدو وجازت الاولي فيصليهم ايام بنية الصلوة واداء السلام  
لم يسلموا ومضوا الى وجه العدو في وقت التي لم يصلوا البقية بالاقراءة وكذا  
بعد التمشيد ذهبوا الى وجه العدو وجازت الطائفة سيقوا الصلوة كما مضوا  
بقراءة التمشيد واداء الصلوة واداء الصلوة في الصلوة يطلب ان يشتم الطوف صلواتا  
فراوي يوم يكون بالكروك والسجود متوجهاين الى القبلة ان امكن والا فالى  
اى جهة كانت **باب الجبانة** يوجه المحقق الى القبلة على شدة الايمان وطعن الشهادة  
فاداء الصلوة بغيره ويغض عيناه ويضع على سبيله او غسل بعد ما قرأوا  
يجعل على عورته الخليفة شرة ثم ينتزع ثيابه ويوضو من غير مخففة او شاة  
ويغسل ماؤه بسدر او حوض ان وجد والا فاما الارواح وغسل ارجله بطينة  
ثم يصفح على شدة الايمان يغسل بالبار والسدر ثلثا حتى وصل الى ما يلي الثوب منه  
ثم يصفح على شدة الايمان يغسل ثلثا كذلك ثم يجلس مستندا على بطنه يرفق فان  
خرج منه شئ طهر ولا يعاد غسله ولا وضوءه ثم ينشف ثوبه ويجعل في الكفاة يجعل  
الحنوط على ارجله وطينته والكافور على ما جره ولا يستريح شوه ولا طيبته و  
لا ينقص طهره ولا شوه **فصل في التكنين** يكتنن الرجل في ثلثة احوال بعد ما حرت  
تؤذ او يكتنن اذا روي الغافة واذا روي الغافة كناية وفي واحد ضرورة ولكن  
المراة في خمسة ارجل واذا روي حمار الغافة وفرة تربطها ثدياها وفي الثلثة كناية  
اذا روي حمار الغافة واذا كفن بطلت الغافة وعليها الارام تعين الميت بوضع  
على الارام فيعطى سائر الارام بميتة ككناية وكذا لو عثر ان جوف الانثى واذا

واذا كفت نفس الدرع او لاثم يجعل شوهها صغيرا من عاصدها ثم الحار فوق  
وكن تحت اللعانة **فصل في الصلوة على الميت** السلطان ان صحره الا فالتج  
وان لم يحضر امام الحي ثم الاوليات الا قرب قالوا قرب من حي من الاحياء في التوف  
بعبد الوالي ان شاء ولا يعاد ان ميت الوالي ويصلي على قبره ان لم يصل عليه  
ما لم ينسخ وصية الصلوة عليه ان يكبر ما وبها الصلوة عليه بشئ على التذم ككبر  
يصل على النبي ثم يكبر ويدعو لنفسه للمسلمين والميت ثم يكبر ويسلم ولا يستغفر للصبي  
وكن يقول اللهم اجعل لنا وظلا وجعل لنا جوارا وخرأ وجعل لنا شاة مستغفرا ولو  
كبر الامام ككبرة او تكبيرتين ككبر طاهر لا انتظار الى تكبيرة اخرى بخلاف الاخرين  
حتى تكبر الامام اخرى ثم ياتي بما فات ويقوم الامام بخوار الصد من الرجل المرأة  
ولا يجوز الصلوة عليه كبا الا بعذر ويجوز ان يقدم الوالي غيره وكذا الا على الصلوة و  
لا يصلي عليه في مسجد جماعة حتى تهمل بعد الولادة يسجد ويسلم ويصلي عليه ان لم يات  
عسله وادرج في خرقته ولم يصل عليه الصغير المستحي صليا عليه ان لم يكن معه احد بوجه الا  
فلا يصلي عليه الا ان يقول بسلام وهو جليل وان مات كما في غسله ولبس الثوبين بطنه  
في خرقته وبزنته في جفنة من غير رعاية ثلثة التكنين **فصل في حمل الجنازة** يحمّل  
بنواؤها الاربع ويشون مسرعين دون السبب يكره الجلوس في القبر قبل ان يوضع عن غمها  
الرجال واذا اتوا وبوا في الجمل فليست ان يحمل مقدم الجنازة على البهايم ثم توضع علىها  
ثم مقدمها على البهايم ثم توضع علىها **فصل في الرقعة** كقوله القبر وبلوا ان كانت الارض صلبة  
وبدخل الميت مما يلي القبلة ويقول اضعه في قبره بسم الله وحيه متو رسول الله وبوجه  
الى القبلة ويجعل العفدة ان كان عقد يسوي اللين والاسجي في قبر الرجل بخلاف المرأة و



الآجر والخشب بالضرورة ولا بأس بالقبض عليهم **باب شرب من قتل**  
ظلم ولم ينجس دمه أو قتل الكفرة في الحرب البغي أو جرحه الموكلة بوجوه  
فإن كان بالخطأ لم يقبل قتل لا يغسل ولا يغسل دمه ولا ينزع عنه ثيابه  
التي من جنس الكتان بل يكتفون فيها وتزاد وتنقص لأتمامه ويصلى عليه وإن  
كان جنباً أو صبياً أو مرتدّاً نابلاً بعض مراقب الحيوة أو منقطعة من  
جفنها أو تفسد بغيره عليه قبل من وجده في المصير لا كمن قتل  
حراً أو قصاصاً أو حتى عليه ولا يصلى عليه من قتل من البغاة وقطاع الطريق  
**باب النماز في الكعبة** يجوز الصلوة في جوفها وفرضها وإذا صليت فيها  
بجماعة فحجهم بغيرهم ظهره إلى طهر الإمام جاز بخلاف من جعل ظهره إلى جبهته  
الإمام ولو صلوا حول الكعبة جازت صلوة من هو أقرب إليها من الإمام  
إذا لم يكن من جانب الإمام ويكره الصلوة على ظهرها **باب الزكوة**  
يجب الزكوة على كل فرس مسلم عاقل بالغ ملك نصاباً كاملاً ملكاً تاماً إذا حال  
عليها الحول ونزع ذمته عن دين يحيط بالسواركافه دين مهر الدين زكوة  
أذا نقص به النصاب ويخرجها الدين نذر وكسرة وليس في الجارية مالاً يتي  
زكوة مثل دار السكنى وثوب البون وأثاث المنزل وعبد حر متهود وأهله  
الركوب والآلات المحرقة من سلاح من يستعمله كنبه العلم وكذا في مال  
النصارى كالدِين المحرور إذا قرأ الدين بعد سنين وكان مال الفقير دواق بين  
والعقود إذا لم يكن عليه دينه والمال لا يطرح في البحر والدقون في غارة  
نبي مكانه وما أخذه السلطان مصادراً وجب في مال مدفون في بيت لا إذا

لا في النصف أو كرم وجب في دين عجا مفرق أو مفسد أو مغتسل أو على حاجته عليه  
بينة أو علم القاضي به ولا زكوة في العبد المشتري للجارية بينة كذره وإن نواه  
للجارية بعد ذلك وإن اشتراه ونوى التجارة يكون للجارية بخلاف ما إذا  
ورث نوى التجارة يكون للجارية بخلاف ما إذا ورث ونوى التجارة ويكون  
للجارية ويكون للجارية أن ملكه بالهبة والوصية والكساح أو الخلع والصلح  
ونواه للجارية ولا يجوز إلا بالنية للتجارة له أو بغير مقدار الجواب  
وتصدق جميع المال بالنية الزكوة ليستقر فرضها وتصدق بعضه ليستقر الزكوة  
ذلك البعض **باب صدقة السوايم** فصل في الأبل يجب شاة في خمس سائمة  
من الأبل إذا حالت عليها حول وإذا كانت عشرة فثمانان وإذا بلغت  
إلى خمس عشرة فثلثه شياه وفي العشرين أربع شياه ويجب ثب  
مخاض إذا كانت خمساً وعشرين وفي ست ثلثين بنت ليون و  
إذا كانت ستاً وسبعين وثمانين وفي إحدى وتسعين إلى مائة و  
عشرين ثم إذا زادت على مائة وعشرين بنتاً نصف الزكوة مع الحنئين  
نفي الخمس شياه منها وفي العشرين ثمان كذلك وفي خمس عشرة ثلث  
شياه مثله وفي العشرين أربع شياه مع الحنئين وفي خمس وعشرين  
بنت مخاض منها إلى مائة وحسين فيكون فيها ثلث حفاق ثم تستأنف  
تكون في خمسة وفي العشرين ثمان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي  
العشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست ثلثين بنت  
ليون وكل ذلك مع الحنائق وإذا صارت مائة وستاً وتسعين ففيها أربع



حماق الى ثمانين ثم تستأنف ابدانها في الحنين التي بعد المائة  
والحنين والتجرب والبر سواء **فصل** في البقرة ثمانون تجب بيع او  
تبيعه في ثمانين منها اذا كانت مائة وحال عليها الحول وفي اربعين منها  
مستن او مستنة وفي السنين ثمانون او ثمانين وفي السبعين ثمانون  
وفي الثمانين مستتان وفي كل عشرة ايد بغير الفرض من ثمانين الى كسنة  
ومن مستنة الى ثمانين وفي كل ثمانين ثمانين وفي كل اربعين مستنة والكل مستن  
**فصل** في الغنم نصاب الغنم اربعون ليس فيها ذواتها ذكوة واذا صار  
اربعين مائة حولة تجب شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت اذ  
تجب شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة زادت واحدة فغير شاة  
شاة فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة والفا  
والفوسور وبغير الشاة ذكر اكان او اثني **فصل** في الجبل ليس في ذكوة  
الجبل متروكة ذكوة ولا في اناها متروكة واذا اخلط اناها بغير ذكورها  
مائة وحال عليها الحول بطل صاحبها عن كل فرس دينار او بغيرها بطل  
من كل ثمانين خمسة دراهم ولا شيء في البغال والحمير الا اذا كانت للتجارة  
كما في الفصال والسمان والنجار جيل والعوامل والعلوفه ويجوز اخذ قيمة  
الواجب كما يجوز اعطاؤها في الكفارة وصدقة الفطر والعشر النذر  
ولا يؤخذ جبار الاموال ولا ذواتها بل يؤخذ الوسط والذكوة في النصف  
ووان العفو ونعيم اليها ما يستغاد من جنسها في اناها الحول ويذكر في الخراج  
اذا اخذوا الخراج لم يؤخذ ثانيا فيها اخذوا من صدقة السوايم نعي الا

بالاعادة ونسارني تغلب كطالهم في اخذ الضعف والا غلبنا شيئا  
كجيانا وتسقط الزكوة ان حلك المال بعد جواب ولا تسقط ان حلك  
صاحبه وفي سلك البعض تسقط بقدره ويجوز تقديم الزكوة على الحول اذا وجد  
النصاب وكذا النجبل لاكثر من سنة ولغضب متقدرة **باب ذكوة الفصال**  
في الفضة تجب في ثمانين درهم خمسة دراهم اذا حال عليها طول ثم في كل اربعين  
درهما درهم والغشوش ان غلبت فضة فضة والا فبحكم العروص **فصل**  
في الذهب نصابه عشرة وثمانون مثقالا ففيها نصف مثقال بعد ما حال عليها الحول  
ثم في كل اربعة مثاقيل قبل طمان وفي ثمانين مثاقيل الفضة وجميعها واوراقها  
الزكوة **باب ذكوة العروص** تجب الزكوة في عروص التجارة من ابي حنيفة  
اذا بلغت قيمتها نصابا من فضة او ذهب فقيمة العروص الى الذهب والفضة  
كما يقيم الذهب الى الفضة بالقيمة ولا يسقط الزكوة نقصان النصاب  
في اثناء طول اذا كان كاملا في طرفيه **باب العاشر** هو من باخذ صدقة  
التي رما ذن الامام من تر عليه مع مال تجب فيه الزكوة باخذ من المسلم ربع  
العشر ومن الذي نصف العشر ومن الخوة عام العشر ان لم تعلمكم باخذ  
شاه ولو انكر الوجوب باء عاد اذ ايد في مصره او ينقصان الحول او يكن مديونا  
وحلف بصدق وكذا الوفا لا دبت الى عاشره وفي تلك السنة عاشره او كلف  
ما اذ لم يكن فيها حيث لا يصدق كما لا يصدق في صدقة سائمة اذا قال  
ادتها في مصره الى العينة وفيها يصدق المسلم بصدق الذي بخلاف الخزي  
الا في جارية يقول بي ام ولدي وان علم ان اهل الحرب باخذون من



من تجا زنا قبل من العشرة تأخذ منهم بقدر ما أخذوا وان اخذوا الكل أخذ  
منهم العشرة وان لم يأخذوا من تأخذ في تلك السنة مرة اخرى الا اذا رجع  
الى دارهم ثم خرج وبغشتر حر الذي دون خنثى برة والعشرة امرأة بنتي تغلب  
لا يصير لهم ولا يغير من تركه بل من نصاب واخر ان في منزله حمامة ولا يغير  
مال بضاعة ولا مال مضاربة الا اذا كان ربحه يبلغ نصابا من نصاب المصالح  
فيؤخذ منه ولا مال في عبادة مؤن او غير مؤن الا ان يكون معه مولا  
وما اخذ عاشر الخراج بعد اذ اتر على عاشر اهل العدل **باب في المعادن** و  
الركاز لو وجد معدن ذهب وفضة او صاصل وكاس او حديد فبما يؤخذ منه  
لخمس بغير اعتبار حول ماله كانت ارضه عشرية او فراجية بخلاف ما لو وجد  
في الدار ومن وجد كنز فان كان اسلاميا فهو بمنزلة النقطة وان كان عاونا  
ان وجد في ارض مباحة فبمستأبها في ملكه وان كان في الارض مملوكة  
فابا في الخط له ان عرف الا بقدره الى اقبى مالك بعرف له في الاسلام وان  
وليس فيه اسلاميته وجا بهيته يجعل جابها والمسا من في دارها ابوجه  
ركازا فان كان في مكان مملوك لهم بر دهم عليهم والافله ولا شيء عليه  
وليس في الجبلين من الاجار بنى كالغير وزج وغيره كذا في البحر تان اللؤلؤ و  
العنبر بخلاف الزريق **باب في كوة الزرع** والثمار كل ما خرج من الارض العشرية  
بالاستنبات فبغير العشرة الا ما في غير ذلك والية او سائبة فبغير نصف العشرة  
وان بنى سحبا او بدلية فالعشرة اكثر السنة كما في السابطة والمعلقة وفي  
العسل العشرة اذا اخذ من ارض عشرية كغصن كرم وكا يوجب في الجبال من

في الجبال من العسل والثمار ونصب الزرع كغصن كرم دون نصب الثمار  
والحطب اذا اخذ منها مقصبة او بجمرة او منيت حشيش فبغيرها العشرة  
ولا شيء في الثمن والسحب من وكل ما فيه العشرة من الخارج لا يجنب فيه  
العامل ونفقة البقرة والغنم في ارضه العشرة نصف العشرة فان اشترى  
منه شيء مسلم فذلك وان اشترى ذبي من مسلم ارض عشرية لم يخرج فان  
اخذها مسلم بشفعة او ردت على البائع بسبب ثلث عشرية كما كانت ولو جعل  
ميسم داره يستأنا فان سقاها بما في العشرة فبغير العشرة وان سقاها بما في الخارج  
ففيها الخراج وليس في دار الجوسي شيء فان جعلها يستأنا فبغير الخراج وفي  
ارض الصبي التغلبي والمرأة التغلبي العشرة المضاف اذا كانت عشرية  
وان كانت حراجية فخراج واحد وليس في عين البقر والنقطة شي اذا كانت  
في ارض عشرية وفي الحراجية فخراج اذا كان حرجية صالى للزراعة ثم الماء  
العشرية ما السماء والعيون والابار والبحار التي لا بدخل تحت والمياه التي  
الماء الذي ما اناها التي اختفها الاعاجم وما جيجون وكجون وط  
والنورات يختلف فيها الامامان **باب في كوز دفع الصدقة** البهيمه عارف  
الصدقات الفقيه الذي له اذ في ثمنه والمساكين الذي لا شيء له والعامل الذي  
ولي جياتها والمكاتب الذي يعان منها في ثمنه فكل رقبته والغارم الذي لا يكلفها  
فاصل عن دينه ومن كان في سبيل الله منقطع الزكاة او الحاج من الفقراء  
وابن السبيل الذي لا مال في وطنه فله نصفه ان يرفع الاكل واحد منهم وان  
على صنف واحد ولا يرفع الزكاة الا كافر ولا ياتى ولا ياب لمزك وجدة و



وان علا ولا الى ولده وولد ولده وان سفل ولا الى امه ولا الى مكاتبه  
مدبره وامه ولده ولا الى زوج المكنيته ولا الى عبد غني ولا الى ولده الصغير  
بخلاف ولده الكبير النقيز وامرته الفتيمة والابن نبي هشتم وهم الام وال  
عباس والجعفر والعباس والطارث بن عبد المطلب ومواليهم والقوي  
بما انه لا باس بالدفع اليهم في زماننا كطوع الصدقات ولو دفع الي من  
ظنه فقير قائم بان خلافه فلا عاده عليه ان كان وقع بالبحري واما اذا  
سكن او كثر في وطنه ان غير مفرق فرفع لعبد اذا علم انه فقير ويجوز  
دفع الزكوة اليه من بركاته من انصاب ان كان صحيحا مكنتها اوله  
هو ايج اصلته فبما اكثر من انصابه كذا يجوز دفعه من انصابه نصا  
عدا اليه واحد مكنته بكرة ويكره نقل الزكوة من بلد الى اخر الا الى قرابته او  
الي قومهم جمع من اهل بلده **باب صدقة الفطر** يجب صدقة الفطر على كل  
ورسل بركات نصا با ناضلا عن خواجه الاصلية بلا اشتراط النوبة فيها  
عبد نفسه واولاده والصغار الفقراء وما لم يكن اذا كانوا الخدم ليس  
عليه ان يؤدي عن زوجته واولاده الكبار وان كانوا في عيال ثم ان ادرك  
عنهم بلا انهم يجزيه ولا يخرج عسا ما لم يكن للتجارة ولا عن مكاتبه ولا المكاتب  
عن نفسه ولا الشريك كان عن عبد مشترك بينهما ولا فطرة عن عبد مسلم كان  
تجلا في عكسه وعبد مع بالجار ففطرته على من يصير له وقت الفطر كزكوة  
التجارة في مثل **فصل** في مقدار الواجب ففته وقد صدقة الفطر نصف  
صاع من ترواح من شعير او تمر او ذبيب ووقيق البر ومو بغير راعي

يراع فيهما القدر والبقعة كما يعين في الجنة القيمة ووقيق الشعير كالشعير  
الصاع ثمانية اطلال بالواقي ووقت الوجوب طلوع الفجر من يوم الفطر  
فلا تجب الصدقة على من ما قبل الفجر والادبي ان يؤدي الواجب قبل ان  
يجزى الى الصيا وان قد تمه على يوم الفطر جاز ولا يسقط بالتأخير عنه كذا  
الاصح حيث تستط بالتأخير عن وقتها **كتاب الصوم** صوم رمضان  
تباؤدي بطلو النية ونية النقل ونية واجب اخراذناه من الليل  
او بعد الصبح الي ان ينصف اليوم ويستوي فيه المقيم والمافر والصحح والمريض  
الآن المريض اذا نوي عن واجب افترق عنه بخلاف المافر في كل  
يوم يلزم نية وصوم التذرعين كصوم رمضان في النية وصوم قضاء  
رمضان وصوم الكفارة وصوم التذرع المطلق وصوم قضاء مقبنة لا  
لا يجوز الانبئية من الليل بخلاف النقل حيث يجوز نية قبل ان يطاف  
اليوم ولا يجوز بعده ويحمل الناس الهلال في التاسع والعاشر من شعبان  
ويصومون ان ان راوه وان غم عليهم اكملوا الشعبان ثنيين ولا يصوم  
مون يوم الشك المانطوعا وان وافق يوما يصومونه من كل شهر فالصوم  
افضل والحمار ان يصوم المقي ويقتى العامة بالنوم الي نصف الصوم  
ثم بالافطار ويصوم من راي الهلال وحده وان لم يقبل شهاده ولو  
افطر يقضي بالكفارة ولو اكل ثنيين لم يقط الا مع الشمس ولو افطر لم  
يكفر وثبت رمضان بشهادة الواحد العدل في يوم العلة سواء كان  
رجلا او امرأة او غرا او عبدا او محمدا في قدف بعد ما تاب ثم لا يقطر البعد



التفتين هذه الشهادة اذا لم يرد اهل الشوال واذا لم يكن بالسما علة  
لا تقبل الشهادة الا عن جمع كثير يقع العلم بحرم سوا كان من اهل المصرو  
جاؤا من خارج ولا ينظر من رأي اهل النظر وحده ولا بد من شهادته من  
رجلين او رجل واخر اثنين ان كان بالسما علة كما في الابحجي وان لم يكن بها  
علة فلا بد من شهادته جماعة والصوم الامساك عن الاكل والشرب والجماع في  
انها مع نية والطهارة عن الحيض والنفساء شرط وقتها بياض النهار  
من طلوع الفجر الى غروب الشمس **باب ما يوجب انفطار** والكفارة وما لا يوجب  
اكل النسيجي وشربه وجامع لم ينظر بخلاف الخطي والمكفرة ولا شيء عليها يسكو  
القضا ولا ينظر الاضلام والاندال بالنظر او التفكير بخلاف الاستثناء  
باليد ولا ينسد الصوم بالقبلة ان لم ينزلها وان انزلها او باللبس  
فعلية الغفلة فقط ولا يابس بها ان من الشهادة واليا شرة العاشية مثل  
القبلة ولا ينظر الاذهان والاكحال والابحاجام وكذا لو دخل خلعته ربا  
وهو ذكر لصومه كما في الزحان والغبارة ولو اكل طابين استأنه ان  
كان قدر حصته ينظر دون مادونها الا ان اخرجهم اكله وكذا اذا يتبع  
سمسمه بين استأنه او مضغها وان اكلها ابتداء بنده ولو ذرعه الغنى لم  
ينظر ملا الغم كان او مادونها وكذا ان عاد او عاد ان لم يكن ملا الغم و  
ان كان ملاه واعاده ينظر كما اذا استنار ملاه والكفارة فيها ما ينظر  
ابتلاع الحصة او الحدي بل الكفارة والجماع في احد السبلين عند الوجوب  
القضاء والكفارة على الناعل والمفعول بخلاف جماع البنته والجماع

حبث لا يوجب الكفارة وان اقل ذكرا الجماع فيما دون الفرج اذا اقل  
او اكل وما يتعدى رويته او يبره وشرب يوجب القضاء والكفارة ولو  
اقطع في اذنه ما لم ينظر بخلاف ما لو افطر او اذا اود منها حبث فطر بالكفارة  
كما لو اختص او استعطوا اذا وصلوا الى جوف جانية لوالي الوماغ  
في اتمه ينظر بالكفارة بخلاف ما لو افطر في احليله حبث لم ينظر وبكره  
للصائم ذوق شيى ولا يابس ولا يابس للنساء ان تمضغ الطعام بغيرها  
اذا لم يكن لها منه يد وبكره ان كان لها منه يد ومضغ العلك لا ينظر  
وكفارة الصوم مثل كفارة النظر رعت رقية ان وجدوا الا الصوم سبيل  
تتأهنا ان استطلت والا فاطعام سبيل مسكنا **فصل** المسافر اذا لم يستقر  
بالصوم فالصوم بفضل وان افطر بجهة السفر وكذا المريض اذا خاف شدة  
مرضه فطر وتغيبا ان ما افطر اذا ادركا وقتا بعد الامانة والصحته بعد  
ما ادركا وان ما قبل الادراك لم يلزمها القضاء والميلزم المتابع في قضاء  
رمضان وان دخل رمضان اخر صام الكا وقضى الاول بعده ولو خافت  
اطما مل او المرضع عا نفسها او ولد بها افطرت ونفت بالكفارة ولا بد من شج  
انعانه ينظر ويقضى لكل يوم سبينا ولو قدر بعد ذلك بطل حكم الغدا ويغيره  
القضاء ولو اوجبه من علة القضاء به فمات العلم عنه وليته من ملك ما لكل يوم  
سبينا نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير والصلوة كالصوم في الام  
بالوقية وكل صلوة تقرب يوم يوم الا بعد منة الورد والاصح الصوم التطوع ولا يباح الا  
نظاره لا ينذر الغيبة عند رويته انما المسافر قبل الزوال بعد ما يوجب الاطفا فتزوي الصوم







او صبا او جنونا وثقته المحرم علمها ويعتبر في قدرة التزاد ما يكتفي بها وجا بها و  
 البصير والعبد يعتقد علما لا يعقب فرضا حتى يوصله بغيره قبل الوقوف لم يحرره  
 حجة الاسلام ان لا يكون احواله قبل الوقوف ونحو حجة الكلام واما العبد لو اعتق  
 قبل الوقوف وفعل مثل ذلك لم يحرر **فصل** مواقيت الاحرام ذو الحليفة لاهل  
 ذوات عرق للعراقين وحننة لثلاثين وقرن لاهل نجد ويلم لمن جاز من  
 اليمن واليهود النجاشي من هذه المواقيت الا بالاحرام مواقيت الحج او العمرة فيفسد  
 من كان داخل الميقات فهو كاهل مكة يذبحها بغير احرام الا ان يقصد انكس فجزم من  
 المثل في ابي موضع اراد ويجوز تقديم الاحرام على المواقيت وميتات البكي للحج  
 المحرم والعمرة **المثل باب صفة الاحرام** اذا قصد الاحرام غسل وترضا و  
 تجرد عن ثيابه ولبس ارا واداء جريدتين او غسلا من ثيابا فغسل كعبتين  
 ثم قال اللهم اقم لي اريد الحج فيسره وتقبل مني ثم يلبس ويجوز ان يلبس بعد استوي  
 على احلته واذا تم التلبية فقد اتم والنسبة قوله ليبيك اللهم ليبيك ثم  
 بك لك ليبيك ان الحمد والثناء لك في الملك لا شريك لك ولا ينقص من نوع  
 الكمال ويجوز الزيادة فيها ولو ذكر ما يقصد به التعظيم سوى التلبية فارتبة كانت او غير  
 بصيرة وعاشرا والاحرام كما يقتضي بالنسبة حتى يسوق الهدي مقلدا له لا يخرج  
 كان السوف ابتداء وبعد البعث به فبذلك الذي به المعنى فانه يصير كرماجان  
 توجه فلا يتوقف على الادراك وبعد ذلك يتبع ما نال الله من الرقت والنسوق  
 والجدال والابحار فيقصد ولا يابى بالنعصية ولا يجمع الناس ولا يذكر الحاج حبر  
 ثمان ولا يكلم الناس وان راى سيدا لا يقتله ولا يشير اليه ولا يدرك عليه ويشتب

ويحبت لبس قميص وراويل وخفين الا ان يجعلها مثل نعلين بالقطع ولا يخلع  
 رأسه ولا وجهه ولا يدهن ولا يطيبه لا يخلع المشوم رأسه ودهنه ولا يقص  
 لحية وشارب ويحترق من لبس ثوب مصبوغ بؤس او زعفران او عصفور لا  
 بعد غسله بحيث لا ينفوخ ولا ينسل رأسه ولا لحية بالطين ولا يابس بالغسل او بعد  
 حوله الحرام ويستظلل البيت او حبل او بدخل تحت استار الكعبة ان لم تصب رأسه  
 وجهه وبشدة الحر يمان في وسطه ويكثر التلبية بالتحار وعقب الصلوات وكل صلاة  
 او يخطو اذ يادوي ركبانا رافعا صوتهم بها واذا دخل مكة ابتداء بغير واداء  
 شاة الكعبة كبره مثل ثم مشى الى الحجر الاسود والابتداء مستبلا اياه رافعا يديه كبر  
 مائة مرة وتقبل ان امكن من غير ان يودي سلا والاس الحجر بشي فيقبله وان لم  
 استقبال كبره مائة مرة فاحد اية فمصليا على النبي ثم يطوف بالبيت مضطجعا واه  
 اخذ اجماع على الباب سبعة اشواط من وراء الحطيم ويكمل في الثلث الاول من الشوط  
 ويحشي في الباقي على هيئة وكما ذكر بالحج يستل ان استطاع ولا استقبال كبره مائة مرة  
 ويستلم الركن الثاني واذا تم الاشواط ياتي المعام وحيت يمشي من المسجد فصليا  
 فيه ركعتين وهذه اطواف العودم والحننة ثم يصعد على الصفا ويستقبل البيت  
 بكرا ثم يمشي رافعا يديه ويصلي على النبي ثم يدعوه كاحته ثم يخطو ذهابا  
 الى المروة على هيئة فاذا بلغ بين الميادين سعى جرها معيا ثم مشى على هيئة حتى با  
 المروة وليصعد عليها ويفعل مثل ما يفعل مثل على الصفا ثم ذهب الى الصفا  
 فاعلا مثل ما فعل حتى يتم السبعة في المروة ثم يقيم بكرا ثم يخطو بالبيت حتى  
 شاة ويحج بعد كل اسبوع ركعتين ويحلب الامام في اليوم السابع خطبة يعلم الناس

فاذا دخل مكة ابتداء بغير واداء  
 شاة الكعبة كبره مثل ثم مشى الى الحجر الاسود والابتداء مستبلا اياه رافعا يديه كبر  
 مائة مرة وتقبل ان امكن من غير ان يودي سلا والاس الحجر بشي فيقبله وان لم  
 استقبال كبره مائة مرة فاحد اية فمصليا على النبي ثم يطوف بالبيت مضطجعا واه  
 اخذ اجماع على الباب سبعة اشواط من وراء الحطيم ويكمل في الثلث الاول من الشوط  
 ويحشي في الباقي على هيئة وكما ذكر بالحج يستل ان استطاع ولا استقبال كبره مائة مرة  
 ويستلم الركن الثاني واذا تم الاشواط ياتي المعام وحيت يمشي من المسجد فصليا  
 فيه ركعتين وهذه اطواف العودم والحننة ثم يصعد على الصفا ويستقبل البيت  
 بكرا ثم يمشي رافعا يديه ويصلي على النبي ثم يدعوه كاحته ثم يخطو ذهابا  
 الى المروة على هيئة فاذا بلغ بين الميادين سعى جرها معيا ثم مشى على هيئة حتى با  
 المروة وليصعد عليها ويفعل مثل ما يفعل مثل على الصفا ثم ذهب الى الصفا  
 فاعلا مثل ما فعل حتى يتم السبعة في المروة ثم يقيم بكرا ثم يخطو بالبيت حتى  
 شاة ويحج بعد كل اسبوع ركعتين ويحلب الامام في اليوم السابع خطبة يعلم الناس



فيها الطواف الى بيتي والصلوة بعزق والوقوف فيها ولا فاضة فاذا صلى النحر من  
 اليوم الثامن بمكة خرج الى بيتي وحلكت فيها الى فجر عرفة ثم توجه الى عرفات ووقف  
 من مكة بعد فجر عرفة ووقف بها عرفات اجزاء واذا زالت الشمس صعد الامام المنبر  
 وجلس يؤذن المؤذن بين يديه ويخطب خطبتين كما في الجمعة يعلم فيها الوقوف  
 بعرفة والمردفة ورمي الجمار والنحر والحلح والوقوف الزبارة ثم يصعد بالناظر الظهر والعصر  
 في وقت الظهر ما بين ما اتصل بهما يتطوع وان تطوع منهما يكون مكرها يؤذن للعصر  
 وان صليت بغير خطبة اجزائه ومن صليت الظهر منصرفا صليت العصر في وقتها كمن اتم بالجمع بعد صلاتها  
 الظهر مع الامام حيث يصلي العصر في وقتها ثم يتوجه الى الموقف فيقف بغير دليل والتقوم  
 وعزق كل موقف الا بطن عرفة ويقف بجوار حطمة مستقبل القبلة ويدعو بحمده او يعلم الناس ان  
 ويلي في موقفه ساعة بعد ما عطف فاذا غربت الشمس فاض الامام والكسوف في مكة ثم يتوجه الى  
 المزدلفة فيقف بغير دليل فيخرج والناس وراءه ويصعد بالناظر فيقف في المزدلفة واما في حرة  
 بطن عرفة ولو حصل من ثوبها ينقل شيئا من ثوبها لا فاضة ولا ينشر على الجاهل في هذا الموضع ولا يشرع في  
 الطريق بعد ما لم يطلع النحر فاذا اطلع النحر صعد الامام بالناظر فيقف في المزدلفة ويدعو ويكبر  
 كلها موقف الا وادي حشر وهذا الوقت واجب ثم اذا انصرف فاض الامام والناس معجبة بانوا الى  
 منى فيستدي بجر العقيقة فيرميها من طين الوادي بحشبات سبع من كل طرف مكة بكل حصاة ويطلق  
 الحصاة للحره او يرميها بها ولو وقعت بعيدا او بعيدا يكون مقبولا الرمي ثم اذبح وكره سبع حصاة مرة  
 بعد واحدة وباحتلج من ابي حنيفة كان سوي لحره ثم يذبح ثم يكلي الفطر وقد طهر كل شيء سوي  
 النساء ولا يكمل جماعة فنادون الفرج ايضا ثم يذبح مكة في اي يوم كان من ايام النحر فيطوف البيت  
 سبعه طوافا بعد كل من هذه الطواف الزبارة والاول يستطوع في يوم النحر وهو اول ايام النحر فيستطوع في يوم النحر

هذا الطواف

هذا الطواف كان سعي بعد طواف القدوم والاول سعي بعد سعي بعد سعي بعد سعي بعد سعي بعد سعي  
 وهذا الطواف فرض وركن ثم يعود الى منى فينضم فيقيم بها ويرمي الجمار  
 الثالث في اليوم الثامن بعد زوال الشمس يتبلا بما يلي المسجد بحصيات سبع  
 مع كل حصاة ثم يقف ثم يرمي الحرة المتوسطة مثل الاول ويقف عند  
 ايضا ثم يرمي حرة العقيقة كذلك لكن لا يقف عند ما وجد الله في مواقفه  
 مطلقا مكة فحصلنا على النعم واعيا من الله حاجته رافعا يديه وعاذله  
 يستغفر لهم ويفعل مثل ذلك من العذ بعد زوال الشمس ثم ان تجل النحر الى مكة  
 وان تأخر عنه الى ان طلع فجر اليوم الرابع فعليه ان يرمي الجمار وان كان قبل  
 التزوال ويبيت بمنى ليل الرمي ولا يذبح ثلثه الى مكة وينزل الى الحصب  
 اذا انزل الى مكة ثم يدخلها فيطوف بالبيت سبعا بدارمل ويصلي ركعتين بعد  
 وهذا واجب يسمى طواف الصدر ياتي زعم فيشرط ان ياتي البيت ويقبل العقيقة  
 ويأتي الملتزم فيضع وجهه وصدرة عليه ويثبت باسنان اللثة ساعة  
 ويغشي عن انفر من البيت وراءه ووجهه الى البيت متباكيا مفتحا او يبعد  
 الى اهله **فصل** من وقف بعرفات قبل دخول مكة سقط عنه طواف  
 القدوم بلا شيء ووقف الوقوف بابين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع فجر  
 يوم النحر فمن ادرك الوقوف بها في هذا الوقت فقد ادر كل الحج ومن اجاز بعرفات  
 بغير علم او ابا او منى عليه جاز عن الوقوف ولو اغشى عليه قادم رنقا وعنه  
 جاز ان او با او اقام عنه اذا نام او اغشى عليه قادم حيث يجوز حتى اذا اتي  
 بانفاله بعد السقوط والافانته والمرة في ذلك كما لرجل ان انما لا تلتفت لهما

فلا شيء عليه



ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تسلم الحجر في زحام الرجال ولا تسبي ولا تخلق  
بل تنقر وتكسب **باب** التمكن من الحج بين العمرة والحج وصحة أن يهل بالعمره والحج  
من المنيات ويقول عتبتا للتم اني اريد الحج والعمرة فيسهر على وتقبلها مني  
ويقدم العمرة على الحج في الاداء فاذا دخل مكة طاف بالبيت سبعة اشواط برمل  
الاول ويصلي ركعتين ثم سعي بين الصفا والمروة سبعة وهذه افعال العمرة  
ثم يطوف بالبيت طواف القدوم سبعة ويصلي ركعتين ثم سعي سبعة وهذا الحج  
ولا يخلق بين العمرة والحج ولا يخلل الا بالخلق وان قدم طواف القدوم على سعي  
العمرة كوز باسائة بلا لزوم شيء واذا ربي حجرة العقبة يوم الخروج شاة  
او بدنة او سبع بدنة فهذا اتم القرآن وان لم يقدر على الزحف بصوم ثلثة ايام  
في الحج آخرا يوم غزوة وسبعة ايام بعد ايام التشريق تلك عشرة كاملة فانه  
صوم الثلثة يتعين ان لم يقدر على الهدى يخلل وعليه وان دم القرآن  
ودم الخلل قبل الهدى وان وقف بغيره قبل ان يدخل مكة فقد فسخ العمرة وسقط  
دم القرآن وعليه فضاؤه ولا يبصر اقصا بحجزة التوبة **باب**  
التمتع بالزفرق باداء النسكين سفر واحد من غير ان يهل بينهما الا بالاصح  
وصفة ان يحرم من المنيا بالعمرة ويدخل مكة فيطوف لاوسبي الا ويخلق او ينقص الخلل  
ويقطع التلبية حين شخ الطواف وينعم بمكة حلالا الى ان يحرم للحج فيحرم من الحرم  
ويقبل ما يبغله الحاج المفرد الا انه يرمل في طواف الزيادة ويسبي بعده ولو طافا  
بعد الا حرام بالحج في سعي قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيادة  
ولا يسبي بعده وعليه دم التمتع فان لم يجد صام ثلثة ايام في الحج وسبعة

اذا

اذا رجع واذا اراد من تمتع ان يسوق الهدى اوجم بالتلبية وساق  
فيقلدها ان كانت بدنة بفعله او فرادة ولا يشترط وسوقها من قودها  
افضل واذا دخل مكة ففعل مثل فعل من لم يسوق الهدى الا انه لا يخلل حتى  
يحرم بالحج يوم التروية او منى ثاء قبله وعليه دم التمتع ويخلل من حرام  
بالخلق يوم النحر ولا تمتع والاقتران لاهل مكة من كان داخل المنيا  
الا اذا خرجوا من المنيات وقروا منه وان لم يكن التمتع سابق الهدى ورجع  
الى اهل بيته ما فرغ من عمرته بطل تمتعه بالحج المأمة بانهل وان كان سابقا  
فلا تبطل لعدم صحة المأمة بخلاف المكنى اذا خرج من المنيا واهم بعمرة وساق  
الهدى لصحة المأمة بانهل ولا يكون التمتع والقرآن الا في شهر الحج كما لا يخفى  
شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وان كان الا حرام قبلها جائزا  
فمن اوجم بعمرة التمتع قبلها فطاف بعض الاشواط قبلها فان كان اقل من سبعة  
اشواط فتم باقيا واهم بالحج تمتعه وان كان اربعة فصاعدا ثم حج  
من عامه لم يكن متمتعا حتى لا يفسد نسكها بالجماع والكوفى المعتمر اذا فرغ من عمرته  
وتخلل بهم فانه مكة دارا والبصرة وجج من عامه فهو متمتع بخلاف  
من فسد ما وتخلل بافعالهم ثم اخذ البصرة دارا ثم اعتمر وجج من عامه حيث  
لم يكن متمتعا وان رجع الى اهل بيته ثم اعتمر وجج من عامه يكون متمتعا وان بقي  
بمكة حتى اعتمر وجج من عامه لا يكون متمتعا واذا فرغ المتمتع او عمرته  
من منى فبقي وسقط عنه دم التمتع والحاج يرضى اذا اوجم من فعل مثل ما يفعله  
الحاج الا انها لا تطوف بالبيت حتى تظفر وان خاضت بعد الوقوف



وبعد طواف الزيارة تنصرف من مكة ولا شيء عليها وليس على المكي ومن في حكمه  
طواف الصدر الناس اتخذ ما دارا بعد ما حل النفر الأول **باب الجنبات**  
لو طين الحرم عضو الكا مثل التاني والراس يلزم الدم وفيما دونه تكثر الصدقة  
وهي نصف صاع من بز وفي حبس راسه كماء دم وفي بكسده به دمان ولا شيء فيه  
بالوسمة الا اذا كان للعلاج فعليه الجزاء وفي النادمان بربث بكت او دخل  
خالص ثم كافي مطيها ولو داوى بالاصها جرح فلا شيء عليه بخلاف لو داوى  
بمسك او شدة حيث يجب الدم ولو لم يمس فخطا بوما ما فعله دم وفي اقله صدقة  
ولا شيء في الارتداد والاشاح بالتمريض ولا تترابا لستر او كالاو دخل  
منكبيه في القباء به ون ادخال يديه في الكتفين ولو غطى راسه بوما كماله دم  
وفي بعضه ان كان مقدرا للرج او اكثر فكله كذا اذا خلق ربيع راسه ربع  
طقة فصاعدا وفي اقله صدقة وفي خلق الرقبة كلها وفي خلق الابطين او  
فكله في خلق الصدر والاق والعمامة دم وفي اقله طعام وفي الاخذ من الشارب حكمة  
بعد التبر بربع اللخنة كم يكون من فحج عليه الطعام بحسب وفي خلق موضع الحجام  
دم ولو خلق راس فحرم اذن وان لم ياذن فعليه صدقة وعلى المخلوق دم  
على الخالق ان كان حلالا وان اخذ من راسه رطل او قلم اظفاره طوم مائة  
وفي ظافيره دم وجله دم ان قلمها في مجلس واحد وان قلم في كل مجلس اربعة  
فعليه اربعة دماء لكل منها دم وان قلم اقل من خمسة اصابع يجب لكل طرف صدقة  
كالقلم خمسة متفرقة من يديه وجله او اكثر منها متفرقة انما يبلغ ذلك وتخرج من  
ماشاء ولا شيء باخذ من كسر وتجبر الحرم وان فعل المخطو بعد ربي ان يذبح ذكرا

وان تصدق بثلاثة اصابع على ستة من الكهن وان يصوم ثلثة ايام ثم ان النكاح يفتن بالرم  
دوان الصوم والصدقة فانها يجوز ان في اي مكان كان **فصل** لاشي على من  
امني ينظر الي فرج امرأة او تنكح بخلاف من من شهوة او قبلها او يمسها  
حتى اذا جامع في احد السبلين قبل الوقوف يعرف وعليه شاة وعطفي فيه  
ويقتضيه العام القابل ولا يعارق امراته في القضاء ولو جامع الوقوف  
لم يمس وعليه بدنة ولو جامع بعد اطلاق فعليه شاة وفست عثرة ان جامع قبل  
ان يطوف اربعة اشواط ويقتضي فيها ويقتضيها وعليه شاة ولا تغد على ان كان  
بعد ما طاف اربعة اشواط وعليه دم والنسيان والعمدسا وكذا النوم  
والاكرام **فصل** في طواف القدوم مع احدث صدقة وكذا كل طواف  
هو تطوع وفي طواف الزيارة معشاة ومع الجباية بدنة وكذا اذا كان  
اكثر جنبات او جنتا فعليه ان يعيد اذا جنتا ثم ان اعاده في ايام النحر لاشي  
عليه وان اعاده بعد ما لزمه الدم بخلاف من اعاد اذا جنتا جنت لا يلزمه شيء  
وان كان بعد ايام النحر ولو رجع الى بلد من طواف جنبات فعليه ان يعود باجمام جديد  
وان لم يعد وبعت يديه اجزاء ولو رجع الى بلد من طواف جنتا ولم يعد وبعت  
باتشاة كمال فضل ولو لم يطوف طواف الزيارة اصلا رجع الى بلد فعليه ان يعود  
بذلك الاوام ولا تحل له النش حتى يطوف وعلى من طاف طواف الصدر قد ناسا  
صدقة وان كان جنبات فعليه شاة واكثر اشواط الطواف كذا في الطواف كذا في  
من طواف الزيارة ثلثة اشواط فادونها فعليه شاة ولو رجع الى بلد ولم يعد وبعت  
اجزاء ومن ترك اربعة اشواط من بني فخر بنحو من ترك طواف الصدر او لربعة اشواط







عادة او غير عادة ولو ثبت بشيخوخة لا ينبت الشعر في ملك رجل فبطلت له فريضة  
 احدهما لما ملكه والاخرى للفقر ولا يبري خيشمه ولا يقطع الا بالاحرام وعلى  
 القارن فيما ذكره ان الاثني عشر الباقين غير حرم ثم يحرم بالعمرة ولا يبري خيشمه ولا يقطع الا بالاحرام  
 واحد واذا اشترك حرمان في قتل صيد فحله كل واحد من كل واحد ولا يشترط ان  
 في قتل صيد الحرم جواز واحد ولو اخرج بنية من الحرم فولدت اولاداً فانت ابي  
 واولادها يلزمهم جواز من فان ادي جوازاً ثم ولدت لايته من جواز الولد وكان  
 بصيد لا بأس بالحرم بان يذبحه كالبجاجة والبط لا يذبح والشاء والبقر وغيره  
**باب** مجاوزة الميثاق بغير احرام افاقي يبري الخ او العمرة فجاز للميثاق  
 بغير احرام فاحرم من حج او عمرة فليدوم ان فعل شيئاً من افعالها وان عاد قبل  
 ان يستلم الحج الى الميثاق بطل عنه الدم وان عاد اليه حرماً ولم يلبس حتى دخل  
 مكة وطاف لم يسقط عنه الدم ولو عاد اليه قبل احرامه سقط ومن دخل مكة  
 لحاجة يكون كالاستاناء ان يدخل مكة بغير احرام لحاجة ومقابلة خارج الحرم  
 فلو احرم من وقف بعرفة لم يكن عليه شيء كالكعبة ولو دخل مكة بغير احرام لم  
 يحج او عمرة ثم ان عاد الى الميثاق فاحرم من حج عليه اجزاء من قوله بغير احرام وحج  
 الميثاق لو احرم بعمرة او حج فاف مضي فيه وقضى وسقط عنه الدم بترك الوقت  
 والمكة اذا احرم من الحلق ولم يجد الا الحرم فليقف بعرفة فليدوم وان عاد  
 اليه بنية سقط عنه الدم والمتنع بعد فرائض من عمرته يكون كالملك في احرام من الحلق  
 والحرم ولو دم الدم عليه وسقط **باب** اضافة الاحرام الى الاحرام كالحج  
 احرم بعمرة فطاف بها شوطاً ثم احرم بحج عليه ان يرضي بالحج اذا طاف بها اربعة  
 اشواط

وعليه

وعليه دم وعمرة ونحو وان احرم من الحج قبل ان يلوف للعمرة يجب عليه ان يرضي العمرة و  
 يذبح لرضاه ويقضها وحده ما ولو احرم من الحج ثم احرم يوم النحر باقياً فان كان الاحرام  
 بعد خلقه في الاولي لزمته الاخرى وان كان قبل الحلق لزمته مع الدم وان احرم بعمرة  
 بعد فرائض من عمرته الا الحلق فليدوم افاقي احرم بعمرة بعد ما احرم من حج فليدوم  
 وقف بوقوفه لم يأت بافعال العمرة فلو ارضى بها ولا يكون رافضاً عند التوجه اليها  
 ولو احرم بعمرة بعد ما طاف بالحج طواف القدوم فيضيه على ما لزمه ولا يذبح جراً او فحاً  
 ولو فرض العمرة في هذا المكان احب وعليه دم وقضاه بعمرة ولا عمرة في يوم رفته  
 والنحر وايام التشيع فلو اعتمر فيها لزمته ولم يرضى وقضاه فان رضى لزمه دم وقضاه  
 وان مضى عليها جاز مع الكراهة وعليه دم كفارة وقابض الحج لو احرم بعمرة او حج  
 لزمه ان يرضى وعليه القضاء والدم **باب** الاضمار في الحج من الحي بعد  
 او مرض يبعث دماً الى الحرم فذبح فيه او بعث قيمته فيمنع بها دم فذبح فيه ثم  
 وقت الذبح فحقل عن احرامه ومن لم يجد دماً يبيع عمامته بثلثي درهم والعار  
 احصر يبعث دماً وان بعث بهدي واحداً فحجته ونفي عمرته لم يخل عن واحد  
 منها ولا يجوز ذبح دم الاضمار الا في الحرم ويجوز قبل يوم النحر كدم اضمار عمره  
 والحجر المفرد اذا حلل لزمته حجته وعمره وعلي القارن حجته وعمرته وان زال الاضمار  
 بعد ما بعث الهدي فان امكن ان يذبح الهدي والحج لزمه التوجه وان لم يمكن  
 ادراكها لم يلزمه فان توجه ليجعل بافعال العمرة لم ذلك ان كان يذبح الهدي دون الحج  
 بخل في العكس ان حقل استخافا كالحج والمضار بالعمرة ولكن الاضمار كانه يكون نوعاً  
 عن الطواف والوقوف لا بعد الوقوف بعرفة ومن قدر على الطواف لا يكون محضراً

**باب الاضمار**



**باب النفقة** نفقة الزوجات والوقوف يعرفه فإذا فاته الحج تجل الطواف والسيعة وقضى  
من قابل ولاد عليه والعرة لا تقوت وجميع السنة وقتها سوي الايام الخمسة  
لا يجوز فيها الا مع الكراهة وهي الطواف والسيعة **باب الحج عن الغير**  
من احره غيره بان يخرج عنه في بيع حج من الامم شرارة الاضار الواردة فيه  
ومن احره رجلا ان يخرج عنه في عن المأمور فيمن النفقة ولا يمكنه ان يجعل عن  
احد ما بعد ذلك وكذا ان احره عن احدهما غيره عن الا ان يعينه قبل المضي  
على ذلك ودم القرآن المأمور به المأمور بخلاف دم الاضمار فانه على الامم  
ودماء الكفار كلها على الحاج ومن اوصى بان يخرج عنه فاقا جهوا عنه صلته  
فقطت النفقة في بعض الطريق يخرج عنه من حيث تلفت النفقة وكذا اذا  
مات المأمور به من حيث مات ثلث ما يتبعه ولو خرج عن ابويه يجوز ان يجعل  
عن احدهما بعد الاداء **باب الهبة** الهبة ما يهدى بالبر للبر لم يقرب به فيمن شأه وقدر  
وبغيره ولا يجوز فيه الا ما يجوز في الاضحية وغيره في التام في الوضع كمال الامن  
طاف طواف الزيادة جنباً ومن جامع بعد الوقوف بعرفة فان فيها يتبعين الهدية  
وكل دم هو نسك لكل صاحبه منه وبصدق كالاضحية وكل دم هو كفارة وجر  
لا يجوز الاكل منه ولا بدع هدي المتعة والقران الا في يوم النحر وفي هدي التمتع  
الا فضل ان يخرجه ويذبح بغيره الهداية اي وقت يكون ولا يذبح هدي  
اذا كان الا في الحرم وبصدق با على سكين الحرم وغيره ولا يكسب من ثوبة الهدايا  
الى عرفات الا هدي المتعة فليس التعرف فيه والافضل ان يخرجه الهدية قائم ويذبح  
البر وشم المطحين ويذبحها بنفسه كالحسن الذبح والانسب غيره ويذبح لخالها  
وصغارها ولا يذبح

باب الهدي

اجر الجوار منها ولا يركب بدنة من غير ضرورة ولا يخلب لغيره الا ان يضرها فيخلبه فتصدق  
به وان صرفه الى حاجة نفسه تصدق بمثلها او بقيمة كما يقضي نقصانها او انقصت كروبه  
وان عطب الهدي في الطريق فليس عليه غيره ان كان تطوعا وان كان واجبا يقيم غيره  
مقاسه ويصنع في الاول ما كان اذا اصابه عيب كثير ويخرجه بدنة التطوع اذا عطبت  
ويعلم برهها في سائر ما ولا ياكل هو ولا غيره ويقلد بدنة الشك دون  
دم الاضمار والجنات **كتاب التوبة** لو شهد وان القوم وقضوا يوم الخيل  
هذه التوبة بل يقال نعم الحج بخلاف التوبة وانهم وقضوا يوم التوبة حيث  
يقصد والوقوف ولو ترك رمي الجمرات الاولى في اليوم الثاني وقدر رمي الباقين  
فان رماها وصلا اجزاء فان عذر رمي الباقين بعد فخر بخلاف ما سعى في الطواف او بدله  
بالرودة قبل الصفا حيث يجد ففعل على الترتيب ولو نذر ان الحج ما يشاء لا يركب به  
طواف الزيادة وينذر الى من يرضى من الحرم ولو ركب لم يرد دم ولو اشركه جارية  
محرمه باذن بايعا فله ان يخلها ويحضرها اذا اطلقها لا يمكن من رد ما بالعيب  
**كتاب النكاح** النكاح ينقذ بلفظ النكاح ما ضا من الموجب ولفظ القبول كيب  
كذلك من القابل وكذا اذا كان احد اللفظين صيغة المتقبل مثل قوله تزوجتك  
فقال تزوجت او قلت وكذا ينقذ بلفظ التزوج على ما ذكره بلفظ الهبة والصدقة  
والتمليك والبيع لا بلفظ الاجارة والاعارة ولا بلفظ الاطلاق والاباحة  
ولا بلفظ الوصية ونحوه في نكاح المسلمين خصوصاً هذين طين بالعين من العلماء اهل  
اورجل وامرأتين كذلك وان كانا محرمين في قذف لا يشترط العدالة وفي  
نكاح مسلم ذميمة يجوز شهادة ذميتين وفي تزويج وكيل لا يصغر بكنى شاة هدا واحد ان الاب حاضر

مسائل مشهورة



كما في تزوج الكبيرة عند واحد اذا كانت طاهرة **فصل** في بيان الحرما لم يزل  
 نكاح امه وحدثه من ابني حمة كانت ونكاح بنته وبنت ولدها وانفلت  
 ونكاح اخوته وبنتها وبنت اخيه وانفلت ونكاح عمته ونكاح خالته  
 سواء كنن لاب وللام وتحرم له نكاح امه امراته مطلقا وبنت امه الدخول  
 ونكاح امه ابنة واحدا ونكاح امه ابنة وامرأة بني اولادها وتحرم من  
 الرضا ما يحرم من النسب الا المسببة كما يحل في تحريم جمع الاخنتين  
 وكذا جمع امرأتين لو كانتا حديهما جلا لم يخرج له ان يخلع الاخرى وكذا  
 جمع الامتين وطبقا اذا كانتا مثل ما ذكر وان تزوج اخته امه الموطوءة  
 لا يلاء المنكوح حتى يحرم الموطوءة عليه بسبب وان لم تكن امه موطوءة  
 يلاء منكوحته وان تزوج اختين في عقدين ولا يردى ايتهما الا في فرق  
 بينه وبينهما ولهما نصف المهر ولا باس بان يجمع بين امرأة وبنت زوجها  
 الاول ونسفاح في التحريم كالنكاح وكذا ذواعي الوطء من التس والقبلة والنظر  
 الى الفرج من البرص والمرأة اذا كانت بشهوة وهي انتشرا لاله عند المس  
 وازدياد انتشرا عند المنيزل وانما اذا استنشدة فانزل لا يوجب الحية  
 وكذا اذا اتى في دبر المرأة ولا يجوز ان يتزوج اخته المطلقة في عدتها  
 وكذا كل امرأة لا يجوز بها في النكاح لا يجوز نكاحها في عدة الاولى ولا يجوز نكاح  
 المولى امه ولا نكاح المرأة عبدا ولا نكاح الجارية والوثنية ولا القبايلة  
 اذا لم تؤمن بكتاب واذا كانت تؤمن بنبي وكتب يجوز نكاحها كالكنيسة  
 ويجوز نكاح الحرم والحرة في احرامها وكذا النكاح امه تسليما او كناية اذا لم يكن

عامة

على حرة ويجوز نكاح الحرة عليها ويجوز للحرة ان يتزوج اربعاً من الحر او الاماء  
 لا اكثر من ذلك كما لا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنين ولا يجوز تزوج  
 الحامل اذا كان حملها ثابت النسب بخلاف ما اذا كان من الزنا حين يجوز نكاحها  
 ولا يكره ما يجزئ نفع وحمل المسببة ثابت لا يجوز نكاحها قبل وصفا بها  
 لا يجوز نكاح ام ولد حائل خلاف نكاح الجارية الموطوءة لولا ما ذكرنا  
 امراته انما زنت حيث يحل ولها ولو تزوج امرأتين في عقد واحد  
 احدهما لا تكل له صح فيما تكل ويلل فيما لا تكل والمهر قسم على مهرين او ثلث  
 نكاح المنة والنكاح الموقت ولو ادعت امرأة على رجل انها تزوجته فليطعها  
 القاضى عليها بشهود ما لم يكن تزوجها وسعها المقام سم وان تدعى ان تجاوزها  
**باب** الاوباء والاكتفاء ويجوز تزوج الحرة العاقلة البالغة بغير اكل كانت  
 او ثيبا بلا رضاء ولها الا ان لو عليها الاعراض اذا تزوجت غير كفوها  
 اذا استاذن البكر ولها او رسوله فكتت او حكتت فمواذن لا اذا  
 واذا استاذناتها غير ولها لا يكون اذن بدون الظلم به ويتبرأ نسمة  
 الزوج بحيث ان تعرفه لا نسمة المهر وفي استئذان الثيب لا بد من  
 رضاها بالقول ولو زالت بكارتها بوثقة او درو وحيض او نفس  
 او جوارحه في حكم الابكار بخلاف ما اذا زالت نكاحا او بوطء بشهوة  
 او بنكاح فابعد ولو قالت كتت حين يملك النكاح فقالت للبل اذنت  
 فان اقام البينة على سكوتها ثبت النكاح والا فالقول لها بل اياي او  
 لمولى ان يتزوج الصغير والصغيرة بكر او ثيبا ولا خيار لهما بعد بوطءها  
 اذا زوجها الاب والجد وان زوجها غيرها فلهما الخيار حين يزوج وتزويج العقب

في ولا يملكها



كالزينة في الثوب وفي فسخ النكاح بالخياري شرط قضاء القاضي بخلاف  
 خيار العتق واذا بلغت البكر فكنّت ان كانت تعلم النكاح فهو رضا وان لم تعلم  
 فلها الخيار حتى تعلم ولا عبرة بعدم علمها بالخيار وفي الغلام لابد من صريح  
 الرضا او ما يدل عليه دون السكوت كما في النيب فلا يمتد خيار البكر الى  
 اخر المجلس ولا يبطل بالقيام في حق النيب والغلام بخلاف خيار العتق بخلاف  
 الى اخر المجلس كخيار الخيرة والغرفة بخار البلوغ والعتق ليس بطلاق  
 وموت احدهما قبل التفرقة لا يمنع ارض الاخر بخلاف فسخ الفصول  
 حيث لا يرث احدهما اذا مات الاخر ولا ولاية لعبد وصغير ومجنون  
 ولا كافر على مسلم ويجوز لاية على ولد الكافر ويجوز تزويج المعتق اذا لم  
 يوجد لها ولي من النسب واذا اعدم الاولياء فالولاية الى الحاكم واذا اصاب  
 الولي الاقرب غيبة منقطعة تلحق يثوت الكفو الخاطب بالخطأ رأي جاز  
 تزويج الابعد وولي الجنونة ابنه دون ابيه **فصل** في الكفاة الكفاة معبرة  
 في النكاح حتى اذا زوّجت المرأة نفسها يفرق بينهما اوباء وان شأوا وهي  
 تعتبر في النسب فتعبر عن بعض بعض بلا اعتبار تفاضل فيما بينهم  
 بخلاف بينة بالملّة فانهم ليسوا بالكفاة لعامة العرب وفي الوالي تعتبر  
 بالاسلام فمن كان له ابوان في الاسلام يكون كفو المني له اباؤه ومن له اب  
 واحد لا يكون كفو المني له ابوان فممكن اسلم نفسه والكفاة في المهرية  
 نظير ما في الاسلام وتعتبر ايضا في الدبانية وفي المال والغنى وكذا في  
 الصنائع ويجوز تزويج الاب صغيره وصغيرة بغير فاش في المهر

الكفاة لبعض العرب بعضهم

وكذا

وكذا تزويجها عبداً وتزويجها **فصل** في الوكالة بالنكاح وغيرها  
 اعلم ان الواحد يولي طرفي النكاح اصالته وولاية او اصالته وولاية او  
 ولاية فقط او كونه فقط فيجوز ان يزوجه الرجل بنت عمه او عمته من نفسه  
 كما يجوز ان يزوجه الرجل بنت عمته من ابيه او ابن عمته او بنت عمته من ابيه  
 او ابن عمته الاخر ويجوز ان يزوجه موكلة من نفسه ومن موكلة بخلاف الفصول  
 حيث لا يتولى المهر في النكاح فاذا قال شاهد اني تزوّجت فلانة فبلغها  
 فاجازت فهو باطل وان قال اخر اشهدوا اني تزوّجت فلانة فبلغها فاجازت  
 جاز وكذا اذا قالته المرأة الفصولية ويجوز العقد للمهر بين الفصوليين  
 واجاز الزوجه والوكيل تزويج امرأة اذا زوجه امرأتين بمهر واحد  
 لم يلزم واحد منهما كما اذا زوجه امه **باب المهر** اقل المهر عشرة دراهم  
 ولو سيجد دونها يلزم تمامها ويصح النكاح بلا تسمية مهر بشرط ان يكون  
 فلان مهر مثل ان دخل بها او ما عنها ولو طلقها قبل الدخول بها فلها النصف  
 ولو سيجد مهر افضل للمهر ان دخل بها او ما عنها وان طلقها قبل الدخول  
 بها والخلوة فلها نصف وتوترافيا فيما تزوجهما بلا تسمية على تسمية  
 فبها كما في التسمية ابتداء وان طلقها قبل الدخول بها فلها النصف بغير  
 حاله لان امراد على نصف مهر المثل لا ينقص عن خمسة دراهم ويجوز ذرع ومخار  
 ومخلفه ويصح ان يتراد في المهر بعد العقد ونسقط الزيادة ان طلقها  
 قبل الدخول والخلوة معها لا مانع من الوطء يؤكد المهر كالدخول و  
 موت احدهما والمانع ان يكون احدهما ميراثا ينفق الجاه او مائما



في رمضان او من غير رمضان او من غير ما نكح او نفلا او عترة او كانت حائضا او نفلا او صوم  
احد من نفلا او قضاء او نذر غير ما نكح وكذا الصلوة نفلا وكذا الحب والعنة  
وتعذر المرأة اذا طلقت بعد الحلو كما فيها بعد الدخول ولو تزوج بنت رجل  
على ان يزوجه بنته او اخته يجوز العقدان ويلزمها مهر النكاح ان تزوجه مسلم على غير  
او غير مسلم وان تزوجه غير مسلم على ختم سنة او تيمم القرآن يلزمه مهر مثلها بخلاف ما يزوج  
عبد حره باذن مولاه على خدمته سنة حيث يلزمها الخدمة كما اذا تزوجه على خدمته  
اخر او على رعي الزوج عنها ولو كان نهاما لا يتعين بالنكاح فبعضه ثم وبت  
ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف وان ابرأته على امر غير طلقها قبل رجع  
على الاخر شيئا كما لو قبضت نصف ثم وبت النصف وبيع او اباية فقط ولو  
ابرأته من اقل من النصف قبضت الباقي يرجع عليها الى تمام النصف وان كان المهر  
عرضا عينا او حيوانا في الذمة او عرضا في الذمة فهو بعت قبل القبض وبعده  
ثم طلقها قبل الدخول به لم يرجع عليها شيئا بخلاف ما اذا ابايته من تزوجهما و  
لها مهر اطلاق لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج غيرها فان في النكاح فلا يكره  
والا فمهر مثلها كما اذا شرط مع المهر ان يهرسها او يرسل اليها بافاخرة تزوجهما  
على الفان اقام بها وعلى الفين ان اخرجهما يلزم المهر الفضل ولو تزوجهما على هذا  
العبد او هذا العبد وكان مهر مثلها اقل من او كسرها فلها الاوكس وان كان اكثر من  
ارفعها فلها الارفع وان كان بينهما فلها مهر مثلها وان طلقها قبل الدخول بها فلها  
فلها نصف الاوكس في ذلك كله ولو تزوجهما على حيوان او ثوب او كيل او موزون وسكن  
جنسها تحت التسمية فليكن ان يعلوها النور من كل الخيل وقيمة بخلاف ما اذا لم يسم

جنسها

جنسها تحت التسمية في الليل والموزون اذا سمى منه وصفتها لاخباره  
في اعلها فبعضها يكره المهر ويلزم مهر النكاح اذا اظهر الخلل العين المسمى غير الواجب  
العين المسمى حر او لو كان المسمى عبيد معينين فلها ان احد ما حرى الباقي  
مع تمام مهر مثلها ان زاد على قيمة الباقي ولا شيء له في النكاح الفاسد اذا افرقها  
الفاسد قبل الدخول بها وان كان بعد الحلو ولو كان دخل بها يلزم مهر مثلها لا يزا  
على المهر على ما عدا ابتداء ما من وقت التفرق وبنت ثوب ولد ما وتعتد  
النسب من وقت الدخول ويعتبر مهر مثلها من اقرب اهلها كاخته وعمته اذا اتت وتا  
في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد والعصر والعفة والبركة وان لم  
يوجد منها فن الجانب وضع ضمان ولها المهر وان كانت صغيرة فان اخذت منه  
يرجع على الزوج ان كان باذنه وليس للزوج حق حبسها ولا لطلبها منه حتى يوفى بها  
ما عجل من مهر ما دلوا او في مهر ما لي بها حيث شاء ولو اختلف في مقدار المهر فالقول  
قولها الي مهر مثلها وقوله فيما زاد عليه ولو طلقها قبل الدخول بها فالقول قوله في  
المهر وان اختلف في اقله كجب مهر مثلها ولو كان هذا الاطلاق بعد موت زوجها  
يكون ثمة في حيوتها ولو اختلفت لورثة في المقدار فالقول لورثة الزوج  
قليلها كان او كثيرا ولو اختلف في البعوض اليها بان قالت موهبة وقال بل مهر  
فالقول قوله الا انا الطام الذي تهبها ولاكل **فصل** اذا تزوج الذي يان على  
ميتة او على غير مهره هو جائز في دينهم فليس له مهر ما دخل بها او طلقها قبل  
الدخول بها او ما عداها كما في الجوزين في دار الحب وان تزوجا على غير موهبة او لم  
احد ما قبل القبض فان كانا عينا فلها المهر والمهر في الاقرب للمرة القيمة في المهر



من النخل ولو طلق قبل الدخول بها كسب في تسمية النخل نصف قيمتها وفي النخلة المتعة  
**باب النكاح الرقيق** لا يجوز نكاح الرقيق الا باذن مولاه سابقا ولا عقاسواء  
 كان عبدا او امة او مكاتب او مكاتبة او مذبذرا او مذبذرة او ام ولد  
 لا يجوز النكاح المكاتب عبدا بخلاف النكاح امة ولو تزوج واحد منهن  
 اذن فقال مولاه طلقها او فارقها فليس هذا اجازة وان قل طلقها رجمية  
 فهو اجازة وان اذن له بالنكاح فزوجها فاسد ودخل بها يلزمه المهر في رتبة  
 يباع فيه والمرأة في عقد امر مملوكا يكون اسوة للحر في العبد المأذون  
 له ولو تزوج امة فان بواها بيتا للزوج فغير زوجها نفقة وسكنها ما وان قال  
 استخبرها في بيت وزوجها بها ما يتبع نفقة عليها ولو بواها بيتا  
 ثم بدلت ان يستخبرها في ذلك لا حاجة في النكاح المولي الى رضا المملوك وقولت  
 الامانة قبل الدخول بها ان كان قبلها مولاه فلا مهر لها وان قبلها اجنبية فلها مهرها  
 كما اذا قبلت نفقةها ولو اعتقت الامانة كان اذن لها مولاه بالنكاح فلها  
 المهر اكان زوجها امة او عبدا وان كان لم ياذن لها فلا خيار لها ثم ان كان دخل  
 بها زوجا قبل العتق فالمرء للمولى وان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمرء لها ولو طلق امة  
 ابنه فولدت منه فادعاه بغير مهر ولد له ولا مهر عليه بل يكسب عليه قيمتها ولو تزوجها  
 باذن مولاه فولدت منه لم يهرام ولده وعليه المهر ويغير ولد غير المولى ملك  
 ولو قالت لمولاه زوجها اعتقه عني بالف ففعل فسد النكاح وولد لها ولو قالت  
 اعتقه عني ولم تسر مالا لم يفسد النكاح والولد للمولى **باب نكاح الكافر**  
 تزوج كافر بلا شهود او في عدة كافر وذلك جائز في دينهم لم ينه فيها اذا استأ

بخلاف

بخلاف ما اذا تزوج بحوسي محرمة ثم اسلم احد صاحبتين ففرق بينهما كما اذا تزوجها  
 الى القاضي وعرفته احداهما لا يفرق ولا يجوز ولا يجوز تزوج المزد والمردة  
 مطلقا والولد الصغير يتبع خيرا بويه في دينه ولو اسلمت المرأة عرض علي  
 زوجها الكافر الاسلام فان اسلم فز نكاحهما وان ابي فرق بينهما ولو  
 التفرق طلاقا باينا وان اسلم زوج محوسية عرض عليها الا لام فان قلت  
 فيه امرأته وان ابت فرقت بالطلاق ولا مهر لها ان لم يدخل بها وان كان  
 دخل بها فلها تمام مهرها وان كان اسلامها في دار الحرب لم يسبق حتى يتحقق  
 ثلث حيضها ولا عدة عليها بعد ذلك كالأعدة عليها اذا اسلم زوجها فيها  
 بالاجماع وان لم تكن المرأة من ذوات الحيض فلا بد من انقضاء ثلثة اشهر  
 ولو اسلم زوج الكاتبة فز نكاحهما ولو خرج احد الزوجين اليان من الحرب  
 مسلما وقعت البينونة بينهما كما اذا اشى احدهما ولو سبيا معالم تقع وان خرج  
 التياما جرة مسلمة كانت او كافرة يجوز تزوجها بلاعدة الا ان تكون حائضا  
 فلا تزوج حتى ينزع حملها ولو ارتد احد الزوجين تقع الفقة بلا طلاق ويجب  
 عليه في ارتداد كل مهر مان دخل بها والا فنصف وفي ارتدادها لا مهر لها  
 ولا نفقة ان لم يكن مدخولا بها والا فلها كل مهرها وان ارتد احدهما اسلاما  
 فمات على نكاحهما ولو اسلم احداهما قبل الاخر فسد النكاح **باب القسم**  
 اذا تعددت المرأة في نكاح رجل فليعلم ان يعدل بينهما في القسم بكنهن  
 ونهين سواء يتوي بهن في البينونة اذ كن حاربا وان كانت احدهن  
 غير حرة فلها نصف المهر ولا يكسب البينونة في الجماع والاضحية في مقدار الدور



إلى الزوج وان جعلت احدهن قسما لصاحبتها يكون لها وان رجع عنه جاز ولا  
 قسم في السفوف من شاء منق والاولى ان يفرغ **بين كتاب الرضاع**  
 او الرضاع في مدة قليلة كان او كثيرا تعلق به التحريم لا بعد موته وهي  
 ثلثون شهرا او لا يباح بعد ما وخرجه كتحريم النسب الا في ام اخته او اخت  
 ولي يجوز تزوجها اذا كانت من الرضاع كما يجوز تزوج اخت اخيه من الرضاع  
 ومن النسب ولا يجوز تزوج امرأة ابية او ابنه من الرضاع كما في النسب ولا تجوز  
 اذا اجتمعا في نكاح واحد ولا يجوز تزوج المصعة واحدة للرضع والرضيعة  
 ولولا ولد ما وكذا لا يجوز اخ زوج المصعة واحدة للرضع والرضيعة  
 واذا اختلط لبن المرأة بالما او بلبن شاة او بدو او فالحكم للغالب  
 واذا اختلط الحما لم يعلق به التحريم كما لو طبع الخنوط بانسار واذا اختلط  
 لبن امرأة بن لبن النعم بهما ولبن البكر تحريم الميتة ولبن الرجل اذا نزل  
 وارضع لم تحرم كما لو ارضعن الصبي باللبن ولو اجتمع صبيان في لبن شاة فلا  
 رضاع بينهما ولو ارضعت المرأة صبغية صغيرة حرمتا على زوجها ثم ان البكرية لم  
 تكن مدخولا بها فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على البكرية ان  
 الفسار والافلاكية عليها وتعد فسار لا يكون الا بالعلم بالكنح وقصد الاراد في  
 بالارضاع ولا يثبت الرضاع الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين **كتاب الطلاق**  
**الطلاق** السنة في الطلاق ان كانت مدخولا بها ان يطلقها واحدة في طهر لم يحرم  
 فيه وفي غير المدخول بها ان يطلقها واحدة في اي وقت كان ولا يكره طلاق  
 غير ذوات الحيض بعد الوطء بلا فصل كطلاق حامل ولو طلقها حال حيضها لم  
 علل ويصح عليه

ان يامع

في غير المدخول بها ان يطلقها واحدة في اي وقت كان ولا يكره طلاق  
 غير ذوات الحيض بعد الوطء بلا فصل كطلاق حامل ولو طلقها حال حيضها لم  
 علل ويصح عليه

ان يراجعها ثم اذا طهرت ان شاء يطلقها وان شاء لم يكن لها ان  
 طالق ثلثا السنة ومن ذوات الحيض وقد دخل بها ولا يثبت له بيع عند كل  
 طهر طلقته واذ ذوات الاشهر تقع واحدة العشا وبعد شهر افرى وان نوى وقوع  
 الثلث معا الساعة يفتن بخلاف ما اذا قال انت طالق للسنة ولم يذكر  
 الثلث حيث لا تصح نية الجملة ولا يبيع طلاق صبي ومجنون ونائم بخلاف طلاق  
 مكبره وسكران حيث يقع ويقع الا اذا زال عقله بدواء او نبح او شرب فصدق  
 وزال عقله بالصداع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة ويقع طلاق زوجه العبد  
 بتطبيقه لا بتطبيق مولاه ويعتبر الطلاق بالمرأة فان كانت حرة فطلاقها ثلث  
 وان كانت امه فطلاقها ثلثان سواء كان زوجها حرا او عبدا **باب ايقاع**  
 الطلاق صحته ما ذكر فيه لفظ الطلاق متقولا انت طالق ومطلقة وطلقتك يقع  
 به الطلاق الواحد الرقعي بلا افتقار الى نية ولا يبيع فيه نية البايح او الثلث  
 ولو نوى الطلاق عن وثاق يدين فيما بينه وبين الله لا في القضاء كما لا بد من  
 مطلق اذا نوى به الطلاق عن العمل او قول انت مطلقه يكون الطلاق لا تطلق الا  
 بالنية ولو قال انت الطلاق او انت طالق طلاق او انت طالق الطلاق يجوز فيه  
 نية الثلاث وان لم ينو ونوى واحدة او اثنين فهي واحدة ربيعة الا ان يكون  
 المرأة امه فتصح نية الشئتين ويصدق في قول انت طالق الطلاق اذا قال اردت  
 بطاقتي واحدة وبالطلاق اخرى يقع ربيعتان في مدخول بها ويقع اذا اثنان الطلاق  
 لا ما يقرب عن الجملة مثل ربيعتك غنقك راسك روكك وجهك فركك كما اذا اثنان  
 لا الجملة مثل انت بدك صيدك وكذا يقع اذا اطلق جزأ شائعا مثل نصفك



ثلثك ربعك ولا يقع في قوله يدك او ربعك طالق وكذا في كل خبر لا يعبر عنه <sup>اليد</sup>  
وكذا في الظاهر والباطن ولو قال نصف طالق او ثلثه يقع طالق واحد وفي قولك انت  
طالق ثلثه انتان تطليقتين تطلق ثلثا وفي قوله ثلثه انتان تطليقتين يقع  
تطليقتان وفي قوله واحدة الى ثنتين يقع واحدة الى ثنتين يقع واحدة  
وفي قوله الى ثلثه يقع ثلثان الا ان ينوي واحدة فبدلين وبينة لا قضاء ولو  
قال انت طالق واحدة في ثنتين يقع واحدة الا ان ينوي واحدة وثلثين او  
واحدة مع ثنتين فيقع الثلث ولو قال الثنتين في اثنتين يقع ثلثان ولو قال انت  
طالق من هنا لا الشام يقع واحدة رجعية ولو قال انت طالق بمكة او مكة او الدار  
فهو طالق في الحال في كل البلاد وان عني بها اذا دخلت مكة بصدق وبينة لا قضاء  
ولو قال اذا دخلت مكة او في حوك الدار لم تطلق حتى تدخل **فصل** في اضافة  
الطلاق الى الزمان في قوله انت طالق غدا او في غد ولم ينو وقتا معينا منه يقع  
الطلاق بطلوع الفجر ولو نوى آخر النهار صدق وبينة لا قضاء في قوله غدا  
وفي قوله في غد بصدق وبينة وقضاء ولو قال انت طالق اليوم غدا بعد اليوم  
يقع في الاخرة اليوم وفي الكافي الغد ويلقبه قوله انت طالق امس وقد تزوجها  
اليوم كما اذا قال انت طالق قبل ان تزوجك او طلقك وانما هي اوانما يجلس  
ما لم تزوجها قبل امس حيث يقع الساعة ويقع الطلاق في قوله انت طالق ما لم  
الطلق او من او منيها لم اطلقك حين سكت وفيه ان لم اطلقك لا يقع حتى يموت  
وفي قوله اذ لم اطلقك ان نوى الوقت يقع في الحال وان نوى الشرط يقع في آخر  
عمره وان لم ينو شيئا لا يقع حتى يموت وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك انت طالق

تطلق

تطلق بالافران وصل والا فبالاول وفي يوم تزوجها لو تزوجها لملا طلق  
ولو نوى بياض بياض النهار صدق قضاء **فصل** في قوله انا منك طالق  
لغو وان نوى الطلاق كما اذا قال انت طالق واحدة او لا وتطلق في انا منك  
بابي او عليك حرام اذا نوى الطلاق ولو ملك احد الزوجين الآخر او شققه  
وقعت الفرية من لو اشترى زوجته ثم طلقها لم يقع شيء ولو قال لزوجتي الامة انت  
طالق ثنتين مع عتي مولاك اياك فاعتقها مولاها منك الزوج الرجعية  
ولو علق زوجها طلاقا بما علق به مولاها منك الزوج الرجعية ولو علق  
زوجها طلاقا بما علق به مولاها عتقا فمولاها عتق عليه تحريمه تنكح  
زوجا غيره وعدتها ثلث حيض **فصل** في تشبيه الطلاق لقولك انت  
طالق هكذا مشبرا بما جاء به نطق به اذا كان كانت واحدة في واحدة وثلثين  
ان كانت ثنتين والمعبر بالمشورة منها ولو نوى الاشارة بالضميمة بصدق  
وبينة لا قضاء كالونوب باللف ولو لم يقل هكذا يقع واحدة وهو الطلاق بالشد  
والزيادة بعير بابنا كقولك انت طالق بابن او البنت او المحسن الطلاق او طلاق  
الشیطان او البعثة او اجبت الطلاق او اسوءه او قال مثل الجبل او قال  
اشد الطلاق او كائف او ملاء البيت فيقع واحدة بينة الا ان ينوي ثلثا كما  
اذا قال انت طالق تطليقة شديدة او طويلة او عريضة ويقع بنية الثلث فيها ايضا  
**فصل** في الطلاق قبل الدخول اذا قال له قبل الدخول انت طالق ثلثا  
يقع الثلث عليها معا ولو تزوج الثلث بابت بالاولى ولم يقع الثانية والثالثة  
كما لو قال انت طالق واحدة واحدة حيث يقع واحدة لا غير ثلثان اذا قال



انت طالق واحدة قبل واحدة او واحدة بعد واحدة بخلاف لو قال قبل واحدة  
 او بعد واحدة ولو قال مع واحدة او معها واحدة يقع شتان وتعلق الطلاق  
 وقدم الزمان قال دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة طلفت واحدة  
 دخلت الدار وان قدم الخزانة فقال انت طالق واحدة وان دخلت الدار طلفت شتان  
 اذا دخلت الدار وان قدم الخزانة فقال انت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار طلفت  
 شتان اذا دخلت بخلاف لو عطف بحرف الفاء يقع واحدة **كتاب الطلاق**  
 يقع بها البايين الالف ثلثة الفاظ وهي عندك ولست بك رجل واحد يقع  
 بها الواحدة الرجوع وبقيته الفاظها ان نوى الطلاق يقع واحدة بانية الا ان  
 بنى الثلث ولا معتبر بنية الشنيت كما لا اعتبار بآراء الواحدة ولا يقع بها  
 شئ بل بانية الا ان يكون في جوارحه الطلاق يقع بها الطلاق فيما لا يقع ردا  
 وان كان في حال الغضب من قول انت باني بنة بنة حرام جبرك على غارك الخلع  
 باهلك خلت برة وهبكت لاكم سرحتك فارتكتك امرك بيدك انت حرة فتشقي  
 تخزي لستك اغرت اخوتي اذعتني قومي استن الا زواج ولو قال اعذتك اعذتك  
 اعذتك ان لم ينو الطلاق لم يقع وان قال نويت بالاول طلاقا وبالباية جفا  
 بصدق وان قال اني بانيان شيئا يقع ثلث ولو قال نويت بالثلاثة الطلاق  
 دون الاولين يقع واحدة ولا يصدق فيما يصدق بالباية **باب تنقيح**  
 الطلاق اذا قال انا اختاري بنوي به الطلاق فلك ان تطلق نفسك ما دمت في ذلك  
 المحل في حال وقوعه بباين ولا يكون ثلثا وان نوى بذلك الزوج ولا بد من ذكر النفي في  
 احد الكلامين ولو قال انا اختاري نفسك فقالت اخذت اوقاف اختار اختبارة

فقالت اخذت نفسي اوقاف اختاري اختبارة فقالت اخذت يقع واحدة بانية  
 وكذا لو قال اختاري فقالت انا اختار نفسي بخلاف لو قال طلق نفسك فقالت  
 انا اطلقها ولو قال اختاري اختاري اختار فقالت اخذت بالاولي والوسط  
 او الاخرة طلفت ثلثا كما لو قال اخذت اختبارة ولا حاجة الى بنية الثلث  
 ولو قال طلفت نفسي واحدة او اخذت نفسي بتطبيق يقع واحدة بانية ولو قال  
 لها امرك بيدك في تطبيق او اختار في تطبيق في ختم نفسها يقع واحدة رجعية  
**فصل** ولا يقع بنية الثلث في قوله لها امرك بيدك ويمتد الى آخر المجلس ولو  
 قالت اخذت نفسي بواحدة فهي ثلث ولو قال طلفت نفسي واحدة او اخذت  
 نفسي بتطبيق فهي واحدة بانية وفي قوله امرك بيدك اليوم وبعد غد لم يفسد  
 فيه الليل ولو ردت امر اليوم من الامر بعد الغد بيده وفي قوله امرك بيدك اليوم  
 وغدا يفسد الليل ويرتد الامر مطلقا ان ردت الامر في اليوم ولو قال امرك  
 بيدك يوم بغيره فلان فلم تعلم بعد ومنه من جرح الليل بغير خيارها وان كانت  
 المرأة غائبة بعينها جرحها من علمها وبلغ الخبز اليها ولا يتغير المجلس الا بالبدل  
 على الاعراض كقيامها وشروعها في عمل يعرف به انه قطع ولا يقطع فعودها  
 اذا كانت قائمة او متكنة ولا انحاطا اذا كانت قاعدة ولا يرتبها اذا كانت  
 بحجبة ولو قال ادع اليك استن او استنودا استنودا من علي خيارها ولو  
 كانت على دابة تسير او في حمار فوفقت فهي على الخيار وان سارت بغير خيارها  
 السفينة بمنزلة البيت **فصل** في المشية ولو قال انا طلق نفسي فقال طلفت  
 نفسي يقع واحدة رجعية الا ان بنوه ثلثا فقال طلفت ثلثا في يقع ثلث ولا يقع



بينة الشبهة الا الامة ولو قال له انها فقلت ان تقول قد انفرت  
نفس وليس ان يخرج عن قوله طلعت نفسك الى ان قامت على عبدك بجلف بالقول  
انها طلعت فمن حيث تقبل الرجم ولا يقنع على المجلس ولو قال طلعت نفسك من حيث كنت  
فلها ان تطلقها في اي وقت شئت ولو قال الا فطلعت ان شئت فلان يطلقها  
في المجلس والرجم للزوجه ولو قال انها طلعت نفسك ثلاثا فطلعت واحدة في  
واحدة ولو قال طلعت واحدة فطلعت ثلاثا م يقع شي ولو امر بها بطلاق يرجع  
فطلعت بائنا او ببين فطلعت رجعية وقع ما عينه الزوجه ولو قال انها طلعت  
نفسك واحدة ان شئت فطلعت ثلاثا م يقع شي كما اذا قال طلعت نفسك ثلاثا  
ان شئت فطلعت واحدة وكذا اذا قال انت طالق ان شئت فقلت كنت ان شئت  
ولو قال شئت طالق يقع اذا نوك ولا يقع ايضا اذا نالت شئت ان شار ابي  
او ان كان كذا الامر يجي بعد ولو نالت شئت ان كان كذا الامر قد مضى طلعت  
ولو علق الطلاق بالمشية يجي اذا او اذا ما وت ومتبما لم يقنع على المجلس  
يرتد بالرد فلان ان يطلقها واحدة في اي وقت شئت وز قوله كلما شئت لها ان  
يطلق نفسها واحدة م يطلقها ثلاثا وز قوله حيث كنت وان كنت تقنع على المجلس  
ولا يقع بدون مشيتها وز قوله كيف كنت طلعت رجعية ولو نالت بائنا  
او ثلاثا وقد نزل الزوجه ذكر وقع ما نوك ولو ارادت ثلاثا ونوك الزوجه واحدة  
بائنة او على القلب يقع واحدة رجعية وان قال انها طلعت نفسك كم كنت او كنت  
فلها ان تطلقها لما شئت لكن يقنع على المجلس ويرتد بالرد وز قوله طلعت نفسك  
من ثلاث بائنة لها ان تطلقها واحدة وتشبه لا غير باب الابان في الطلاق لما

قال

قال ان تزوجك فانت طالق او قال طلق امرأة تزوجها فنت طالق فكلها طلقت كما  
 اذا قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وان قال لاجنية اه دخلت  
 الدار فانت طالق ثم تزوجها ثم دخلت الدار لم تطلق والناظر الشرط ان واذا واذا  
 ماوت ومتبما وكلما وكلما ونحوه البين بوجود الشرط هذه الاقفا لا كذا فتنكر  
 البين فيها الا ان تزوجها بعد زوجه آخر بعد الثلث ولو دخلت هذه الكلمة على  
 الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فنت طالق مجت بكلمة وكلمة امرأة وان  
 كان بعد زوجه آخر ولا تخلف البين بزوال الملك لم يوجد الشرط وخبرها بطلاق اذا  
 وجدته ملكه واذا وجدته غير الملك اعلنت بدون الجزاء وان اختلفا في وجود  
 الشرط فالقول بقول الزوج الا ان لا يعلم الا من جهتها في يكون القول لها في حق  
 نفسها فقط كما اذا قال ان خضيت او ان تحببت عذاب الدفانت طالق وفرضت  
 بصدق في نفسها لاني خضيتا وز قوله ان خضيت فانت طالق فرايت الدم لم يقع  
حتى يسمر ثلاثة ايام وز تمام الثلثة بحكم من اول يوم خاضت فيه وز قوله ان خضيت  
صيفة لم يحكم بحتى تظهر من جفها ولو قال انت طالق اذا نمت يوما او اذا نمت  
صوما يقع الطلاق حين تغرب الشمس م فذكر اليوم ويقع بصوم ساعة في قوله  
اذا صمت ولو قال انت طالق واحدة ان ولدت غلاما وشيتان ان ولدت  
جارية فولدتها او م يذرا بها او طلعت واحدة قطعا وشيتان احتياطا  
ويبقى عذرها بالولد كما ولو علق الطلاق بشرط لم يقع بوجود الاول ويبقى بالك  
اذا وجد بالملك ولو بعد الطلاق ثم تزوج بعد انقضاء العدة ولو علق ثنت  
الطلاق بذوال الدار فطلعت ثم عاد اليه بعد ذوال الزوجه الكل بها فدخلت الدار كان



طلقها واحدة أو شتين طُلقت ثلثا وإن كان طلقها ثلثا لم يقع شيء ولو علق  
بالجماع يقع عند النكاح للثنتين ولو تزعم ثم أوجب بغير راجعة الزوج عوب  
عليه العقرة البايح ولا شيء عليه فيما إذا ثبت **فصل** في الاستثناء  
إذا اتصل قوله إن شاء الله بقوله أنت طالق لم يطلق كما إذا ماتت قبل قوله  
إن شاء الله بخلاف ما إذا مات الزوج قبله وفي قوله أنت طالق ثلثا أو واحدة  
طُلقت شتين وفي قوله الا شتين طُلقت واحدة وفي قوله الا ثلثا يقع الثلث  
حيث لا يقع الاستثناء **الكلام في الكلام** طلاق المريض التلخيص في  
مرض الموت لا يقع إرث الزوجة إذا مات في عدتها إلا إذا طلقها بآياتها  
أو اختلعت منه أو اختارت نفسها فيما إذا قال لها اختاري بخلاف ما إذا مات  
طلق للرجعة وطلقها ثلثا حيث ترضى ولو أقر في مرضه بطلاقها ومضى عدتها  
فعدته المرأة ثم أقر لها بدمين أو أوصى لها بوقف فلهما الاقرب ذلك ومن الميراث  
كما إذا طلقها بامرها ثم أقر لها به أو أوصى لها بشيء ومن بازر رجلا أو قديم يفتقر  
في فسخه أو زحم فهو كما لم يرضى ترضى معتدة وإن مات بسبب آخر بخلاف من كان  
في صف الفتل أو كان محصورا حيث لا ترضى وإن علق طلاقها بفعل فوجد  
في مرضه فإن كان التعليق في الصحة والفعل عملا لا بد منه ترضى وإن كان الفعل  
عملا لا بد منه لا ترضى كما لو علق بغير فعله إلا أن علق بفعل نفسه حيث ترضى مطلقا  
كما لو كان التعليق مطلقا في مرضه وإن صح عن مرضه ثم مات لم ترضى ولو أرتدت  
ثم أسلمت في العدة لم ترضى ولو طأ وعنه ابنه في الجماع ورثت كما لو تزعم في المرض  
فلا عيب وكذا لو تزعم في الصحة ولا عيب في المرض وكذا لو آلى في المرض بخلاف

ملوأل في الصحة وبانت بالآباء في المرض حيث لم ترضى وإذا كان الطلاق رجوعيا  
ترث في جميع الوجوه **باب الرجعة** إذا طلقها رجعية بطلقة أو بطلاقين فلا  
يراجعها في العدة وإن لم ترض بذلك بقوله راجعك أو راجعت إن شاء الله أو بطلتها أو  
بدونه وبسحب الأشرار على الرجعة كاعلامها آياتا ولو قال بعد مضي العدة كنت  
راجعتك في العدة فإن صدقة يحكم بالرجعة وإن كذبت صدق بلايين ولو قال قد  
راجعتك فقالت قد انقضت عدتي فلا رجعة بخلاف ما لو قال طلقك فقالت قد  
انقضت عدتي حيث يقع الطلاق وزوج الامة لو قال بعد انقضائها قد كنت راجعها  
وكذبت صدقة مولانا فالقول قولها بخلاف ما لو صدقة وكذب المول حيث يكون  
القول ولو قالت قد انقضت عدتي وقال الزوج والمول لم تنقض يكون القول لا  
وتنقطع الرجعة بانقطاع دم الحيضة الثالثة بعشرة بلا اغتسال إلا أن انقطع الاقل  
منها حتى يغتسل أو يفي عليها تمام وقت صلوة ولو تميمت وصلت انقطعت وإن  
اغتسلت ولم نجيب الماء بعض بدنها فإن كان عضوها تاما فوفيه منقطع الرجعة  
والا انقطعت ولكن لا يجزئها الزوج ولو طلقها أو طأها أو كانت ولدت من وقال  
لم أجامعها فله الرجعة بخلاف لو ضلها أو قال لم أجامعها حيث لم يملك الرجعة ومع هذا  
لو راجعها ثم جأت بولد لا فليس سنتين حتى تملك الرجعة إن لم تقربا بقضاء العدة  
ولو علق طلاقها بولدها فولدت ثم ولدت بعد ستة أشهر يكون رجعة ولو قال لها  
كلما ولدت فانت طالق فولدت لم يوطن يكون الولد السار جعة كالثان والمطلقة  
الرجعية تنزح وبسحب الزوج إن لا يذطر عليها حتى يعلم أو ليس له أن يسأل  
بأن لم يراجعها **فصل** فيما يجزئ الماطلة إذا طلقها بآيات دون الثلث



وهو حرة فله ان تزوجها في العدة وفارجهما وان طلقها ثلثا او طلق امة  
 ثنتين لم تحل حتى تنكح زوجا غيره بنكاح صحيح ويدخل بها ثم ينفقها ولو طلقها  
 الصبي المراهق لا المول وبكره النكاح بشرط التحليل وعملوا بهدم السماك و  
 الثلث وتعد الال او ثلثا تطليقا واذا قالت تزوجت بأخو ودفن فطلق  
 وانقضت عدة والمدة تحمكها جاز للزوج الاول ان يعيدها ان غلبت عليه فله  
**باب الابلاء** اذا قال لها والله لا افر بك او والله لا افر بك اربعة اشهر فان  
 قرنها فبرأ خنت وسقط الابلاء ولم ينفك كفاة اليمين وان لم ينفك فمضت  
 اربعة اشهر بابت بطلقة واحدة وسقط اليمين في موقعة باربعة اشهر وتبقى  
 في المطلقة ان يوجد للثلاث الا انه لا يكثر الطلاق قبل التزوج فان تزوجها  
 عاد الابلاء وتبين اخرى بمقتضى اربعة اشهر ان لم يظاهرها وان تزوجها ثانيا عاد  
 الابلاء مع حكمه فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الابلاء طلاقا لكن تنبع اليمين  
 ما لم يوجد للثلاث والابلاء في اليمين على اقل من اربعة اشهر ولو قوله والله لا  
 افر بك شهرين وشهرين بعد شهرين الشهرين يصير موليا لا لومكث يوما ثم  
 قال والله لا افر بك شهرين بعد الشهرين الاولين ولا قوله والله لا افر بك  
 سنة الا يوما الا ان يظاهرها يوما والباقي اربعة اشهر ولو ظف ان لا يظفر  
 ببلدة امراته بها يصير موليا والطلاق بالجم والصوم والصدقة والعنف والطلاق  
 كالخلف بالله في الابلاء ويصح الابلاء مع المطلقة الرجعية الا انه لا نفقت العدة  
 قبل انقضائها مدة الابلاء وسقط الابلاء ولا يقع من المستوتة كما لو قال لا جنبية  
 والله لا افر بك ثم تزوجها وان قرنها كقرن مدة ابلاء الامة شهرين وسقط ابلاء  
 المريض

وإذا قال لها والله لا افر بك اربعة اشهر فان قرنها فبرأ خنت وسقط الابلاء ولم ينفك كفاة اليمين وان لم ينفك فمضت اربعة اشهر بابت بطلقة واحدة وسقط اليمين في موقعة باربعة اشهر وتبقى في المطلقة ان يوجد للثلاث الا انه لا يكثر الطلاق قبل التزوج فان تزوجها عاد الابلاء وتبين اخرى بمقتضى اربعة اشهر ان لم يظاهرها وان تزوجها ثانيا عاد الابلاء مع حكمه فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الابلاء طلاقا لكن تنبع اليمين ما لم يوجد للثلاث والابلاء في اليمين على اقل من اربعة اشهر ولو قوله والله لا افر بك شهرين وشهرين بعد شهرين الشهرين يصير موليا لا لومكث يوما ثم قال والله لا افر بك شهرين بعد الشهرين الاولين ولا قوله والله لا افر بك سنة الا يوما الا ان يظاهرها يوما والباقي اربعة اشهر ولو ظف ان لا يظفر ببلدة امراته بها يصير موليا والطلاق بالجم والصوم والصدقة والعنف والطلاق كالخلف بالله في الابلاء ويصح الابلاء مع المطلقة الرجعية الا انه لا نفقت العدة قبل انقضائها مدة الابلاء وسقط الابلاء ولا يقع من المستوتة كما لو قال لا جنبية والله لا افر بك ثم تزوجها وان قرنها كقرن مدة ابلاء الامة شهرين وسقط ابلاء المريض

اذا لم ينفق

اذا لم ينفق على الجاه بنقله فنت الربا ولو قدر عليه في المدة بطل فبسته وكذا  
 اذا كانت مريضة او رتقا او صغيرة لا يجمع مثلها او كان بينهما ممتعا  
 لا يعمل الربا في مدة الابلاء بقوله فنت الربا ويعود ان زالت العوارض  
 في المدة ولو قال انت عقيم حرام فاراد به الكذب فهو كاذب وان اراد الطلاق  
 فطلاق باين وان اراد الظهار فظهار وان اراد التحريم او لم يزوج شيئا  
 يصير موليا والفتوى على ان يعرف لا الطلاق ان لم ينو شيئا **باب الخلع**  
 يجوز الخلع اذا خاف ان لا يقيم حدود الله وهو طلاق باين ويكره تركه اذا كان  
 النشوز منه واخذ الزايد مما اعطاه اذا كان منها والطلاق على ما اذا قبلت  
 المرأة يكون كالخلع وان بطل العوفي بان كان خرا او حنثا او ميتة ان كان  
 في الخلع فالطلاق باين بلا شيء وان كان في الطلاق فهو رجوع ولا شيء  
 عليها وما جاز ان يكون مبرا جاز ان يكون مبرا للخلع ولو قال لها على ما في يدي  
 فلا شيء لك اذ لم يكن في يدي شيء ولو قال لها على ما في يديها من المال فلم يكن في  
 يدي شيء ردت عليه مبرا ولو قالت جالعة على ما في يدي من الدراهم او من  
 دراهم خالعة فلم يكن في يديها شيء بلزمت ثلثتها وراهم ولو كان للخلع على عبد  
 لها آبق بشرط ان يراه من ضمانه يلزمه تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت  
 وشروط البرات فاسد ولو طلقها واحدة فيما اذا قالت طلق ثلثا بالي يلزمها ثلث  
 الالف وفيما اذا قالت طلق ثلثا على الفاشع عليها ولو قال لها طلق نفسك ثلثا  
 بالي او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع الطلاق ويصح اذا قال انت طالق  
 على الف فقبلت ويلزمها الالف كما في قوله انت طالق بالي اذا قبلت وقوله انت  
 طالق

وإذا قال لها والله لا افر بك اربعة اشهر فان قرنها فبرأ خنت وسقط الابلاء ولم ينفك كفاة اليمين وان لم ينفك فمضت اربعة اشهر بابت بطلقة واحدة وسقط اليمين في موقعة باربعة اشهر وتبقى في المطلقة ان يوجد للثلاث الا انه لا يكثر الطلاق قبل التزوج فان تزوجها عاد الابلاء وتبين اخرى بمقتضى اربعة اشهر ان لم يظاهرها وان تزوجها ثانيا عاد الابلاء مع حكمه فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الابلاء طلاقا لكن تنبع اليمين ما لم يوجد للثلاث والابلاء في اليمين على اقل من اربعة اشهر ولو قوله والله لا افر بك شهرين وشهرين بعد شهرين الشهرين يصير موليا لا لومكث يوما ثم قال والله لا افر بك شهرين بعد الشهرين الاولين ولا قوله والله لا افر بك سنة الا يوما الا ان يظاهرها يوما والباقي اربعة اشهر ولو ظف ان لا يظفر ببلدة امراته بها يصير موليا والطلاق بالجم والصوم والصدقة والعنف والطلاق كالخلف بالله في الابلاء ويصح الابلاء مع المطلقة الرجعية الا انه لا نفقت العدة قبل انقضائها مدة الابلاء وسقط الابلاء ولا يقع من المستوتة كما لو قال لا جنبية والله لا افر بك ثم تزوجها وان قرنها كقرن مدة ابلاء الامة شهرين وسقط ابلاء المريض



ثم كفارة عتق رقبة وان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يجد فاطعام  
سنتين مكينا وكل ذلك قبل المسيس ويجوز كفارة بالعتق الكافرة كالسنة  
والصغرة كالكبيرة والان لا كالذكر لا التميأ ولا المقطوع اليدين او الرجليين  
او ايهما من اليدين او ثلث اصابع من كل يد او احد الرجليين واعد الرجليين من  
بخلاف من قطع ثمانية من خلاف ويجوز الاسم دون الاخرس ولا يجوز المحجوب <sup>للطبق</sup>  
بخلاف الذي يحن ويثيق ويجوز عتق مكاتب لم يؤد شيئا الذي اوتى بعض العبد  
والالكبر والام الولد ويجوز شراء ابية او ابنة بنية كفارته ويجوز اعتاق  
الموسر نصيبه من عبد مشترك ويضمن قيمة باقية لشريكه وكذا لو اعتق بعض  
عبد ثم باقية وان جامعها بين الاعاقين <sup>وز</sup> كفارته بالصوم يجب ان يكون  
الشهران متتابعين ليس فيهما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر والايام  
التشريق فان جامعها فلا الشهرين ليل اعدا او نهارا سبعا شاف الصوم  
كله افطر يوما منهما وان كان بعذر والعبد اذا فاعر لا يجوز كفارته الا بالصوم  
ولا يجوز اطعام مولاه واعتاقه عنه <sup>وز</sup> كفارته بالاطعام يطعم كل مكين نصف  
صاع من تير او صاعا من تمر او شعير او قيمة ذلك وان اطعم غيره عنه بامره يجوز  
وجوز ان غداهم وعشائهم قليلا اكلوا كثيرا ان لم يكن منهم جنت ضخم ولا  
حاجة الى الاوامر في خبر المنطة بخلاف خبر الشعير وان اطعم واحدا استين  
يوما اجزاه ولو اعطى الجملة في يوم لواحد لا يجزئ الا يومه ولا يستأنف في  
التربان في فلا الاطعام ولو اطعم عن ظاريه ستين مكين كل مكين صاعا  
لم يجزه الا عنه واحد بخلاف ما اذا اطعم ذكر عن ظاريه واطفأ حيث يجزبه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ" (And praise be to God).

تم الغدرة



ولو اعتق رقبته عن ظهارين يجوز عنهما وان لم ينو التعتيق وكذا اذا صام اربعة  
اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا ولو اعتق رقبة واحدة عن ظهارين او صام  
شهرين لم ان يجعل عن احدهما بخلاف ما لو اعتقها عن ظهارين وقتل حيث  
لم يجز عن واحد منهما **باب اللعان** يجب عليه بقذف زوجته بالزنا وينبغي نسبها  
اذا كانا من اهل الشهادة والزوجة ممن تجد قازنها ان طالبت موجب القذف  
فان امتنع منه حسب الحكم فنه تلعان او تصدق ولا لعان فيما اذا كان الزوج  
عبدا او محروما او كافرا بل يحد وان كان الزوج من اهل الشهادة  
والزوجة امة او محرومة فزذف او كافرا او كانت حبيبة او محبوبة او  
زانية فلا لعان ولا حد وكذا اذا كان حبيبا او محبونا وان كانا محرومين  
في قذف فعليه اللد وصفت ان يشهد الزوج ابتداء اربع مرات بقول فلك  
مرة اشهد بالله انك لمن الصادقين فيما ربيتك بالزنا ويقول في الخامسة  
لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما ربيتك بالزنا ثم تشهد المرأة اربع  
مرات تقول في كل مرة اشهد بالله انك لمن الكاذبين فيما ربيتك بالزنا وتقول  
في الخامسة لعنة الله على ان كنت من الصادقين فيما ربيتك به من الزنا واذا  
التعاني يفرق القاضي بينهما ولا فرق بدون حكم والفرقة تطليقة باينة  
ولو كان قذفه بنف الولد يقول في مرات الشهادة فيما ربيتك به من الزنا  
وكذا في جانب المرأة وان كان بالزنا وينفي الولد بذكر انما لعانها وينفي  
القاضي نسب الولد منه وبلغة بامته ولا يجز ان ينزوجهما الا اذا كذب نفسه  
فحد او قذف غيرها فحد او زنت فحدت ولا لعان في قذف الا فرس ولا قد

قوله في الخامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما ربيتك بالزنا ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله انك لمن الكاذبين فيما ربيتك بالزنا وتقول في الخامسة لعنة الله على ان كنت من الصادقين فيما ربيتك به من الزنا واذا التعاني يفرق القاضي بينهما ولا فرق بدون حكم والفرقة تطليقة باينة ولو كان قذفه بنف الولد يقول في مرات الشهادة فيما ربيتك به من الزنا وكذا في جانب المرأة وان كان بالزنا وينفي الولد بذكر انما لعانها وينفي القاضي نسب الولد منه وبلغة بامته ولا يجز ان ينزوجهما الا اذا كذب نفسه فحد او قذف غيرها فحد او زنت فحدت ولا لعان في قذف الا فرس ولا قد

فيما اذا

فيما اذا قال ليس حملك مني اما اذا قال زنيته وهذا الحمل منه تلعان ولم ينفي  
القاضي الحمل كما لم ينفي اذا تنق الزوج بعد مدة التهنئة واتباع آله الولادة  
وهذه المدة بعينها اذا كان الزوج غائبا وعلم الولادة بعد قذفه  
وتنقش اول التومين واعترف الكا يثبت نسبا ويحد وان اعترف  
بالاول وتنق الكا يثبت نسبا ويحد **باب العتق** اذا زافت المرأة  
مع زوجها العتق الى القاضي ان اقرانه لم يقبل اليها اقبله الحاكم سنة فان قفل  
اليها فنها والافرق بينهما اذا طلعت ذلك والفرقة تطليقة باينة ولا غناهم  
ان فلاها وعليها العدة وان اختلفا في الوصول فان كانت ثيبا فالقول  
مع عيبتها وان نكل يؤجل سنة وان كانت بكر انظر اليها النساء فان قلن انها  
بكر يؤجل سنة وان قلن انها ثيب يغلف الزوج وان حلف سقط حقها والا  
يؤجل سنة وان قال بعد ما وصلت اليها وانكرت نظرت اليها النساء فان  
قلن ان بكر فخيرت وان قلن ان ثيب غلف الزوج فان نكل خيرت وان غلف  
سقط حقها وان كانت ثيبا في الاصل فالقول له مع عيبتها سنة **باب العتق**  
قمة وعتسب بابا لم يفيض ووضان لا يرضه ومرضها وطلق كالعتيق  
والجيب يفرق بينهما لال ولو افتار زوجها لم يكن لها خيار بعد ذلك  
ولا خيار للزوج في عيب الزوجة ولها الطينار ان كان به جذام لاني الرض  
والجنون **باب العدة** عدة طرة المطلقة باينة او رجعية والفرقة  
بلا طلاق ثلاث حبيضي كوامل ان كانت تحيض وثلاثة اشهر ان كانت  
لا تحيض وعدة اامة صفتان وان كانت لا تحيض فاشهر ونصف وعدة



للمل وضع حملها وعدة الحرة في وفاة زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام وعدة الامة  
 شهران وحسب ايام ونقطة البينة في المني اذا مات عنها زوجها عدتها بابعد الاطباء  
 بخلاف المطلقة رجعية حيث تعد بعدة الوفاة وتنقل عدة الامة الى عدة الحرة  
 اذا اعتقت في عدة طلاق رجعي لا في عدة طلاق باين ولا في عدة الوفاة ولو كانت  
 الامة في طلاق عدتها الدم على العادة استأنفت العدة بالحيفي ولو كانت  
 المعتدة بالحيفي تعد بالاشهر وتعد في النكاح الفاسد والوطئ بشبهة بالحيفي  
 في الفرية والموت وتعد ام الولد اذا مات مولانا او اعترفا بثلث حيفي وثلاثة  
 اشهر ان لم تحض وامرأة الصغار اذا مات عنها وبها جمل تعد بوضع الحمل ولا يثبت  
 نسبه والمعدة اذا وطئت بشبهة تستأنف عدتها وتبدأ في العدة بان وعدة  
 الطلاق يستأنف عقيب عدة الوفاة لا عقيب علم المرأة بالطلاق والوفاة وما  
 النكاح الفاسد يستأنف عقيب التفريق او الغوم على ترك الوطئ واذا قالت انقضت  
 عدتي والمدة محتملة وكثيرا الزوج فالقول لها مع غيرها ولو تزوج معتدة البتة  
 فوطئها قبل الدخول بالرم عليها عدة مستأنفة وعليها مهر كامل وتعد الذميمة في  
 طلاق الذم كما لو كانت حاملا وكذا المرأة الحرة البتة المسلمة بخلاف المرأة من غير  
 البتة وتركها **فصل** وعلى البالغة المسلمة اذا مات عنها زوجها اومات منه  
 الاقارب ترك الزينة والكحل والطيب والهن ويس الحر الام غدر وعبد  
 من تازوها اربعة اشهر وعشرا والمبتونة لا تزوج عدتها ولا تجدد ام الولد ولا  
 من فرقت من نكاح فاسد ولا تخرج المطلقة من بيتها ليلاتها رجعية  
 كانت او مبتونة ويجوز ان يخرج المتوفى عنها زوجها او بعض المبلول والامة

الاغضلها ولا تستقل من ذلك المنزل الى آخر الا بعد مثل فوق التلق على ما  
 او فوق سقوط البيت او عدم قدرتها على اداء اجرة البيت او اخرج الورثة عن  
 نصيبهم ولا يكفرها نصيبها ولا بد من المبتونة من شرة بينهما الا ان يكون الزوج  
 فاستغنى في عليها منه فيجعلان بينهما امرأة ثقة تقدر على الحمل فانه لم يولد  
 فحقت والاو فزوج كما اذا خاق المنزل عليها واذا طلقها ثلثا في السفر او ما  
 عنها فيه في غير مصر رجعت الى منزلها الا اذا كان وصولها الى المقصد اقل من ثلثة  
 ايام ولم يكن الى المنزل مثله **وامرأة المهر** لا تخرج من عقد ثم تخرج بحرمها **باب نسب النسب**  
 يثبت نسب ولد امرأة قال لها رجل ان تزوجتك فانت طالق فتزوجها فثبت به  
 لسته اشهر يوم تزوجها ويلزمها المهر التام وكذا نسب المطلقة الرجعية  
 اذا جاءت به سنتين او اكثر لم تقربا نقضاء عدتها وكانت رجعية وان جاءت به  
 لاقل من سنتين بانت وبثبت النسب وكذا يثبت نسب ولد المبتونة ان جاء  
 به لاقل من سنتين لانتمها الا ان يدعيه فيحمل على وطئها في عدة بشبهة و  
 لو اتت المبتونة الصغيرة بولد لاقل من سنة اشهر يثبت نسبه لومات  
 لسته اشهر او اكثر وكذا اذا كانت مطلقة رجعية وان كانت ادعت  
 الحمل في العدة فهي كالكبيرة في الحكم ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها  
 ما بين الوفاة وبين سنتين والمعتقة بانقضاء عدتها اذا جاءت بولد لاقل من سنة  
 اشهر وقت اقرارها يثبت نسبه لان جاءت به لسته اشهر ولا يثبت نسب ولد  
 المعتدة بدون شهادة رجلين او رجل وامرأتين بولادتها الا ان يكون  
 هناك جليل ظاهر او اعتراف الزوج به فيثبت بغير شهادة ولو صدق الورثة







يباع فيها الآن يُعَدُّ مولاها ولا تزوج أمه فعليه نفقتها ان يواها معه  
مولاها منزلاً ولا يقع مولاها والبتوية التحلية بينها وبينه من قبلها  
لا استخدام ولو استخدمها بعدها تسقط النفقة بخلاف ما لو خدمتها اختياراً  
بلا استخدام والمدة واما الولد كذلك **فصل** يكفيها كتابت من  
داره غلق ولا يسكن فيه من اهله احد الا باختيارها ولا ينعها من طرف  
لا والدين ولا ينعها من الذول عليها باع طر بسوع ولا ينع سائر عا  
ن دخل سنة ومن في يده مال الغائب من جنس النفقة تغرب به وبزوجة  
الزوجة او علم القاض بها يفرض في ذلك المال نفقتها ونفقة اولاده  
الصغار والديه دون غيرهم سواء كان ذلك المال ديناً عليه او ودعيه غن  
او مضاربة في يده ويأفقه منها كغيرها وكذا يقع باقها البتة على الزوجة  
وان لم يخلق مالا اذا لم يعلم القاض بذلك ولم يعرف من في يده ماله وعمل القاض  
اليوم على هذا **فصل** المطلقة في عدتها نفقة ونكته رجعيًا طلاقها  
او بائناً ولا نفقة للمنفق عنها زوجها ولو دخل فرقة جات من قبل المرأة بغير  
مثل الردة وتكفي ابن زوجها من نفقة تسقط النفقة بخلاف ما اذا كانت  
كانت بغير معصية مثل خيال البلوغ وخيال العتق وعدم الكفارة وان طلقها  
ثلاثاً ثم ارتدت سقطت نفقتها بخلاف من مكنت بعد الطلاق **فصل**  
لا يشرك الاب احد من نفقة اولاده الصغار وان كان الصغير رضيعاً الا  
اذا لم يوجد من يرضع فيجوز امه على الارضاع ولا يجوز لبنى رها الارضاع الا اذا  
طلقت وانقضت عدتها يجوز لبنى رها الارضاع ولدها من غير ما كالاجنبية وآذا

رضيت

رضيت الام المطلقة بمثل اجرة الاجنبية كانت ائق وان طابت زيادة  
لم يجز الزوج عليها ويجب على الاب الكاف نفقة ولده المسلم كما يجب على المسلم نفقة  
زوجية الكافرة اذا كان الصغير مال نفقته في ماله لا على ابيه **فصل**  
يجب على الرجل الموسر ان ينفق على ابويه واجداده وجداته اذا كانوا فقراً وان  
في دينه الا ان يكونوا فريتين وان كانوا مستأمنين ويجب لمحارمه الفقر ان  
لم يخالقوه في دينه ولم يقدر واعى الكسب نفقته من وجبت عليه النفقة على  
على قدر رزقهم ويجزون عليه وهذا في غير الوالد فيكون نفقة الصغير على الام  
ولجدائنا ونفقة المقر على اخواته المقرقات خمساً الا ان المعترضة ذلك  
اهلية الارث لا افرازه فان المقر اذا كان له مال وابنه ثم يكون نفقة على  
حاله ويجز ميراثه ابن عمه واذا كان للمال الغائب في نفقة ابويه ويجوز  
لابيه بيع متاعه وانفاق غنمه دون بيع عقاره واذا انفق عليها من في يده  
مال بغير ان القاض يضمن الا ان يكون المال في يد ابويه فانفقوا وآقضى القاض  
بالنفقة للولد والوالدين وذو الارحام ونقضت مدة سقطت الا ان ياذن  
بالاستدانة عليه بخلاف الزوجة حيث لا تسقط بعد القضا بغير المدة  
وعلى المول ان يتفق على مال له فان امتنع عنه بكتسب المملوك وينفق ان قدر  
على الكسب وان لم يقدر عليه جبر المول على بيعه **كتاب العتاق** اذا ملك المملوك  
المملوك انت قرأ عتق او حررتك او اعتقتك فقد عتق نوبه او لا ولو  
قال عتيت به الاخبار الخاطوب او انه قرع العتق لا يصدق فقار ويصدق  
ديانة وكذا يصدق في قوله زاسك قروني جميع ما يقرب عن البدن مثل الوجبة



والرقبة والفرج في الامنة وفي اخافته لا فرق شائع مثل النصف والثلث لا  
 في اخافته الى خبر معين لا يعبر به عن البدن مثل اليد والرجل وفي قوله لا  
 ملك لعلك ان نوي به العتق يعنى وكذا سائر الكنايات مثل حيث من  
 ملك ولا سبيل لعلك ولا رقي لعلك وفليت سبيلك ولا امنة قد تملك  
 وفي قوله لا سلطان لعلك لا يعنى وان نوي به وتيقن اذا قال يا قريبا  
 عتقك يا مولاي او قال هذا ابني او مولاي او لامة هذه مولاي لا في قوله  
 يا سيدي يا مالك ولا في قوله يا ابني يا اخي ولو نادى لمن لعنه فخر بقوله  
 يا اباؤ يعنى لا بقوله يا خرو وكذا عكسه ولا يعنى بقوله يا ابن يا بني يا بني  
 وكذا في قوله لمن لا يولد مثله مثله هذا ابني كما اذا قال اعتقك قبل ان اخلق  
 او ان علق وكذا قوله هذا ابني او امي ولا يولد مثله مثله كما اذا قال لعن  
 هذا جدك ولا يعنى في قوله هذا اخي وكذا قوله لعنه هذا ابني ولا يعنى  
 بكنايات الطلاق وحرى مثل انت طالق انت باين وسائر الفاظ وكذا اذا  
 قال لعنه انت مثل لحر او زاسك زاسك حرى بخلاف ما لو قال ما انت الاخر  
 او زاسك زاسك ويعنى كل من كان من حرامه اذا ملكه مسلما كان الملك  
 او كافرا او ذميا او مجنونا ولو اعتقه للشيطان او للفقير يعنى عليه ويخرج  
 اعتاق المكره والسكران وكذا تعليق العتق الى ملك او شرط ويعنى عبد  
 لانه عليه اذا خرج اليه مسلما ويعنى لحر يعنى امة دون العكس ويخرج  
 عتقه ولو على مال الا ان المال لا يانم وتوفى وجود الحر وقت العتق اذا  
 جاء اقل من سنة اشهر وكذا الامنة حر اذا كان من مولاه ويصح اتمه اذا

كان من غير هاتين الطريقتين والتدبير واموتية الولد والكتابة الا ان يكون ولد  
 الموروث فانه يكون حرا بالقيمة **باب** عتق بعض بعض العبد يعنى كل  
 العبد اذا عتق مولاه بعينه وكذا اذا عتق بعض الشركاء نصيبه من عتق  
 وبعض حصته شريكه ان كان موسرا بلا رجوع على العبد والاسم العبد  
 حصته بلا رجوع على مولاه والاولا لمن عتق غلاما المراهون اذا عتق  
 الراهون المدبون حيث يسع في اقل من قيمته او من الدين ثم يرجع على  
 مولاه ولو قال كل واحد من الشريكين لصاحبه لقد عتقت نصيبك من  
 العبد نصيبهما ان كانا معسرين لا موسرين وان كان احدهما موسرا  
 والاخر معسرا يسع للموسر والاولا موقوف الى ان يتفق على اعتاق احدهما  
 ولو علق احدهما عتقه بحدوث شيء غدا والاخر بعينه ففخ الغد ولم يدر اقل  
 ذلك الشيء ام لا عتق نفسه وسع له هاتين نفسي غلاما اذا كان لكل من الشريكين  
 عبيد وعلق عتقها كذلك لم يعنى واحدهما ولو اشترى قريبا احدهما  
 او ملكاه برهبة او حدة او وجبة او كان قد علق احدهما مشريكين عتقه  
 بشراة نصف يعنى كله ويشتم المصنف موسرا ويسع العبد في اعساره  
 ولو ملكاه بالارث وهو قريب لا احدهما او اذن او احد الشريكين لصاحبه  
 بان يعنى نصيبه فاعتق فلامان بل يسع للعبد ولو اشترى نصف ابني  
 وهو موسر يبيع الباقي بما يبيع وكذا لو اشترى نصفه بعد ما اشترى الاخر  
 يبيع له موسرا ولو دبره احد الشريكين بغير قيمة نصيب الاخر موسرا كما  
 او معسرا او يكون العبد كله مدبرا له وكذا ان استبلا الجارية المشتركة



ولو قال احد الشريكين لصاحبه بن ام ولدك وانكره صاحبه عتقت للبارية  
على الفور وسقط للمكر حصته ان شاء كما اذا اقر المشتري على البايعة  
اعتقه قبل البيع حيث عتق عليه وكما اذا سلمت ام ولد النضراني  
حيث يخرجه لا العتاق بالسعاية ولو عتق احدهما ام ولد بينهما  
فلا ضمان عليه وان كان موصرا **باب عتق احد العبدتين** لو قال  
لعبدته احدكما قريبا احد هما بيعا صحبي او فاسدا مطلقا او بالجناس او  
عرضه على البيع او وهبه وسلم او تصدقه وسلم او دبره او مات عتق الآخر  
وكذا لو قال لامتيه ثم قلني احديهما كما لو قال لامرأتيه احديكما طالق ثم طلق  
احديهما او مات حيث يتقين الاخرى للطلاق ولو قال لعبدية احديكما  
قد ذهب احدهما وجاء ثالث فقال احدهما قد ولم يتبين من عتق ثلثة ارباع  
الثابت ونصف كل واحد من الذاهب والثلث ولو كان قوله مرفوعا لم  
على هذا الوجه ولو قال لامته ان ولدت اول مرة غلاما فانت حرة فلدن غلاما  
وجارية ولم يذراهما او عتق نصف الام ونصف الجارية وسعيان في النصف  
والغلام رقيق ولو ادعت الام ولادة الغلام او لا وانكر المول فالقول له  
بمنه فان خلف لم يعتق وان تكلم عتقت الام والجارية ان كانت صغيرة وان  
كانت كبيرة ولم تدع شيئا عتقت الام خاتمة دون الجارية ولو ادعتها  
الكبيرة دون امها عتقت بكون المول دون الام والتحليف على العلم ولا  
يعبر الشراة على عتق احد العبدتين الا بالوصية ويعبر في عتق احد اُميته  
كما يعبر في طلاق احد نكاح ويجوز المول والزوج على البيان **باب**

بالعتق

بالعتق لو قال كل مملوك لقران دخلت الدار ثم دخل الدار يعتيق من كان  
في ملكه الا ان يدخل الدار ولا يعتيق من اشتراه بعد خلفه ولو كان قال  
كل مملوك ل يومئذ فهو قريبيق من اشتراه بعده ايضا ان كان في  
ملكه يوم دخوله الدار ولو قال كل مملوك لذكر فهو قريبيق ما يبطي  
الامة سواء ولد سنة اشهر او اقل منها او اكثر ولو لم يقيد بالزكوة يعتيق  
الولد تبع الامة ولو قال كل مملوك ل او كل مملوك ل ملكه فهو قريبيق عتق  
بعده غدا ما كان في ملكه حين خلف لامن اشتراه بعده ولو قال كل مملوك  
ل او كل مملوك ل ملكه فهو قريبيق يكون مدبرا ما كان في ملكه لامن اشتراه  
بعده وآدمات عتقهن الثلث **باب العتق على جعل** لو قال  
لعبدته انت حر على الف درهم او بالف درهم فقبل العبد يعتيق ويلزمه الالف  
ويصح الكفالة بخلاف بدل الكتابة وان عتق عتقه باءه المال يبيح ما دونها  
له ويعتيق عند الاداء جميعا ويجوز المول على قبضه ان احضره كلا او بعضا ولو  
اداهما اكسبه قبل العتق يعتيق ويرجع المول عليه ويعتصم الاداء على  
الحبس في قوله ان ادبت دون قوله اذا ادبت ومتى ادبت ولو قال انت  
مدبر على الف يكون مدبرا بالقبول ولا يلزمه المال ولو قال انت قريبيق  
بالف لا يعتيق بالقبول في الحال او بعد الموت الا ان يعتقه الوارث بعده  
وفي قوله انت حر غدا بالف يكون القبول في غدا ولو اعتهق على خدمته  
سنة يعتيق بالقبول فعليه للخدمة فان مات احداهما من ساعته فعليه  
قيمة نفسه من ماله لا قيمة خدمته ولا يجوز اشتراط البذل على الاجتناب في العتق



بغلاف الطلاق فلا يلزم شيء على من قال لا أخا اعتق عبدك أو اسكنك على الف  
على ففعل حيث يتيق بلا شيء بخلاف ما لو قال اعتقه عن غيرها ففعل حيث  
يلزمه الالف وله الولاء ولو قال اعتقها عن يالف على أن تزوج غيرها  
ففعل فابت الزوج فسمت الالف على قيمتها ومهر مثلها فما احاب المهر  
يبطل وما احاب القيمة يؤدى بالآمر ولو تزوجت بكوز ما احاب المهر  
**باب التبرير بصير المملوك مدبرا بقول مولاه** وبركك وانت  
مدبر وازامت فانت حر وانت حر عني دبر من لا يجوز اخراجه على ملكه  
الا باللبة وله ان يستخدمه ويواجهه وان يطأ امته المدبرة وزوجها  
ويعتق بموت المول من ثلث ماله ولو لم يكن له مال غيره يسع في ثلثي قيمته ولو  
كاه عليه دين مستغرق يسع في كل قيمته ولو ولدت المدبرة من غير مولاه  
فولد مدبر مثلها وان قيد التبرير بمرض او سفر او مدة يمكن ان يعيش  
البراء لا يكون مدبرا ويجوز ان يخرج على ملكه وان مات والقيد موقوف على  
كالمدبر المطلق **باب الاستبلااد** اذا ولدت الامة فاعترف مولاه بالها  
الولادة ثبتت نسبته منه وبغير الامة ام ولد لا يجوز بيعها وتخليها ويجوز  
له وطئها واجازتها واستخدامها وتزويجها ثم ان مات بولد آخر ثبت  
نسبه منه من غير رجوع والا ان تقاه فينتق بقوله وان حصنها ولم يغزل  
عنها يلزمه في الديانة ان يعترف به ولا اجاز ان ينفيه وولد ام المولود  
ملازومها في حكمها ويثبت نسب ولد الامة من زوجها بلا مدونة وان  
كاه النكاح فاسد فانه ادعى المول نسبته لم يثبت منه لكن يتيق وتخير

للامة

الامة ايم ولده وتعتق موت المول من جميع المال ولا تسع في دين مولاه  
ولو اسلمت ام ولد النحراني فان اسلم مولاه بعد عرض الاسلام عليه  
من على حالها وان كبل الاسلام فعليه ان تسع في قيمتها ومعتق السعابة  
وان عجزت في حيوانه لم ترد فنته ولو مات مولاه اعتقت بلا شيء ولو ملك  
زوجته بعد ما ولدت منه فغير ام ولد له كما لو استولد بك بعين ثم اخفت  
ثم ملكها بخلاف ما لو علفت من الزنا ثم ملكها الزان لكنه يعتق الولد على  
الزاني اذا ملكه وبخلاف ما اذا وطئ اللذاب الاب جارية ابنه فولدت  
منه حيث لا يثبت النسب ولا يصير طارية ام ولد له الا اذا كان الاب متبنا  
فيثبت النسب من اللذو ويثبت نسب جارية مشتركة من احدهما اذا ادعاه  
ومنها اذا ادعياه وعلى المدعى نصف العقر للآخر في الصورتين وتخير ام ولد  
للمدعى فيها الا اذا كان احد الشريكين اب الآخر او احدهما مسلم والاخر ذمي فله  
للاب السهم ويضمن المسلم نصف العقر للذمي دون الاب لابنه وتخير الامة ام  
ولد له كان له الولد وقبما ادعياه يرث الابن من كل شيء ما يرث ابن كامل  
ورثان منه ميراث اب واحد ولو ولدت جارية المكاتب من مولاه فادعاه فان  
صدقه المكاتب ثبتت نسبته ولا تغير طارية ام ولد له ويضمن عقرها وقيمة  
ولدها للمكاتب وان كذب لم يثبت النسب الا اذا ملكه **بوكاتب الامان**  
ان خلف على امر قد مضى بخلاف الواقع فان نكح الكذب فيه يانم ويلزم التوبة والاستغفار  
فمنه عين غشوش وان طلق انه كما خلف يرضى عنه فله عين لغشوش وان طلق  
امر مستقبل ان ينفلا ولا ينفلا يلزمه ان يحفظ وان صنت في ذلك لزمت الكفارة







ان كان بامره كذا وكذا فخرت وانه كان بلا امره وان كان برضا ولا عنت  
 كما لو اخرج مكرها ولو علف لا يخرج الا الى جنازة فخرج اليها ثم ذلت الحاجة اخرى لم عنت  
 ولو قال لا يخرج الا ملكه او لا يدعها الا فخرج يريد ما عنت رجع او استمر علفا في الوفا  
 لا ياتيها حيث لا عنت في بدنها ولا خلفه لياتين البصرة فلم يات بها الا ان ماتت  
 في آخر ايامه فيقول لو علف لياتنيته غذا ان استطاع فلم يات بها ان كان غنى سلامة الا علفا  
 ولا استباح عنت وان غنى الاستطاعة التي هي العلف ذلت فيما بينه وبين الله ولو علف  
 لا يخرج امراته الا باذنه فلا بد لظهوره من اذن وتوكل في الاذن مرة للظهور  
 ويكون الاذن الواحد قوله الا ان اذن لك عنت اذن ولو قال ان خرجت فانت  
 كذا حين ارادة المرأة الخروج فلك عنت ثم خرجت لم عنت ولو قال لا افرقك من فقال ان  
 تفديت فلك عنت فان تفديت في موضع آخر لم عنت علفا في الوفا ان تفديت اليوم حيث  
 عنت في ان كان تفديت في غير اليوم ولو علف لا يركب لانه فلفا فركب وابتعد الماء  
 ان كان عليه من سفر لا عنت وان نوى والام عنت ما لو ينوب **باب**  
 البين في الاكل والشرب علف لا ياكل من هذه الشجرة لا عنت ياكل من غيرها اذا كانت  
 مما لا يدع علفا فيؤكل كالدياس وقصب الكرم والربوب عنت اذا اكل من  
 ثمها ان كان لم يتغير بغيره كالنبيذ والخل والديس المطبوخ ولا عنت ياكل  
 البسرا اذا علف لا ياكل رطبا كالعكس ولا ياكل التمر او علف لا يشرب لبنا لا عنت  
 ياكل السرايز وعنت لو علف لا ياكل ثم هذا المثل فلك بعد ما ركبنا وكذا  
 لو علف لا ياكل سيرا او رطبا فلك من رطبا فلكا لو كان عنت على الشرا عنت  
 لم عنت وكذا لو علف لا ياكل الشجر او لا يشرب فلك حلة في حبات شجر او

منه ما علف لا ياكل من هذه الشجرة لا عنت ياكل من غيرها اذا كانت مما لا يدع علفا فيؤكل كالدياس وقصب الكرم والربوب عنت اذا اكل من ثمها ان كان لم يتغير بغيره كالنبيذ والخل والديس المطبوخ ولا عنت ياكل البسرا اذا علف لا ياكل رطبا كالعكس ولا ياكل التمر او علف لا يشرب لبنا لا عنت ياكل السرايز وعنت لو علف لا ياكل ثم هذا المثل فلك بعد ما ركبنا وكذا لو علف لا ياكل سيرا او رطبا فلك من رطبا فلكا لو كان عنت على الشرا عنت لم عنت وكذا لو علف لا ياكل الشجر او لا يشرب فلك حلة في حبات شجر او

اشترها

او اشترها كذا عنت في الاكل دون الشرا ولو علف لا ياكل مما عنت ياكل مما  
 او ضير وياكل كيد وكرض وياكل شحم الظن لا ياكل السمك ولا بالآنية ولا شحم  
 البطيخ ولا بشران ولا يبيع بشره اللحم ويتبع شحم البطيخ في البين على النعم ولو قال  
 في حلة لا ياكل من الحلة عنت بغيره وياكل خبزها ولو قال في هذه الحلة  
 لا عنت الا بغيره وفي الدقيق عنت ياكل خبزها لا يستفاهم واليمين على  
 اكل الخبز يصر في علم ما عنت اذا اكله اهل بلدة ما علف لطلعة او الشعير او  
 الارز لا يضر القطا في الا اذا نواه وعلى الشواء يصر في علم دون البندنج  
 والجزر الا ان ينوي ما يشوي على بيض او غيره وكذا البطيخ يصر في علم ما  
 يطبخ في علم الا ان ينوي يذوق والراس كل من يصر في علم ما عنت اذا اكله  
 اهل بلدة وفي خلفه لا ياكل الفواكه عنت ياكل التفاح والشمش والبطيخ  
 وكذا ياكل العنب والرمان لا ياكل القنار والخيار ولا ياكل الذبيح  
 والتمر ولا يابس النبط وبياض الرمان وفي ان لا ياكل يصر في علم ما يقطع  
 به الجوز والخل والزيت والمالح والليم والبيض والعنب والبطيخ وامثالها  
 والقند هو الاكل مع طلوع الفجر الا الظهر والعنت من الظهر الى نصف الليل  
 والشمس من نصف الليل الى طلوع الفجر فاذا خلف على واحد منها بعتر ذكر  
 ولو قال اذا البست ثوبا او اكلت طعاما عنت او قال عنت ثوبا دون  
 ثوب او طعاما دون طعام لم يصدق قضاء كما لم يدين مطلقا في قوله البست  
 او اكلت او شرب فلك او قال عنت ثوبا دون ثوب ولا يشرب به دجلة عنت  
 الا بالكرع منها ولا يشرب من ما عنت بشربه ولو ما ياكل كما اذا شرب نهر

منه ما علف لا ياكل من هذه الشجرة لا عنت ياكل من غيرها اذا كانت مما لا يدع علفا فيؤكل كالدياس وقصب الكرم والربوب عنت اذا اكل من ثمها ان كان لم يتغير بغيره كالنبيذ والخل والديس المطبوخ ولا عنت ياكل البسرا اذا علف لا ياكل رطبا كالعكس ولا ياكل التمر او علف لا يشرب لبنا لا عنت ياكل السرايز وعنت لو علف لا ياكل ثم هذا المثل فلك بعد ما ركبنا وكذا لو علف لا ياكل سيرا او رطبا فلك من رطبا فلكا لو كان عنت على الشرا عنت لم عنت وكذا لو علف لا ياكل الشجر او لا يشرب فلك حلة في حبات شجر او



ولو خلف بغيره المار الذي في هذا الكوز اليوم ولم يكن فيه او كان فارتق قبل الليل  
 لم يحن وان لم يقيد باليوم فحق اليوم الاول لا يحن وفيه الحن كذا في الحالف  
 والمال باق وفي قوله يصعدن السماء اول يلقين هذا الخبر ذهبنا انقذت بينه وحيث  
 عقيب باب اليمين في الكلام خلف لا يتكلم فقرأ القرآن في الصلوة او في اول  
 او كبر في الم حن وفي حارجه حن ولو خلف لا يتكلم فلاننا فكله وهو نائم حن  
 ان لم يوقظ كما اذا ناداه ما بعيد وان ناداه وهو يحس سميع الا ان لم يفهم  
 لتغافل حن وان خلف لا يتكلم الا باذنه فلا بد من ان يعلم باذنه في عدم حن  
 اذا علم ولو قال ان كلمته شرا فكذا فهو من طغى غلاني ما لو قال اكلمته شرا  
 حيث يكون التعيين اليه وفي قوله يوم اكلمه فكذا يتبع الليل والنهار وان غاب  
 النهار يصدق وفي قوله ليلة اكلمه يتبع الليل ولو قال لا اكلمه الا باذنه فلا  
 او الا ان يقدم او حتى يقدم او الي ان يقدم حن ان كلمه قبل فهو الغيب  
 لا بعد ما وان مات فلا سقطت اليمين ولو خلف لا يتكلم بعد فلان فكله بعد ما  
 باع لم يحن سواء عتق العبد في بيته او لا وفي امرأة فلا وحده لو كلمها بعد  
 ان بان منه او بعد ان عاد حن ان عتقها بخلاف ما اذا لم يعتقها وفي قوله لا  
 يذخر دار فلا شده اذا قلها بعد بيعه لا يحن وحن في لا يكلم صاحب هذا البيت  
 اذا كلمه ببيعها اذا قال لا يكلم هذا البيت فكله بعد ما حارشا او شيئا نص  
 لحسن الزمان موقفا منكر انصرف الى سنة كنه فيما اذا خلق لا يكلم حين اوزمان  
 او لئلا اوزمان اذا لم ينو وان نوى شيئا فهو على ما نواه وكذا الدهر منكر او لما لم يهر  
 موقفا من ابد الالام منكر انلثة وموقفا عشرة كذا الشهور والسنون ولو  
 قال لا يكلم اياها

١٤٥

اياها كثيرة فهو على عشرة ايضا ولو قال بغير العتق يتصرف الى سبعة ايام باب  
 اليمين في العتق والطلاق من قال لامرأة ان ولدت ولها فانت طالق فولدت بنتا  
 تطلق وكذا ان علق عتق امته بولادتها الولد ولو قال اياها ان ولدت ولها فند  
 قر فولدت بنتا لا تخل به اليمين فلو ولدت بعده حيا بغير قر او في قوله او بعد  
 لشتره فهو قر يعق اذا اشتراه والى الشتر اعبدى لا يعق ان وكذا اذا اشترى  
 بعد ما واحد او يعق الثالث ان قال او بعد لشتره وحده وفي قوله او بعد  
 لشتره فهو قر فاشترى فانت لا يعق العبدان كاه واحد او يعق اخرهما اشتراه  
 ان كان متقدرا من جميع ماله ولو قال كل عبد بشرى بقدم فلان فهو قر بشرى  
 عبيدان بشرى معا عتقا والافا و مع بشرى ولو قال العبدان لشترتك فانت  
 قر فاشترانا وما بالكفارة يمينه يعق ولا يجزئ عكفارة بخلاف ما لو اشترى  
 قريه ناويا اياها حيث يجزئ ولو قال الامة ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يمين  
 فاشترانا عتق عن الكفارة بخلاف ما لو قال لامرأة فاشتراه حيث يعق ولا يجوز عن  
 الكفارة ولو قال ان شريت جارية فهي حرة ينعقد فيما كانت في ملكه يومئذ  
 لو اشترانا ثم شترنا لم يعق ويعق عبيده ومدبره وامهات اولاده وفي قوله  
 كل علكل فهو قر له كما نبوه وفي قوله العبيده هذا حرا وهذا يعق الا في  
 عينا وغيره التعيين في الاولين كذا تطبيق سنوية بمنزلة كتاب  
 اليمين في البيع والشراء والتزويج وغيره الحالف يفعل وكيله فيما لا يرجع حقة  
 لا الموطأ وعينه فيما يرجع اليه فلا يحن اذا خلق لا يبيع او لا يشترى او لا يزوج ففعل  
 وكيله الا ان ينوي حكم العقد او يكون من لا يتولى العقود بنفسه كبريائه وكذا اذا  
 يحن







عبد له فلا يرد عليه لم يقبل لم يثبت بخلاف ما لو طلق ان يبيع فباعه ولم يقبل طلق لا يتم  
 رجائنا فتم ورواها بسمين او سائر ما له ساق لم يثبت واليمين في بيع القود و  
 البتة في شرائها على وقرها كتاب **الطود** لا يثبت الزنا الا بشهادة  
 اربعة رجال متحدين سزاو علنا وباقرار الزاني اربع مرات في اربعة مجالس طام  
 فيت الهم على ما تبيته الزنا وكيفية ومكانه وزمانه فان تبينوا ذلك وقالوا زانية  
 وظنوا في فوجها كالمخلة المحملة حكم بوجوب زنا او قبله او اقراره ردة الحاكم في كل  
 مرة فيذهب حيث لا يراه ثم ان اقر يحكم عليه فان رجع في انشاء المدة فليس عليه  
 ويستحب الحاكم ان يلقنه الرجوع ويقتل العكس **فصل** في كيفية  
 الطود وانما انه ان كان الزاني مختصا بزوج بالجماعة حتى يبرأ من الامام الا قضاء  
 ويبدأ بالشهود بالبرحم ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود على الابداء سقط  
 الطود والاقرا ريت الامام ثم الناس فيفسل ويكتفى ويقتل عليه وان لم يكن  
 مختصا ان كان قرا فمدة مائة جلدة وان كان معلوكا عيلد فخمسين بغير بوط  
 بسوط لا ثمة له ويشترط عنه ثيابه دون الارزاق ويقرن القرب على اعضائه الا ان  
 ووجهه وزنه ويقرن الرطب ما غير محدود كما في سائر الطود ورواها جارية غير  
 مشترعة عنها ثيابه الا القرو والشعر وان فخر لانه الرجم جائز للرجل ولا يقيم  
 المولى للحد على عبده الا باذن الامام واحصان الرجم لا يتحقق الا بالعدل و  
 البلوغ والاسلام ولا ينفى الامام بعد طرده الا ان يراه مصلية ولا يجلد  
 المريض فيه ثرا ولا يرمي للملحة تقع حملا ولا تجلد الى ان يخرج من ثناسها  
 وتجس الى ان تلد ان تبك زنا بها بالينة لا باقرار باب الوطني

الذي

الذي توجب الحد والذلل لا يوجب الا طلع الرجل المرأة قبلها في غير الملك وشبهة  
 يجب عليه الحد واذ كان فيه شبهة سواء كانت في الفعل او في المحل سقط  
 الحد لكنه يثبت النسب الثانية دون المولى واذ اوطئ جارية ابنة اوقته  
 او زوجة المطلقة ثلثا في عذرتها او باين بالطلاق على مال في عذرتها او امو  
 ولدا عتقها ومن في العدة او وطئ العبد جارية مولاة او الزنى للجارية  
 المرسونة وكذا المستعير للرقص فله هذه المواضع لاحد اذا قال طنت  
 انما تحل لي ولو قال علمت انها على حرام وجب الحد ولا يجزى اوطئ جارية  
 او مطلقة باينا بالكتمان او سبعة قبل التسليم او مودة قبل تقي زوجهما  
 ولا يبرأ الشبهة بينهما وبين غيره وان قالت علمت انها على حرام وعبد اذا  
 وطئ جارية اخيه او نعم او سائر محارم سوى الاولاد وان قال طنت انما تحل لي ولو  
 بن زنت اليه وقيل من زنى وجب الحد عليه ثم لو بن زنت منه ولا يجد قاذفه كقار  
 عبيد وطئ جارية مولاة ويحرم وطئ امرأة وجدها على فراشه وان كان عبي  
 الا اذا دعى الا على امراته فاجابته اجنبية فواقعها ومن وطئ من لا يحل له  
 نكاحها بعد زواجها بعزركم وطئ فيما دون فزوج الاجنبية ومن عمل عمل  
 قوم لو طئ من ان بهيمة ولا يجد من زنى في دار الحرب او في دار البغى لكن اذا  
 غزى للثمنية بنفسيه يقيم الحد على من زنى في معسكره وكذا امير المصير بخلاف امير  
 العكر والسرية واذ اذن مستأق بدمية او ذى بمسألة يجد الذنى و  
 الذمية لا المستامن وله المستامنة ويجد البالغ اذا زنى بجنينة او مجنونة  
 بخلاف بالغة طائعة الصبي او المجنون ولا يجد المكره سواء اكرهه السلطان او  
 غيره

وفي الفتوى زنا بامرأة ميتة لا حد عليه  
 ولكن يعزر رجل تزوج بمحاذم منه  
 ودخل بها فعلى قولها يجب عليه ولا امر  
 عليه وعند ابي حنيفة وعليه المهر دون الحد  
 والفتوى على قولها وفي التروحية  
 وكذا في الحرة بالبرضلع ولو زنا بامرأة  
 في دبرها بحد بالانكاح فيه ايضا وفي الزنا  
 وشرح الطحاوي انه على الخلاف كما  
 في الغلام ولو لا ط بامرأة او عبيد  
 لا يجب الحد نعم من خلاصة الفتاوى



اذا زنت وتجد المرأة اذا كانت طاهرة ولا تجد من اقرب من اربع مرات في ليلة  
زنت بفلانة وقالت تزوجني او اقرت بالزنا فقال الرجل تزوجتها لكن عليه مهر  
ولو قتل جارية غيره بغير ما يجد وتغير قيمتها بخلاف الموزنة باقاذيب غيرها  
حيث يجب عليه قيمتها وسقط الحد ولا يجد الامام اذا لم يكن فوقه امام باب  
الشهادة على الزنا والرجوع عنها لا يقبل الشهادة بخلاف ما اذا لم يوجد غيره  
سوى حد القذف واليمين قبولها قولهم نعمتنا النظر الى موضع النواوحد القذف  
شهران شهدها على رجل انه زنت بفلانة وهي غائبة ولا يجد ان شهدها انه  
بامرأة لا يعرفونها بخلاف ما اذا اقر بذلك ولو اختلف الشهود في كونه مستكرمة  
وطبيعة ذرى للحد عنهما كما اذا شهدا ثلثان انه زنت بها بالكوفة واخرانه زنت  
بالبحر وان اختلفوا في جوانب بيت واحد يجد وان شهدا اربعة انه زنت بها  
بدار هندی زمان معين واربعة اخرى انه زنت بها في حانوت زينب في ذلك الزمان  
ذرى للحد عنهما وعلى الشهود كما اذا شهدوا عليها في الزنا وهي بكر وتكون بعض  
اعلى او عبدا او محدوا في قذف حد الحردون الشهود عليه واذا وجد فهم في  
لم يجدوا وان نفق عدد من نصاب الشهود يدعون ولو جلد بشهادتهم  
فخرج اومات ثم وجد احد من عبدا او محدوا في قذف حد واكس ارض القرب  
عليهم كما اذا رجعوا وان رجح بشهادتهم فدينه على بيت المال وان شهدا اربعة على  
شهادة اربعة على رجل بالزنا لم يجد وكذا لا يجد ان جاء اصولهم فشهدوا على المعتا  
على ذلك الزنا ولا يجد الشهود ايضا ولو رجح بشهادتهم فدينهم ربع منهم يد ونعيم  
ربع الدية ولو رجح واحد منهم بعد القضاة قبل ان يجد سقط ويجوز جميعا كما لو رجح

قبل القضاة

قبل القضاة وان رجح احد خمسة فلا شيء عليه ثم ان رجح اربعة صاوغا ربع القدر  
وان رجح بشهادتهم بعد ان زكوا ثم ظهر ان الشهود مجوس او عبيد فدينه على  
المال لا على الركبتين الا ان يقولوا نعمتنا النذكية مع علمنا بحالهم انما اذا قالوا عدول  
فظهر واعبدا لا يضمنون ولو قتل رجل بعد امر القاضى برجمه ثم ظهر الشهود عبيدا  
فقد القاتل الدية ثوبان في ثلث سنين وان رجح ثم وجد وعبيدا فدينه على  
بيت المال ولو انكر المشهود عليه الاصلان فشهد به عليه رجل وامرأتان  
اوله امرأة قد ولت منه بعد ثبوت سائر الشرايط فانه زيم بخلاف ما اذا  
شهدت امراة على ذى زنت عبده المسلم انه اعنته قبل الزنا فانها لا يقبل ولا  
يضمن ثلثه الاصلان **باب** حد الشرب اذا اقرب من الخمر  
او شهد عليه من الرجال شاهداً بذكره وعيها موجودة ان كان قراخي فانه زور  
سوطا وان كان عبدا فمده اربعة سوطا ولا يجد ان تقدم وقد تقدم  
هنا زوال الريح الا اذا اخذه الشهود ورجعها موجودا فانه يقطع قبل ان يصل  
الى القاضى ولا يجد من راجع الخمر او بقاء ما وجد من سكر مع البسطة او شربة  
طوعا ولا خذرا السكر من الباه كلين الرمال وان رجح المقر شرب او السكر لم يجد ولا  
من يجد الا بعد ثبوت السكر عنه وحد السكر هديانه واخذ ما طامه وكذا قد لظنة  
في القذف السكر ولا يعتبر اقرار السكران في وجوب الحد ولا انه قد نفق تيقن امراته  
**باب** حد القذف من قذف محض او محضه بخرج الزنا او نفق نسب شخص على  
ايه ان كانت امه محضه بطلب القذف بالحد قد ثابته سوطا ان كان قراخي فمرد  
على نية الاعية شوه وفروه بريق القرب على اعضائه وان كان عبدا فله اربع سوطا  
والاصحاه ههنا



ان يكون عفيفا من الزنا مسلما عاقلا بالغاً ولو قال نسيت بابه فلان وفلان  
ابوه ان كان في حال الغضب يجد لانه حال غير الغضب ولا يجد لو نسي نسبة في  
اوسية اليه ولو قذف ميتاً محضاً بطل به ولده ووالده بالحد وكذا ولد الولد  
ابن كان او بنتا وفي حال قيام الولد وكذا الولد الكافر وكذا العبد لان يكون القاذف  
مولاة كما لا يطالب الابن اذا كان القذف اباه ولو قال له يا ابيه الزانية ان كان  
امه حية في الطلب لها وان كانت ميتة لان يطالب بالحد ولو مات المقتدوف  
سقط الحد عن القاذف كما يسقط بان القاذف مات في اثباته ولا يسقط بعفوه  
ولا باعتبار عفاه ولو قذفه مرارا يجد واحد ولا يعتبر رجوعه بعد اقراره ولا  
يجد لو قال للعزة نسيت بعزتي او قال له يا بنطي او قال لرجل يا ابيه ما السماء  
او نسبته اليه او قال له اوال او قال له زوج امه ويجد لو قال له في حال الغضب  
زنا في الجبل ولا يقبل اذا قال اردت الصعوبة ولو قال لا فريازاني  
فقال لا بل انت تجدان ولو قال لامرأة يا زانية فقات لا بل انت قدت  
المرأة ولا لعان ولو قالت زنيت بكل فلانة ولا لعان وان نزل ولده ثم اقر  
به يجد ولو نكحاه بعد اقراره يلعن ونسب الولد ثابت في الوجهين بخلاف  
ما لو قال ليس باني ولا بطني حيث لا قد ولا لعان ومن قذف الملاعنة  
بولد والولد حي او ميت او قذف امرأة لا يعرف لولده اب لم يجد  
بخلاف الملاعنة بغير الولد حيث يجد قاذفها والوطى للام لعينه  
يسقط حد القذف وهو وطنه في غير ملكه من كراهية او من وجه او من ملكه  
ولكنه مؤبد كمن وكل اجنبية او جارية مشتركة بينه وبين غيره او امته

او امته التي هي اخت له من الرضاخ فانه لا تحد قاذف كما اذا قذف امرأة  
زنت في كنفها وان كان الوطى حراما لغيره لا يسقط من قذف من اتى  
امراته حالة الطهر او امته المحبوسة او مكاتبته بحد ولا يجد من قذف  
مكاتبات وترك وفاة ولا من قذف مجوسيا تزوج فحرمة ثم اسلم  
ويجد المتأس من اذا قذف مسلما ولا يقبل شهادة القاذف اذا اذعن وان  
وكذا شهادة الكافر المحذوف في قذف لا تقبل على حده ويقبل ان سلم  
عليهم وعلى المسلمين وكذا تقبل اذا اسلم في اثباته بخلاف الكافر المحذوف  
في قذف اذا اعتق لا تقبل شهادته وهذا المحذوف في جنس واحد  
لا في اجناس مختلفة **فصل** في التعزير بعز من قذف عبدا  
او امته او ام ولد او كافرا بالزنا وكذا من قذف مسلما بغير الزنا ما يلحق  
العار كقوله يا كافرا فاسق يا سارق يا جنيث وامثالها لا يباح حار  
يا خسريرا الا اذا قذف بذلك شيئا مثل اهل العلم والعلوية واكثر التعزير  
تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلث جلدات ويجوز اجلس مع القرب  
اذا راه الامام مصلية وكذا الاكتفاء به واشد القرب التعزير ثم حد الشرب  
ثم حد القذف ولو مات من حدة الامام او عزيره يهدر دمه بخلاف الزوج  
اذا عزير زوجته فماتت تجب عليه الدية **كتاب السرقه**  
يقطع يد السرقة ان كان عاقلا بالغاً او كان او عبدا اذا اخذ  
من حرز لا يشبهه في عشرة دراهم او ما يبلغ قيمة عشرة دراهم مضروبة  
ويثبت بشهادة رجلين عدلين او باقراره ويثال الامام الشهود



عن ما يهتد السرقه وكيفيتها وعن زناها ومكانها وبحبس السارق الى ان  
الامام الشهود عن ما يهتد السرقه وكيفيتها وعن زناها ومكانها وبحبس السارق  
الى ان يال عن الشهود ولو سرق جماعة ان اجتمع كل واحد منهم مما سرقه  
عشرة دراهم قطعوا والام يقطع **باب** ما يقطع فيه وما لا يقطع لافطع  
فيما يوجد جنبه بها حانها كالحطب والخشب وكما لصيد والزرع وكما ليطر  
من الزجاج وغيره وكما لمسك طرية وباطية ولا فيما يتبع في النار  
كاللحم والنواك والوطية بخلاف ما سرقه ولا في الزرع الذي لم يحدد ولا في الاشجار  
المطرية ولا في آلة اللهو من المعازف ولا في الشطرنج والتند ولا في الصليب  
من الذهب والفضة ولا في سرقه صبيح ولا بمشي ولا بتكلم وان كان عليه  
جلبي يبلغ النقصا كسرقه مصحف عليه جلبي يبلغه وكذا سرقه آنية من فضة  
فيها خمر او نبيذ او ثريد ولا في ابواب المسجد ولا في متاعه ولا في ابواب  
الدار المعلقة ولا في الكتب الا في دفتر الجبا ولا في سرقه جنس الكتاب  
كاتبه وفه ولا قطع في سرقه مال من بيت المال ولا في مال فيه شركة  
للسارق ولا في سرقه دراهم اذا كانت على صاحبها دراهم مثلهما لا في  
حالة كانت او موقلة وكذا اذا سرق زيادة على حصة بخلاف ما اذا سرق  
عروضه ولا قطع على حارس ومشتريه خلسة ونباش وان كان القبر في بيت  
مقبيل وكذا اذا سرق من تابوت في العاطلة وفي الميت ويقطع فيما لا يوجد  
مباح الاصل بصورته غير مرقوف فيها كانه هب والفضة والاحجار المقيمة  
مثل الزبرجد والياقوت وكما لحطب المرغوبة مثل العود والفضة

عن ما يهتد السرقه وكيفيتها وعن زناها ومكانها وبحبس السارق الى ان

عن ما يهتد السرقه وكيفيتها وعن زناها ومكانها وبحبس السارق الى ان

باب

والبيع والقضاء والابنوس وكذا ما يتخذ من الخشب مثل الاواني والابواب  
وكذا الحصيد البغدادية بخلاف ما سرق الحصيد ويقطع في سرقه العبد  
الصغير دون الكبير ولا يقطع في سرقه ما سرق مرة فقطع فيه ورز  
الى ملكه بخلاف ما اذا باعه المالك من سارق ثم اشتراه ثم كانت  
السرقه حيث يقطع كما اذا تغير المهر وق عن حاله بعد السرقه  
والقطع ثم سرق مثل ان يكون غزلا فسرقه فقطع فرده ثم نسج  
فعا فيه فسرقه يقطع وينقطع في الخنطة والسكر **فصل**  
في الحرز والاخذ منه الحرز نوعان حرز مطلق كالبيت والفضة  
وحرز باخاف من اخذ من اي حرز كان يقطع الا اذا اختل  
الحرز في حقه كمن سرق من بيت والده او ولده او ذي رحم  
محرم منه متاعهم او متاع غيرهم فانه لا يقطع وكذا اذا سرق  
احد الزوجين من الآخر او العبد من سيده او زوج سيده  
او المولى من مكاتبه او سرق رجل من المغنم او الختام او من بيت  
اخذ في دخوله وكذا اذا سرق من مسجد متاع رجل الا اذا كان  
عنده صاحبه وكذا لا قطع على الصنف اذا سرق من اضافه يقطع  
اذا سرق من بيت امه رضاعا او اخته رضاعا ولا يقطع من سرق  
من دار المخرج السرقه منها الا اذا كانت فيها متاعا فخرجا  
من مقصورة الى محض الدار يقطع كما اذا سرق من مقصورة  
افري ولو تبق البيت فدخل فيه فاخذ متاعا فاوله اخرج البيت

من مقصورة



فلا قطع عليها وان القاء الى الخارج ثم خرج فاخذ قطع وكذا  
 اذا حمل الى حافة وادخل به وان ادخل به في البيت بعد  
 تعيد واخذ ثباً لم يقطع بخلاف من ادخل في صندوق البصر  
 واخذ حيث يقطع وان طرقة خارجة من الكم فاخذ لم يقطع  
 وان ادخل به في الكم ثم اخذ يقطع ولودخل الرباط ثم اخذ  
 في الوجهين يعكس الجواب ولودخل طرز جماعة فتولى الاخذ  
 بعضهم قطعوا جميعاً ولا يقطع اذا سرق بغير من قطار او حلاً  
 منه الا اذا كان مع أهل حائط وان شق الجوالق واخذ منه  
 شيئاً قطع وان اخذ جوالق في مئذنة وصاحبه نائم عليه او يقطع  
**فصل** في كيفية القطع يقطع بمينة من رشفة  
 ثم جسم فان سرق احدى قطع رجل اليسرى فان عاد اليها  
 يغزر ويحبس ان يتوب ولا يقطع اذا كانت يده اليسرى  
 شتاء او مقطوعة او ابرها اليسرى او الاصبهان منها  
 او شتاء او رجل اليمنى شتاء او مقطوعة ولا قطع الا بخصور  
 المسروق وطلبه واذا اعان عند القطع لم يقطع واذا حكم بقطع بمينة  
 فقطع من قطع ياره ناموزا كان القاطع او غيره غير ان كان  
 القطع او خطاء لم يضمن ويقطع بخصومة المالك كالمودع والمنصوب  
 وخصومة من له يد حافظة سوى المالك كالمودع والغائب  
 وكذا المستأجر والمستعير والمضارب وكذا المستبضع والغائب

على سوم الشراء والمرتهن وصاحب الربوا ولا يقطع بخصومة  
 الزمان الا بعد قضاء ما عليه من الدين كل ذلك في السرقة  
 من هؤلاء ولا يقطع اذا رد المسروق الى المالك قبل المرافعة  
 الى الحاكم كما اذا باع المالك اياه بعد القضاء بالقطع او بغيره  
 وسلم بعده وكذا اذا انقضت قيمة بعد القضاء قبل الاستيفاء  
 وبعد ما شهد عليه شهود بان سرقة اذا ادعى ان ما سرق  
 ملكه وان لم يتم البينة لا يقطع ولو سرق المسروق في السارق  
 ان كانت بعد القطع لم يقطع ان رقى الثبث لكن للاول ولاية  
 الخصومة في الاسترداد من الثبث وان كانت قبل القطع  
 او بعد ما قضي القطع بشبهة يقطع واذا قال احد المقرين سرقة  
 هي الى سقط القطع عنها واذا غاب احد رقبين وشهدا به  
 على سرقتهما قطع الآخرة ولو اقر العبد بسرقة مال قطع سواء  
 كان مازداً او نالاً او مجوراً عليه صدقة المولى وكذا ويرد المال الى صاحبه  
 ان كان موجوداً في يده ولا يضمن المتهلك كما اذا سرقه الحر  
 ولو قطع في احد السرقات سقط ضمان الاخرين سواء كان القطع  
 بخصومة صاحبه او بخصومة اصحابها وكذا اذا كانت النصف  
 لواحد فخاصم في بعضها **باب** ما يحدث السارق في السرقة  
 اذا سرق ثوباً من بيت فشتة فيه ثم اخرج وقيمة تبلغ النصاب  
 فان كان النقصان فيه يبرأ يقطع وكذا اذا كان فاحشاً



واختار ما كان يضمن النقصان واخذ الثوب اما اذا اختار تضمن  
القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع كما اذا سرق شاة فذهبها ثم اخذها  
ولو سرق الذهب او الفضة فضنعه وناير او دراهم ثم اخذها  
بقطع وبرد آله ناير والدراهم الى المصدق منه ولو كان المصدق  
ثوبا فضنعه لوناير به قيمة فقطع فيه لم يؤخذ منه ولم يضمن وان كان  
صنفه بآناير به قيمة يؤخذ منه **باب** قطع الطريق  
اذا قصد جماعة قطع الطريق او واحد فوشوكة ان اخذوا  
قبل قتل نفس واخذ مال حريم اللام حتى يجدوا توبة وان اخذوا  
بعد ان اخذوا مال مسلم او ذبي ان اجتمع كل واحد منهم فمأخذوا  
عشرة دراهم او ما يبلغ قيمة ذلك قطع اللام ايديهم وارجلهم  
من خلاف وان كانوا قد قتلوا نفسا ولم يأخذوا مالا قطعهم  
اللام حدا وان كانوا قتلوا بسيف او عصا او حجر واخذوا  
مالا فاللام مخير ان شاء قطع ايديهم من خلاف وقلعهم واصلهم  
وان شاء قتلهم وان شاء صلبهم فاذا قطع قطع اليمنى والرجل اليسرى  
واذا صلب صلب جثا وينج بطنه برمح الى ان يموت ولا يترك بصلوبا  
فوق ثلثة ايام وان كانوا اخذوا فقط اقتض منهم مائة النقصان  
واخذ الارش مائة الارش وان كانوا اخذوا مالا وجروا  
قطعت ايديهم وارجلهم وطلعت الجراحا وان ماثر الفل احدهم  
اجري الحد عليهم كلهم وان اخذ العاطع بعد ما باغى فقتله عدا

يكره لولا بين قتل وعفو وفي القتل الخطاء والمال يجب الضمان سواء  
كان المال مالكا او مستهلكا ولو كان مخرج صبي او مجنون او ذوم  
محرم من المعطوع عليه سقط الحد عن الباقيين وصار القتل للمولود لواء  
بخلاف اذا كان فيهم مستأمن حيث لا سقط الحد عن الباقيين  
ولو قطع بعض العاقلة على بعض لم يجب الحد ولا يكون قطع  
الطريق في المصر وفي قرية ومن فعله منه ان اخذ مالا يؤخذ  
المال منه ويؤدب بالحبس والضرب ولو قتل انسانا فامره الى  
اوليائه ومن حنق في المصر غير مرة قتل **باب** السير  
الجهل وفرض يستعطف عن المسلمين بفعل البعض لم يكن التغير عاما وانما اذا  
ترك كلهم كبر ففرض الكفاية وعليها ان تقابل الكفار بلا يديهم ولا ردم  
على ميتي وعبد ومراة واعمي ومعتد واقطع واذا عم التغير تخرج العبد  
والمرأة مع النكاح ولو بلا اذن **باب** كيفية القتال واذا  
دخلا ديارهم وعاصرتهم ندعوهم الى الاسلام فان اجابوا امنعوا  
من القتال وان ابوا ندعوهم الى الجزية ان كانوا امن يقبل منهم الجزية  
فان قبلوا فسلم ماله وعليلهم ماله وان ابوا فمأخذهم بعون الله  
ويحرب ديارهم باليمن وان تترسوا بالمسلمين برميهم على قصدهم  
ويجوز خروج العجايز مع العسكر المأمون عليه لاقامة مصابح يلقون  
ولا يقاتلونهم بلا اذن ازواجهم بلا ضرورة وكذا العبد الا اذن سيده  
ولا يجوز المسلم ان يقتل صبيا ومجنونا ولا تقتل امرأة وشيئا فانيا متعذرا

يد







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

بوابان کا فوعلکنتہ را مالہ کنزیک  
 ووفی کافوعلکنتہ را مالہ کنزیک  
 لا تعرضن ناصرانہ کنزیک  
 واملح الا اذا اخذکم  
 مالہ او طسلا افخرکم  
 جائزہ مکملہ نوبہ ناصرانہ  
 کافوعلکنتہ کنزیک  
 تعرضن ووفی مالہ کنزیک  
 مکملہ کنزیک

**باب** المناسن ولاجل بناجی فی داریم ان بنوع  
لالم ودهم الا اذا اخذ منهم مال او حبه او فعل غيره باوه و بجل  
للاسير وان افترج الناجون ثباتا تعدر ملكه باخطر ولو وقع الغصب  
او المداينة بين متأسن و جونی فی دار الحرب ثم خرجا اليها بامان  
آخر 2 ولم يقض لواحد منهما على الاخر بشئ وكذا لو فعل جوبان  
وخرجا متأسنين ولو خرجا مسلمين يقضي بالدين لا بالانصاف  
واذا قتل مسلم مسلما متأسنين فی دار الحرب ففي العدة الدينية وفي الخطاء  
الدينية والكفارة وفي الأسيرين وقيل ناجو اسير الكفارة في الخطاء  
ليس **الفصل** المناسن لا يمكن ان يعقيم فی دار ماسنة  
الا بالذمة والجزية فان تقدم الامام بوضع الجزية ان اقام سنة  
او شهرا فاقام تلك المدة بصبر ذميا لا يترك ان يرجع الي دار الحرب  
واذا اشترى ارض خراج والترنم و اجلا صار ذميا لذمة الجزية  
الآتية متامنة اذا تزوجت ذميا بصبر ذميا بخلاف متأسن ترفع  
ذمته ولو عاد متأسن الي دار الحرب وترك عند مسلم وذممي ودبعت  
او دبا عليه فان مات او قتل بغير ظهور على التدار فان ترك لورثته  
وان قتل بالظهور او اسر بسقط دينه وبصبر ودبعت فباء وما اخذنا  
من اموالهم بالانجاف بغير قتال بصرف في مصارف الخراج  
ولا يخنس ولو اسلم جونی متأسن ههنا وله فی دار الحرب امرأة  
واولاد ومال مودع عند مسلم او ذممي او جونی فاذا اظهرنا على التدار

اٹلی لائبریری  
انٹرنیشنل  
جی ایل



يكون كله فناء وان اسلم ثم جاء اليها فظهر ما على الذر فاولاد الضغار  
 احوار اسلمون وماله المودع عند مسلم اذ ذبي له وما سواه في دولاسم  
 في دار الحرب فقتله مسلم فعليه الكفارة في الخطاء ولا شيء عليه في العمد  
 ومن قتل مسلماً لا ولى له فغني الخطاء الدية على عاقلة باخذ ثا الامام  
 وعليه الكفارة وفي العمد ان شاء الامام فله وان شاء اخذ اثمان  
 ولا يزداد على قدر الدية **باب العشر والخراج ارضي العرب**  
 والبصرة عشرة والتسواد والاشام ومصر خراجة وكل ارض اقتر  
 عليها اهلها خراجة وارض مواريث اذا جيتت تغتبر بقبرها والخراج  
 من كل جوب يبلغ الماء صاع ودرهم ومن جوب الرطبة خمسة  
 دراهم ومن جوب الكرم المنقل والنخل المنقل عشرة دراهم وما سوي  
 ذلك بوضع عليه حسب طاقته الارض ونائها نصف الخراج ولو اخذ  
 الدرهم بدل الموضوع جاز ويجوز نقص الموضوع اذا لم تطق الارض  
 وبرتخ الخراج اذا انقطع ماؤها او غلب عليها او اصاب الزرع آفة لا  
 ان عطلها صاحبها ولا يغير الخراج باسلام ماكلها ولا يجامع العشر  
 وبكر العشر بغير الخراج بخلاف الخراج **باب الجزية** اذا صنعت الجزية  
 بالتراضي لا يتغير ما تقدره واذا صنعت على من غلبوا واقرروا على  
 من الكفاي والجوشي والوشى العجمي فعلى غنم ثمانية واربعون  
 وعلى المتوسط نصف ذلك وعلى الفقير المعقل نصف على المتوسط  
 يؤخذ في كل شهر ولا يوضع على من يقتل اذا غلبوا ولا على فقير

لا يعمل ولا على فقير يكتب بها وقاية

ما وضع على الفقير لا يقدر  
 وعلى المتوسط نصفها وقاية  
 وعلى فقير يكتب بها وقاية  
 ١٠٠  
 ١٤  
 ٨٦

لا يعمل

لا يعمل ولا على الملوك والمكاتب والمذنبين وتسقط عتوت الكافر والاسلام  
 دون توالي اثنين **فصل** يمنعون من احداث كنية وبيعة  
 ومن نقلها من قبلها ولا يمنعون من اعادة المذهب ولا بد ان تعاد  
 اهل الزمة بنزى المماناة وعلامة الكفر ولا يركبون الخيل ولا يلبسون  
 بالسلاح ويمنعون عن لباس اشراق المسلمين ولا ينقض عهد  
 باقتناعه عن الجزية او قتل مسلماً او سبي النبي ام اوزنانه بمسيلة  
 وينقض بلحوقه بدار الحرب ويغلبتهم على موضع عجا ربنا فيكون  
 كالموت في الاحكام الا انه يسرق اذا اسرق والخراج والجزية  
 ومال التعلي وما اهداه اهل الحرب الى الامام فهو لبيت المال بغير  
 في مصالح المسلمين من نفقة العلماء والقضاة والعزاة وذراريهم  
 ومن سدا الشفور وبناء الجسور **باب** احكام المرتدين  
 المرتد يعرض عليه الاسلام ويكشف بئرته فان ابى يقتل ويحبس ان يؤفل  
 ثلثة ايام وتوبة بتره عن الاذيان سوى الاسلام وكفره قتل قبل  
 عرض الاسلام ولا شيء ولا يقتل المرتدة وتحبس حتى تسلم والامنة  
 بحبرها مولاها على الاسلام وبزول ما لكتبت عن ماله موقوف فان سلم  
 عادت وان مات او قتل او طلع بدار الحرب وحكم لمحاقة ما كتبه  
 في اسلامه يكون لورثته المسلم وما اكتبه في ردته يصير فناء  
 وترث امرأته المسلم ان كانت في العدة ويعتق مديروا م ولده  
 ويحل دينه وكسب المرتدة مطلقا لورثتها وان ارتدت في مرض موتها



يرث زوجها اذا ماتت في العدة ويقتضى دين اسلام من كسبه فيه  
 ودين ردة من كسبه فيها وتصرفاته في الموقوفه ان اسلم صحت  
 وان ابطالت ويصح طلاقه واستيلاده لانكاحه وذيجه وان عاد  
 بعد القضاء بلحاظ مملوفا وجده من ماله في يد ورثته ياخذها لاما  
 ازالوه ومدبره وزام ولده ولو عاد قبل القضاء كان كانه  
 لم يكن ولو ولدت جارية بعد نصف الحول فادعاه تصير ام ولده  
 والولد يرث ان كانت امه مسلمة ولا يرث ان كانت كافرة ولا ينفق  
 مكاتبه وارثه عبده بعد جنيته مسلما من دار الحرب بل يكون ولداؤه  
 ومكاتبته له ولو ولدت المرأة في دار الحرب وولد لها فطهرها  
 عليهم فكلهم في والوله الاول مع انما يجبر ان على الاسلام دون ولد  
 الولد الصبي العاقل اذا اراد يجر على الاسلام ولا يقتل واذا اسلم  
 ولا يقتل واذا اسلم يفتح حتى لا يرث ابو الكافر ولا معتبر لرد  
 سكران لا يعقل وصبي غير عاقل وجنون وكذا الاسلام **باب النكاح**  
 اذا خرج قوم عن طاعة الامام وتعلقوا على بلده دعاهم الى العود  
 فان ابوا باعناهم ولو برأءناهم بالقتال نجسهم حتى يظهروا طاعة  
 فان انزمووا اجز جهنم وان منع موليتهم ان كان لهم فية وتبني  
 ذريتهم ولا ينفق مالههم ويستعمل سلاهم ان اجنب وكذا كراهم ويحبس  
 اموالهم حتى يتوبوا فترد عليهم ويباع كراهم ويدفع ثمنها اليهم  
 وان اخذوا العشر والخراج لم ياخذوا الامام ثانيا ولا شيئا

وإذا ماتت في العدة  
 ويقتضى دين اسلام  
 من كسبه فيها  
 وتصرفاته في  
 الموقوفه ان  
 اسلم صحت  
 وان ابطالت  
 ويصح طلاقه  
 واستيلاده  
 لانكاحه وذيجه  
 وان عاد بعد  
 القضاء بلحاظ  
 مملوفا وجده  
 من ماله في يد  
 ورثته ياخذها  
 لاما ازالوه  
 ومدبره وزام  
 ولده ولو عاد  
 قبل القضاء  
 كان كانه لم  
 يكن ولو ولدت  
 جارية بعد  
 نصف الحول  
 فادعاه تصير  
 ام ولده والولد  
 يرث ان كانت  
 امه مسلمة ولا  
 يرث ان كانت  
 كافرة ولا ينفق  
 مكاتبه وارثه  
 عبده بعد جنيته  
 مسلما من دار  
 الحرب بل يكون  
 ولداؤه ومكاتبته  
 له ولو ولدت  
 المرأة في دار  
 الحرب وولد لها  
 فطهرها عليهم  
 فكلهم في والوله  
 الاول مع انما  
 يجبر ان على  
 الاسلام دون  
 ولد الولد الصبي  
 العاقل اذا اراد  
 يجر على الاسلام  
 ولا يقتل واذا  
 اسلم ولا يقتل  
 واذا اسلم يفتح  
 حتى لا يرث ابو  
 الكافر ولا معتبر  
 لرد سكران لا  
 يعقل وصبي غير  
 عاقل وجنون وكذا  
 الاسلام

وإذا ماتت في العدة  
 ويقتضى دين اسلام  
 من كسبه فيها  
 وتصرفاته في  
 الموقوفه ان  
 اسلم صحت  
 وان ابطالت  
 ويصح طلاقه  
 واستيلاده  
 لانكاحه وذيجه  
 وان عاد بعد  
 القضاء بلحاظ  
 مملوفا وجده  
 من ماله في يد  
 ورثته ياخذها  
 لاما ازالوه  
 ومدبره وزام  
 ولده ولو عاد  
 قبل القضاء  
 كان كانه لم  
 يكن ولو ولدت  
 جارية بعد  
 نصف الحول  
 فادعاه تصير  
 ام ولده والولد  
 يرث ان كانت  
 امه مسلمة ولا  
 يرث ان كانت  
 كافرة ولا ينفق  
 مكاتبه وارثه  
 عبده بعد جنيته  
 مسلما من دار  
 الحرب بل يكون  
 ولداؤه ومكاتبته  
 له ولو ولدت  
 المرأة في دار  
 الحرب وولد لها  
 فطهرها عليهم  
 فكلهم في والوله  
 الاول مع انما  
 يجبر ان على  
 الاسلام دون  
 ولد الولد الصبي  
 العاقل اذا اراد  
 يجر على الاسلام  
 ولا يقتل واذا  
 اسلم ولا يقتل  
 واذا اسلم يفتح  
 حتى لا يرث ابو  
 الكافر ولا معتبر  
 لرد سكران لا  
 يعقل وصبي غير  
 عاقل وجنون وكذا  
 الاسلام

على من قتل مثله بعد ما ظهر ما عليهم ويعتص من كان من بل مصر غلبوا  
 عليه ولم يجر واعلوا احكامهم اذا قتل عددا مثله ولا يمنع ارث العادل  
 قتله الباغي ويمنع ارث الباغي قتله العادل اذا قال انا علي باطل لا  
 اذا قال انا علي حق ولا ينفق به على الخالين والعادل اذا نكح  
 مال الباغي لا يضمن وكذا الباغي لا يضمن **كتاب**  
 اللقيط واللقطة وجب اخذ اللقيط ان طهر ضياعه ولا يذهب  
 وهو حر ونفقة وجبائه في بيت المال وميراثه له وانعاق الاخذ  
 عليه بغير امر القاضي تبرع والاخذ اول من غيره الا ان يدعي الغير  
 نسب وان سبق دعوة الاخذ فلا يعتبر دعوة الغير وان ادعي  
 اثان فمن وصف بعلامته فيه فهو اولي به وان لم يصفاه فهو ابع  
 ان سبق دعوه احدهما ويعتبر دعوة الذبي وبثبت نسب منه  
 او وجد في مقر المسلمين ويكون مسلما وان وجد في امكنة الكفار  
 يكون ذميا ولا يكون عبده الا بالنية ولو ادعي عبده بنوته يكون  
 ابنا وخا في نفسه والحر اولى في الدعوة من العبد والمسلم  
 من الكافر ولو اجد ان يصر في ماله الموجود معه باذن القاضي  
 وليس ان ينكر وينصرف في ماله ان يقتل او يهدى ولا يضمن  
 الملتقط مالك للقط اذا شهد على ان اخذه مالك ولو اخذه  
 يضمن ولو قال اخذت لأكلا وكذبه المالك ولم يصب قوله يضمن  
 ويعرفها في موضع اخذها وفي الجامع ابا ما حتى يغلب على ظنه

وإذا ماتت في العدة  
 ويقتضى دين اسلام  
 من كسبه فيها  
 وتصرفاته في  
 الموقوفه ان  
 اسلم صحت  
 وان ابطالت  
 ويصح طلاقه  
 واستيلاده  
 لانكاحه وذيجه  
 وان عاد بعد  
 القضاء بلحاظ  
 مملوفا وجده  
 من ماله في يد  
 ورثته ياخذها  
 لاما ازالوه  
 ومدبره وزام  
 ولده ولو عاد  
 قبل القضاء  
 كان كانه لم  
 يكن ولو ولدت  
 جارية بعد  
 نصف الحول  
 فادعاه تصير  
 ام ولده والولد  
 يرث ان كانت  
 امه مسلمة ولا  
 يرث ان كانت  
 كافرة ولا ينفق  
 مكاتبه وارثه  
 عبده بعد جنيته  
 مسلما من دار  
 الحرب بل يكون  
 ولداؤه ومكاتبته  
 له ولو ولدت  
 المرأة في دار  
 الحرب وولد لها  
 فطهرها عليهم  
 فكلهم في والوله  
 الاول مع انما  
 يجبر ان على  
 الاسلام دون  
 ولد الولد الصبي  
 العاقل اذا اراد  
 يجر على الاسلام  
 ولا يقتل واذا  
 اسلم ولا يقتل  
 واذا اسلم يفتح  
 حتى لا يرث ابو  
 الكافر ولا معتبر  
 لرد سكران لا  
 يعقل وصبي غير  
 عاقل وجنون وكذا  
 الاسلام



من صاحبها لا يطلبنه ثم يصدق بها وصاحبها بعد ثمانية فخرين انصاء  
 بصدقته وتضمن الملتقط وتضمن المسكين ان لم يكن في يده  
 انفاقه عليها بلا ارجح الحاكم تبرع وباعه دين على صاحبها ويواجهها  
 ماضي وينفق عليها من اجرتها ان كان خبرا وان امر ببيعها  
 فخطفتها لصاحبها وله ان لا يعطى ما لكانا حتى يأخذ منه دين التتعة  
 اذا هلك بعد الخبس للدين يسقط الدين لا اذا هلك قبله  
 فواقام احد بينة على ان ياله تدفع اليه وان وصف علامة يجوز  
 ان تدفع بلا جبر ويؤخذ الكفيل استيثاق وان كان الملتقط  
 قرا يجوز له الانتفاع بها وكذا ابوه وابنة اوزوجه ان كانوا  
 قراء **كتاب الباقي** اخذ الباقي ياتي به الى الحاكم  
 محب ولورده الى مولاه فله اربعون درهما ان كان من سيرة  
 ثيابا وان كان اقله فحجاب وازم الولد والمدة تبركالن ان كان  
 حيوة المولى وان بقى من الاخذ بعد ما شهد على اخذه للرد فطاشي  
 لا عليه وكذا اذا ما في يده وبأخذ الجعل اذا اعتقه مولاه حين  
 ذبح اليه وكذا اذا باعه من الراد ولا جعل لرد من لم يشهد  
 جعل الزم على المرنين في مقدار دينه وفي الزايد على الزم

[illegible]

كتاب المفقود ينصب العاظم من حفظ مال غائب لم يدرك  
ولا جوة تعقب غلته ودينه المقررة ولا يتعرض لعقاره وعروضه  
في يد غيره ويبيع العاظم ما يخاف تلفه وينفق من ماله الذي بين يديه  
النفقة على من وجب نفقته في حضرة بلا قضاء ومن الوديعه  
والذين ان علم العاظم بها وبالكساح والنسب وان لم يعلم  
فباقرار من عليه بها وان حذر لم يحاصم احد ولا يفرق احواله واذا  
مات اقرانه بالحكم بموتة فتقدر زوجته عدة الوفاة ويتسم ماله بين  
الورثة ومن مات قبل الحكم لابنه ولا يرث هو ايضا من احد  
لم يوفق نصيبه ان جاء اخذه وان حكم بموتة اخذه وارث



بال عن اجنبي وان ملك احد هما مالا يجري فيه الشراكة بطلب  
المفاوضة ويملك غنا وشركة غنا لا يقتضيان الكفاة وانفا  
على الوكالة وهي شركة في نوع متاع او في عموم التجارة مع  
ذكر الكفاة ولا يجب التساوي في المال ويجوز التفاضل في الربح  
مع تساوي المال وهو الذراهم والله ما ينز لا غير ابي الشريكين  
اشترى غينا للشركة يطالب بهي شفعة ويرجع حصته على شريكه  
اذا ادبى من ماله وتبطل الشراكة ببطلان ماله او مال احد هما  
قبل التصرف ولو ملك مال احد هما بعد اشترى الاخر بما اشترى  
يكون مشتركا ويقطع الشراكة شرط ذراهم مساهمة من الربح لاحد هما  
ويجوز لكل من الشريكين ان يוכלل شفعه او يبيع المالك ويرفعه  
مضاربة **فصل** اذا اشرك صانعا على عمل فقبل  
احد هما علما بلزمه ويلزم شريكه حتى يطالب كل منهما بالعمل ويطالب  
بالاخر ويجوز ان يشترط العمل متساويا الربح متفاضلا وان يعمل  
احد هما دون الاخر والكتب بينهما ويجوز ان يشترط  
بوجاهتها ويبيعها فيكون الربح على شرط قدر الملك لاحد هما  
في المشتري بالتقصيف والتسليف ويكون كل منهما وكيل الآخر  
ولا يجوز الشراكة في اخذ المباح كما لا حثما والاصطباة فكل ما  
اخذ احدهما فهو له وان اخذه فهو لها سواها وان اخذه احدهما  
فهو له وان اعانه الاخر فلم يعين اذ عمله ولا يصح فيها اذا كان

لاضربها

لاضربها بغيره ولا يخر راوية بل الربح للعامل وللأخر اذ بغيره اوراوة  
واذا فسدت الشراكة كان الربح على قدر المال المتفاضل واذا مات  
احد هما بطلت الشراكة وكذا اذا قضى لمجاقة دار الحرب وتدا  
**كتاب الوقف** الوقف يلزم اذا سلم الواقف الى المتولي  
او علقه بجهة ولا يجوز وقف المتاع الا فيما يكمل القسمة ولا يتم  
بغير جعل آخرة غير منقطع ولا يجوز وقف المنقول الا تبعا للمعار  
بملائك الحرائث وفتح وقف الكتب كالمصحف ولا يجوز بيعه ولا تملكه  
وعقارة رقبته مقدم على وظيفة مرتزقة ولا يتراد العمار على القدر  
الاول واذا جرب بنى على الوصف الاول وتغير الدار الموقوفة  
سكنى رجل عليه من غير جبر وان امتنع منها اجره الحاكم فدها  
باجرة ويرد ما اليه ويصرف ما انهدم اليه في وقت الحاجة الا اذا  
تعدز صرفه ببيع وبصرف ثمة الى المومة وشرط القلة والتولية  
فانز كما حاز نزوله في خانه الموقوفة ويجوز شرط استبداله  
بأخر وكذا شرط الجوار ثلثة ايام واذا كان الواقف غير مأثور  
على الوقف ينزعه العاصي من يده وآن شرط ان لا يخرج من يده  
ولا يتم وقف المسجد الا بافراط طريقه واذنه للصلاة والتسوية  
فيه واذا صار مسجد لم يملك بعد ذلك والحائث والتسوية والمعتبر  
والبيعة والخوض برزول ملك الواقف عنها اذا تصرف احد فيها بما  
وقف له كما لنزول والشرب والدفن **كتاب اليسوع**



انعماده بالجاب وقبول اذا كانا بلعطي الماضي لا بلعطي احدتهما  
 للمستقبل وينتقد ايضا بالتعاطي مطلقا والكلمات كالجملات في قبول  
 الايجاب وكذا الارشال ولا يصح قبول بعض المبيع ولا بعض الثمن  
 بدون نقد الصنف ولا يفتنح بغير رضا العاقدين الا بغير  
 رؤية ولا بد من الاشارة الى الثمن او معلومته قدرا وصفا  
 سواء كان حالا او الى اجل معلوم واذا اطلق الثمن يصرّف  
 الى غالب نقد البلد ولا بد ايضا من معلومية المبيع ويجوز  
 بيع الجيوب وزنا وكيلًا وجوازا وجاز بيع صبرة كل قبض بكذا  
 ان بين جملة قبضاتها والا فني قبض واحد بالخيار وكذا يجوز  
 في قطع غنم كل شاة بكذا وفي ثوب كل ذراع بكذا وفي كل معدود  
 متفاوت بكذا ان بين جملة كل مبيع والآف في الكل  
 ويحيز المشتري في الصبرة بين الاخذ بالحصه وبين تسخ العقد  
 فيما اذا وجد اقل ما بين والزيادة للبائع بالخيار وفي الثوب  
 والارض اذا وجد اقل ما سمي ياخذ بكل الثمن ان شاء  
 والزيادة للمشتري بالخيار البائع وكو قال هو مائة ذراع بمائة  
 درهم كل ذراع بدرهم فبئار المشتري في اخذها بالحصه ان وجد  
 ناقصا وان وجد زائدا فبئاره في اخذ الجميع كل ذراع بدرهم  
 وشراء عشرة اسهم من مائة سهم من دار جازد وعشرة  
 اذرع من مائة ذراع منها وفد البيع في شراء عدل على انه

عشرة اثنان فاذا هو زائد او ناقص ولو سمي ثمن كل ثوب يجوز في  
 بالخيار ولا يجوز شراء ثوبين على انها هر قبان واحد بها ليس كذلك  
 وان بين ثمن كل منهما وفي ثوب على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم  
 فاذا هو زائد نصف ذراع او ناقص ياخذ بحصته بالخيار **فصل**  
 ويدخل بناء الدار ومنحاح غلقها في بيعها بلا تسمية وكذا الشجر في بيع  
 بخلاف الزرع في بيعها والشر في بيع الشجر الا ان سمي ولا يدخلان فيه  
 بذكر الحقوق والرافق ويقال للبائع اقطعها وتسلم المبيع وبذكر كل قليل  
 وكثير هو له فيها ومنها يدخلان وجاز شراء ثمرة لم يبد صلحا  
 او بد او على المشتري قطعها وان شرط تركها على شجرة يفسد البيع  
 ولو كان الترتك يذن للبائع بدون الشرط طاب الفضل للمشتري  
 لو اشتراها فثمرت الشجرة اخرى ان كان قبل القبض يفسد البيع  
 وان كان بعده وكذا في الباذنجان والبطيخ وامثالهما الما ان شرطها  
 مع اصولها واستثناء قد معلوم في بيع ثمرة بطله ويجوز بيع الجوز  
 والباقة في قشرة الاول والشر في سنبلة واجرة الكيل والذرع  
 والوزن والعد ونقد الثمن على البائع واجرة وزن الثمن على المشتري  
 ويدفع الثمن اوله في بيع سلعة به وفي سلعتين او ثنتين بدفع  
**باب** خيار الشرط جاز شرط الخيار للبائع او للمشتري  
 معا او لغيرهما ثلثة ايام في ذواتها في اكثر منها الا ان يحيز الثلث  
 وكذا يجوز لو قال لا بيع بيننا ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام لا اذا قال

خيار الشرط لكل من العاقدين وله ثلثة ايام  
 او اقل ولا اكثر الا انه يجوز ان اجاز الثلث وجاه



الى اربعة ايام الا اذا نفذ في الثلث ولا يخرج المبيع عن ملك البائع  
 بخياره يجوز تصرفه فيه لا تصرف المشتري وان قبض باذن البائع  
 وان هلك في يده هلك بلا شيء وفي المشتري هلك بالقيمة ان لم يكن مثليا  
 وبخيار المشتري يخرج عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري فان هلك  
 او تعيب في يده يجب الثمن ولا ينسد كساح او انة في مدة خياره ولا يمنع  
 وطها فيها ورذما الا اذا كانت بكر او لا يستحق فيها فريه ولا من علق  
 عتقه على ملكه ولا بعد جنسها فيها من الاستبراء ولورثت على البائع  
 فيها لا يجب عليه الاستبراء ولو ولدت منكوحته فيها لا تصير امة ولده  
 ولو ادع عند البائع بعد قبضه باذنه فهلك فيها هلك على البائع والعبد  
 المأذون له يملك الرد اذا ابراه البائع من الثمن فيها وبطلت بيع  
 والخير اذا اسلم المشتري فيها ولمس له الخيار الفسخ والاجارة واجازة  
 لا يقتضي علم الاذوق فيقبضه حتى لو بلغ بعد مضي المدة يتم العقد  
 وهذا الخيار لا يورث واذا انصرف احد العاقدين بالفسخ او الاجارة  
 وخالف من له الخيار من جانه فنصرف الباقي اولى وان وجد معا  
 بعينه تصرف العاقد وفسخ العقد في بيع عبيدين بالثمن وخيار في احد  
 غير معين ولا يجوز الا اذا فصل بينهما وعين لكل الخيار ويجوز شراء  
 احد ثوبين او ثلثة بشرط ان يعين ما شاء وبخيار لا اربعة اثواب  
 ولو هلك احد هبة الاثواب او نفقة المشتري لزمت منها ولو اشترى  
 احد الثوبين هلكا فهلك احد هما لزمت عنه ولو هلكا بنصف ثمن كل منهما

وله ان يرد هما ولو اراد ان يرد احدهما وطلب شفعة واربعة خيطات  
 مشربة بالخيار يسقط الخيار والمشتريان ثنيا بالخيار اذا رضى احدهما  
 لا يرد الاذوق ولو اشترى عبد اعلى انه كاتب وما هو بكاتب  
 بخيرين ان يأخذ به كل الثمن وان يترك **باب**  
 خيار الردية ومن اشترى مالم يره فله الخيار اذا رآه وان قال رضىته  
 قبلها ولا خيار لمن باع مالم يره وبطل هذا الخيار الشرط من تعيب  
 او تصرف لا يمكن دفعا او تصرف بوجب حقا للغير وروية في المبيع  
 اذا كان هو المقصود فكيف كوجه الجارية والنوب والصفرة ووجه  
 الدابة وكعلها وقوايها وضريح الجمل ولا بد فيها يعلم بالجنس من الجنس  
 وبالنذوق من الذوق وفي الدار من روية كمل بيت وفي البستان  
 من روية اشجاره ونظر الوكيل بالشراء او النقص كمنظر الموكل دون  
 نظر الرسول وصف العمار للماعى حين الشراء كما كرويتها ومن اشترى  
 اثشاء متساوية فزاد بعضها سقى خياره فيما بقي ان رده رد الكل  
 وان كان اخراج ثوبا منها من ملكه ثم لم يرد ثوبا منها ولو اشترى  
 بعد ما رآه فان لم يتعرض عن الخيانة المربنية فلا خيار له وان جده  
 متغير فلا خيار وان اختلفوا في التعيز القول للبائع وفي الردية  
 القول للمشتري ولا يورث هذا الخيار **باب**  
 خيار العيب اذا اطلع في شربة على عيب كان عند بائعه ولم يرض به فحق  
 اودارته فله الخيار بين ان يأخذ به كل الثمن وان يرد وهو



ما يوجب نقصان الثمن وابقا في الصغير العاقل و بول على فراشه وسرقته  
وفي كبره عيب آخر و الجفون عيب مطلقا والزنا والتولد منه عيب  
و الجارية دون العلام الا ان يعقده والد فر والجرح عيب فيها لانه  
الا ان يكون من داء والكفر عيب فيها وانقطاع جفص الباليه  
واسمرا واستحاضتها عيب ومعرفة يقول لانه فتر اذا انقطع البايه  
ويرجع المشرى بنقصان الثمن اذا حدث عنده عيب آخر وليس ان يرد  
الا ان يرضى البايه كمن اشترى ثوبا فقطع ثم اطلع على عيبه ولو اخرج  
عن ملكه لم يرجع ولو زاد في المبيع شيئا كلفت السوق بالسمن وضابطه  
التوب يرجع نقصانه اذ ظهر عيبه وليس لباي قبوله بغيره واذا جاز  
عن ملكه لا يمنع الرجوع في مثل هذا واعاق العبد وموته لا يمنع  
الرجوع وكذا الاستبدال والتدبير وكذا وطى الجارية ودواجه  
وان اعتقه على مال او قتله او كان طعاما فاكله ثم اطلع على عيبه  
لم يرجع بشيء واكل بعضه كاكل كله وفي مثل البيض والجز والبطيخ  
اذا كسره ان لم ينتفع به يرجع بكل الثمن وكذا اذا كان اكثره كانه  
وان كان ينتفع به مع فساده يرجع بنقصانه وفاد قليلا معفو  
وان رد على البايه بنقصانه فله ان يرد على باييه وان قبله برضا  
ليس له الرد ولو ادعى المشتري العيب لم يرد بغيره ثم اذا اشتبهوا  
بالعيب يتقبل ويرد المبيع واذا حلف حلف بالله لقد باع وسلم  
وما به هذا العيب او ما له حق الرد بهذا العيب وان كان المبيع

في البيع والرجوع في البيع والرجوع في البيع

مقدرا

متعددا والمعيوب واحد او قد قبض بعضه ليس ان يرد المبيع وحده  
ان اخذت الصفقة وان كان قبض الكل فله رد المبيع وفي اتحاق  
بعض المكبل بعد القبض لا يرد الباقي بخلاف ما يرضه البعض ومدا  
واة المبيع وركوب الدابة يمنع الرد الا ان يركب للرد او طاعة  
الدابة مع الضرورة ولو اشترى برتقا عن كمل عيب لا يملك الرد  
بعيب **باب بيع العاسد** البعير العاسد يبطل بيع المدينة  
والدم والحرد وكذا البعير بها وكذا ابيع الخمر والخمر بالثمن حتى  
لو هلك المبيع في يد المشتري هلك بلا شيء ويبطل بالخمر والخمر  
وحكم مثل هذا ان يملكه المشتري بالقبض بالاذن وان هلك  
في يده او اذ جاز من ملكه بضمن قيمته او مثله او بنى في الدار او غرس  
في الارض بضمن قيمتها ولا يجوز بيع ام التولد والدتر وبضمن المشتري  
قيمتها ان يملك في يده ولا يبيع المكاتب الا ان يرضى به ولا ضمان  
في هلاك المكاتب ولا يجوز بيع غير مقدم التسلية كالسكنة الماء  
والبطر في الهواء ولا يبيع المجبول كالسناج والحمل واللبن في الضرع  
ولا يبيع ما يجري فيه النزاع كالضوف على ظهر الغنم ولا يبيع ما لا يمكن  
تسليمه الا بالضره كرجوع في ستمن وذراع من ثوب واذا زال الضر  
قبل التسليم يتقبل جائزا بخلاف بيع البذر في البطيخ حيث لا يتقبل  
جائزا ولا البعير بالقاء الحجر والحلاسة والمرانية والحافله  
وضرة الفاض ولا يبيع المداخي واجازتها ولا يبيع الخلد وكون كوازة



فيها غسل ولا بيع وود القرض وبيعه ولا بيع آبي الما من زعم انه  
 عنده ويجد القبض ان كان الشهد للرد ولا يجوز بيعه فمن قال  
 هو عند فلان ولو باع ثم عاد من الا باق لا ينفذ ولا بيع  
 لمن امراته في قبح ولا بيع شعر الخنزير وراز الانتاع به بخلان  
 شعرا لان حيث لا يجوز الانتاع به كبيع ولا بيع جلد الميتة  
 قبل الذباغ واذا بيع كوز بيعه والانتاع به ويجوز بيع صوفها  
 وشعرها وما لا يجل الطبوة فيه منها وكذا اعظم الغنبل ولا بيع حتى  
 اتغلى بعد سقوط العلوك خلاف حتى الشرب فانه يجوز بيعه تبعا  
 للمارض ومفردا ولا بيع سبل الماء وهبته بخلاف بيع الطريق  
 وهبته ويخير المشتري في بيع كبرش فاذا هو نجيحة وكذا كل متحدي  
 الجنس اذ اقات وصنفه كالخا طر والكتابة ويند بيعه باريته  
 فاذا هو غلام وكذا كل ثمن في الجنس وكذا بيع ما اشترى وقبض  
 من شترى منه باقل مما اشترى به قبل نقد الثمن ولو قسم اليه او  
 وباعهما منه بالثمن الاول قبل نقد كوز في الاول حصته وقد  
 شرا مورون كل بطل بكذا على ان يطرح نظره كذا رطلا وجاز  
 اذا شرط طرح وزن طرفة وان اختلفا في الطرفين فالقول للمشتري  
 مع يمينه ويند البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاهلها  
 او للبيع ان كان سخا لها كعقده وتبريرة واستبدالها وان لا يبيعها  
 وان يستخذه البائع شرا ولا يسلم اليه شرا او يسكن فيه او يقرضه المشتري



درهم

درهم او يهدي له هدية وكذا بيع جارية الا حلقها والا حارة واليمن  
 كما لبيع في الفداء بالشروط العائدة وكذا الكتابة اذا تمكك العقد  
 في صلب العقد ولا كذا لك الهبة والصدقة والتمكك والخلع والصلح  
 عن دم عند فانها لا تنفذ بالشروط العائدة ويكون الحمل مع الجارية  
 في هذه الصور وفي الوصية يقع الاستثناء فيكون الولد ميراثا  
 ويمن اذا اشترى ثوبا بشرط ان يصنع فيه البائع الا ما يتعامل  
 في صنعه ولا يجوز الى اجل مجهول مثل قدم الحاج والقطاف  
 والحصاة الا ان باع مطلقا ثم اجل الى مثل هذا ولو باع الى  
 هذه الا اجل ثم استقطعا من له الا اجل قبل حلولها يعلب البائع  
 وجميعه وعنده وذكينة وميتة بطل البيع اذا لم يسم من كل واحد  
 وان سماه كوز فيما يجوز وضعه في عهده حصته من الثمن اذا جمعه مع  
 المدين او المكاتب او ام الولد او عبد غيره وبذلك فسخ العائد  
 كل من التمتع قد بين قبل القبض اذا كان الفداء في صلب العقد  
 ويمنع من الاستئجار في العائد بالشروط اذا كان بعد القبض  
 واذا فسخ البيع فليس ثمنه ان يحبس المبيع حتى يستوفي الثمن في جنوه  
 البائع وبعد وفاته كالميراث وما ربح من المبيع لا يطالب للمشتري  
 وفي الثمن بطلب البائع **فصل** بكراهة النجس والسوم على السوم  
 وتلقى الطلب وبيع الحاضر بلبادي اذا اضر باهل البلد والبيع عند  
 اذان الجمعة والتفرق بين خمسين اذا كانا في ملكه واحدهما

صغير



باب في بيع بغير ثمن

ولم يكن ذلك حتى يستحق **باب** **الافالة** جاز افالة البيع بمثل الثمن الاول فيكون نسخا في حق العاقدين وان كان بيعا في حق ثالث الا ان لا يمكن جعل نسخا ولهذا يبطل شرط الزيادة على الثمن والتقصان عنه الا اذا اتى عند المشتري يجوز بالتقصان ولو افالا بغير نفس الثمن يكون بيعا وكذا اذا اولدت المبيعة وبمنع صحة الافالة بلاك المبيع لا بلاك الثمن ولا بلاك احد السليمتين في المعاينة وبلاك بعض المبيع لا يمنع الافالة في الباقي **باب المراجعة** لا يقع المراجعة الا اذا كان الثمن مثليا وهي البيع بالثمن الاول وزيادة عليه وكذا التولية وهي بيع بالثمن الاول فقط وكل ما يزيد في المبيع او في قيمته يجوز ان يضيف الى ثمنه ويقول فام على كذا ولو ظهر كذب البائع في المراجعة يكون المشتري بالخيار في اخذ بحجة الثمن وتركه وفي التولية يخط بعد ركاذب ولو هلك المبيع في المراجعة قبل الرد او حدث فيه ما يمنع الفسخ يبطل خياره ولو اشتراه بعد ما باعه مراجعة يبيعه مراجعة على الثمن الاخر وبرايج المولى فيما اشتراه مراجعة من عبده المدين على اشتراه العبد وكذا لو اشترى العبد فيما اشتراه مراجعة من مولاه وبرايج رت المال فيما اشتراه مراجعة من المضارب على الثمن وحصة ربح المضارب وفيما انتقص قيمته بغير فعل او بفعل غيره غير مضمون برايج بيان وان انتقص بغيره يبطل غيره مضمونا اذا ابيع بينين ولو راج ادبى فيما اشتراه نسبة ببيان

في المراجعة

باب في بيع بغير ثمن

بالمشتري بين الرد والقبول وان استهلكه لزمه ولو تولى ما قام عليه ولم يعلم بكم قام بغيره البيع فان علم في المجلس بخبر بين الاخذ والترك **فصل** لا يجوز بيع المشتري في المتقول قبل قبضه ويجوز في العمار ولو اشترى المكمل مكاملة بعد كيل باع لم يجز له ان يبيعه او با كل منه قبل كيله فانها الا ان يكمل باع بعد بيعه بحصة المشتري بخلاف ما اشتراه حارره وكذا الموزون ويجوز التصرف في المعدود قبل العقد كاملا ودق وفي الثمن قبل القبض والمشتري ان يزيد في الثمن وللبائع ان يزيد في المبيع وان يخط عن الثمن فتعلق الاختصاص بالزيادة عليه والزيادة ان الشفع يأخذ بالاقبل ويصح حط الثمن بعد هلاك المبيع لازيادة ويصح تأجيل كل دين الا العرقن والذراهم المفصولة مثل العرقن وكذا الذناير **باب التبرع** يحرم التبرع في مكمل وموزون بيع كونه وكذا اشترى شيئا وبعه بغير ثمن وفيما اتفق فيه الوصفان واذا اشترى احداهما عوم النساء الا اذا اسلم الثمن في مثل الزعفران فانه يجوز وما نص على تحريم تعاضلا كليا او وزنا فهو كيلي او زني ابر او فيما لم ينقص عليه تعتبر عادات الناس وفيما لا معيار فيه لا يتحقق التبرع كبيع التمرة بالتمرين وبيع العسل باللبان باعها بها يجوز لا بيع الحنطة بالقمح او بالتسويق ويجوز بيع الدقيق بالدقيق لا بيع الدقيق بالتسويق كما في المعقولة والعلكة بالمسوسة ويجوز بيع اللحم بالخبز

باب في بيع بغير ثمن











يشتركان لطريقتي الوفاء وعلى مقدار ما لم يقتض ويخير المشتري في اخذ البيا  
 بخصه ان اشترى بعضه وان اشترى بعض النقرة باحد اليها بلا جبار وبيع  
 وذهب بفضة وذهب مصوغا او مضر ويا يجوز كين ما كان ويجوز بيع  
 بذهب اقل منه اذا ضم اليه شئ قيمته وبيع المعاصرة فيما اذا باع من عليه  
 عشرة دراهم من دابة دينار بال عشرة ودفعة اليه عن الدين  
 او اطلق وهذا في الدين السابق وكذا في الدين اللاحق والمعتق  
 في الاثمان عليه جنسها فالعالم بالخاص وما غلبت فيه فهو كالعوض  
 فاذا بيع بحسب يجوز التعاضل ويجب التعاضل وفي الديار التي  
 بروج فيها لا يفتى بجواز التعاضل ويجوز البيع بالعلوس النافذة مطلقا  
 وبالكاسدة اذا عتبت واذا كسرت بعد البيع فسد البيع ولو اشترى  
 ثم كسرت بحسب قيمتها يوم الكسار ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلو كان  
 فعليه قيمة نصف درهم من العلوس وهذا فيما دون الدرهم

**كتاب الكفالة** هي ضم الذمة الى الذمة في المطالبة ويجوز  
 وبأمال ولا يصح الا بقبول المكفول له في المجلس والمضمون بكفاة النفس  
 احضار المكفول مطلقا وان شرط في وقت فنية والعاظم كالتبليغ  
 بنفسه برقبته بوجه بحسب برأسه ببدنه بوجه بنصفه بثلاثة بحسب منه  
 بيده برطل ومنها ضمنه وعلى والى واما زعيم وقبيل وان غاب  
 المكفول بنفسه ان لم يعلم مكانه سقطت المطالبة وان علم اهل الحاكم  
 الكفيل مدة ذهابه وجبته وان لم يحضره في تلك المدة يجب واذا سلم

في البيع والشراء  
 في الكفالة  
 في المضاربة  
 في القرض  
 في الهبة  
 في الوصية  
 في النكاح  
 في الطلاق  
 في الميراث  
 في العتق  
 في الجوارح  
 في النجاسة  
 في الحيض  
 في النفقة  
 في الزنا  
 في القذف  
 في الشتم  
 في السرقة  
 في الخيانة  
 في الجور  
 في الظلم  
 في الباطل  
 في المنكر  
 في المحرم  
 في المباح  
 في الحلال  
 في الحرام  
 في النجس  
 في الطاهر  
 في المباح  
 في المحرم  
 في الحلال  
 في الحرام

فتم

في مصر برئ واذا سلم في مكانه لا يفتد على الخاصة فيه لبراءة ولو ما  
 المكفول ببراءة ولو مات المكفول يطالب الوصي والوارث ولو كفل بنفسه  
 على ان لم يوافق به في وقت كذا فعليه المال ولم يحضره في ذلك الوقت  
 لزمه المال ولا يجبر على الكفالة بالنفس في الحرة والحالصة به تعالى  
 بخلاف هذه القذف والعصاة والتعزير واما الكفالة بالمال فتجوز  
 معله ان كان المال او مجهولا اذ كان دينا صحيحا والمكفول له خبر  
 بطالب الاصيل والكفيل وكذا يجوز مطالبتها ويجوز تعليقها بشرط  
 ولا تبطل بالشروط الفاسدة وان كفل بامر المكفول عنه رجع عليه  
 بما ادنى وان ادنى خلاف ما ضمن رجع عليه بما ضمن لا بما ادنى  
 وليس للكفيل مطالبة الاصيل بدون ادائه عنه فاذا لزم بالمال  
 كان له ملازمة الاصيل وان حبس كان له ان يجب واذا برئ الاصيل  
 برئ الكفيل بدو العكس وكذا التاجر عن الاصيل باخر عن الكفيل  
 من غير عكس واما اذا كفل بالمال الحال فموجب الى وقت فالاصيل  
 يتأجل وان صالح عن الدين على حسبه يرجع بما ادنى وعلى خلاف  
 حسبه يرجع بكامل الدين ولو صالح عن المطالبة لم يبرئ الاصيل  
 وتعلق البراءة من الكفالة بالشروط باطل ولا يبرئ الا ببراءة الكفيل  
 بالبرء بخلاف ابتداء الاصيل ولا يجوز الكفالة بالايمان المضمونة  
 بغيرها كالبيع والميراث ولا يجوز ما يكون امانة كالوديعة والعارية  
 والمستأجرة ومال المضاربة والشركة ويجوز بالمضمونة بنفسها



كالبيع بغير فائدة أو المقتضى على سوم الشري والمقتضى وتجزئ ببيع  
 البيع وتبليغ الترهين إلى الترهين وتبليغ المشاوة وتجزئ بالحل على  
 مشاوة غير معينة لا على معينة ولا يخدمه بعد مشاوة ولا تجوز الكفاة  
 عن ميت مديون مجلس الفقهاء ولو دفع الأصل المال إلى الكفيل  
 لا على وجه التمسك لا يرجع فيه فان رجع فيه الكفيل فهو له وان قضى  
 الأصل للمال سيرا ما دفعه إلى الكفيل ولو كفل عن رجل باسبب  
 عليه فحاجب الرجل لا يقبل بغيره الطالب ودعواه على الكفيل  
 ولو أقام البينة ان على الغائب كذا أو هذا كفيلا عنه فقبل ومن كفل  
 بالدرك عن باع دار لا يسمع دعواه بها لنفسه **فصل**  
 في ضمان الكفاة لا تجوز كفاة الدال في ثمن باع وكذا المضارب  
 لو ضمن عن متاع المضاربة وكذا الشريك ان ابا عاصمقة  
 وضمن احد هما لصاحبه حصته من الثمن بخلاف اذا باعوا صفتين  
 وضع ضمان الدرك وهو كفاة الثمن اذا اشترى المبيع ولا يسمع ضمان  
 العدة **باب** كفاة الترميلين اذا اشترى رجلان عندهما  
 وكفل كل منهما عن صاحبه فمأذاه للبايع من الثمن لا يرجع على صاحبه  
 ما لم يزد على النصف بخلاف اذا كفل الرجل بال على ان كفل واحد منهما  
 كفيل عن الآخر فانه يرجع على صاحبه بنصف اذني وكذا اذا كوتبت العبد  
 ان كتابه واحدة وكفل كل منهما عن الآخر فانه يرجع بنصف ما أدى  
**باب** كفاة العبد والكفاة عنه ومن كفل عن عبد كان

كفاة العبد والكفاة عنه  
 ومن كفل عن عبد كان

ادارة

ادارة العتق فانه يطالب حاله الا اذا استمى بأجله ومن كفل بعبد لم يده  
 فمات العبد بضمن قيمته اذا ثبت انه له واذا كفل العبد عن مولاه او مولاه  
 فعققت فكل من ادنى منها عن صاحبه لم يرجع عليه ولا تجوز الكفاة له بحال  
 الكفاة **كتاب الحوالة** هي جارية بالدين دون الاعيان  
 وتتم برضى الخليل والمحال عليه واذا تمت برضى الخليل يقبل المحال عليه  
 ولو ادنى الخليل الدين إلى المحال تنسخ الحوالة ويرجع على المحال عليه  
 بما ادنى ولم يرجع المحال على الخليل الا انه ابنوى حقه بان تحم المحال عليه  
 الحوالة وحلف او مات غيبا او قتل الحاكم ولا يقبل قول الخليل  
 بانه احلف بدين لي عليك حين طاله المحال عليه بمثل مال الحوالة الا  
 بالبينة ويقبل حين طالب المحال بما احاله وقال المحال بل احلته  
 بدين كان لي عليك **كتاب ادب القاضي** من كان اهلا للشهادة  
 يكون اهلا للقضاء وشرايطها شرايط الا ان العاسق ينبغي ان لا  
 يتلقه كعدم قبول شهادته ولو فسق بعد التقيد بسنخ العزل وتقبله الخليل  
 جاز اذا كان عدلا فيقتضى بغيره عالم وبما راى امام من هو ادنى  
 للقضاء بل لا يكون غائبا عنه ورسوله وجماعة الناس ولا يأس  
 باله خول فيه لمن يثق بنفسه في اداء فرضه ويكره لمن يحاف العجز  
 والجبن فيه والادخول فيه رخصة ويترك عزيمة الا ان يقتصر على  
 التقيد به وينبغي ان لا يطلبه واذا قلده يطلب ديوان من قلده او لا  
 يعلم ما فيه مفضلا عند الحاجة وينظر احوال المحورين قبله لم يلحق

كفاة العبد والكفاة عنه  
 ومن كفل عن عبد كان











في التمسك والعلم في كل الحق وكيفية قبول المعدل هو عدل ويشترط  
 عدده وكذا ذكره في المدد ولا لفظ الشهادة ولا مجلس القضاء  
 ولا بشرط اهلية الشهادة في تعديل الخطا لا الشر **فصل**  
 في سماع الشاهد اذا راي شيئا او سمع ان يشهد باطل عن علم وان لم يشهد  
 عليه الا الشهادة على الشهادة فان فيها شرط لا يسمع ادواتها  
 بدونها وفيما سمع من وراء الحجاب اذا اتفق الشاهد عليه لسمعه  
 ولا بدوة خطه بدون تذكر القصة ويجوز له الشهادة بالكتاب  
 والحوال والنسب والموت والولاية الحاكم اذا حصل له التوثيق  
 بحجج العدلين لكن اذا فسر شهادته بالكتاب لم يقبل ولو راي  
 دخول المضموم على مجلس المجلس الحاكم او راي انبساط زوجين  
 انبساط الا زواج او حفر دفن زيد او جازته فهو معانة  
 تقبل فيها الشهادة بقصده وزوجيته وموته وان فسرها  
 واصل التوثيق مثل النسب لا بشرط ولو راي شيئا في يد رجل  
 ووقع في قلبه انه لا يسمع ان يشهد انه لا يفي الزميق الكبير  
 الغير المعروف بكونه رقيقا **باب** من يقبل شهادته  
 ومن لا يقبل لا يقبل شهادته الا غني والمملوك وسلم حد في قد  
 وان تاب ولا شهادة واليد لولده وان سفل ووليد لوالديه  
 واحداه واحد الزوجين للآخر ويستبعد وطكاته وشريك  
 لشريكه فيما يشركانه ولا شهادة لخت ونابغة ومغنة ومن شرب

على الله

على الله ومن يحب بالظهور وباطن الظهور ومن يغني للناس ومن رجل  
 الخاتم بغير ميزر ومن ياكل التراب ومن يمارى الزور والطبخ  
 ومن يغفل المستحقرات ومن يظلم السلف ولا شهادة كافر  
 على سلم ومثما من على ذبي وتقبل شهادة آله في على الطرية وشهادة  
 المسلم عليها واحد المستأمنين على الآخر من دار واحد وشهادة  
 اهل الاهواء سوى الخطاينة وشهادة الرجل لأخته وعليه وعلى خاله  
 وعلى زوجته وشهادة الاقرب والمحسوب وولد الزنا  
 وشهادة الخنثى وعامل وجبة ذرية حرة الا اذا عان على الظلم  
 وشهادة النبي نبيت بايصانه الى فلان بشرط دعواه وكذا الشهادة  
 الوصيين والفرسان والموصي لهما بالانصاء عليه ولا تقبل  
 الشهادة على جرح فخره وتقبل على اقرار المدعي بنفسه شهوده  
 وعلى امر متحقق يستلزم التقيق وعلى انه عداؤه ودقة في  
 او مثل ذلك ولو قال او هنت بعض شهادتي وهو عدل يقبل  
 قوله ان لم يتغير قلبه **باب** الا خلاف فيها لا بد  
 من موافقة الشهادة للدعوى ومن اتعاق اثني هدين  
 لفظا او معنى فلا يقبل في الغيب والعين وتقبل في الغيب والعين  
 وخمسائة على الن اذا ادعى المدعي العا وخمسائة فاذا قال  
 لم يكن لي الا الف لا يقبل شاهد الزايد ولو قال اصد بها فصاه  
 مائة بعد ما شهد اعلى الف لم يسمع قوله ويقضي بالف الا ان يشهد معا



ولا تقبل الشهادتين قبل زيارته في يوم الخبز مكة وينقل فيه بالكونية  
 واذا سبقت احدتهما وقضى لابس الخبز ويقبل شهادته وتسرة  
 بكرة مع اخلافتها في لونها وينقل شهادته الشراء اذا شهد  
 احدهما انه كان بالبن والآخر بالبن وخمسائة وكذا البيع والكفارة  
 وكذلك البيع والكفارة وكذلك الخلع والاعناق على مال  
 والصلح على دم العمد ان كان المدعى القاتل والعبد والمرأة  
 وان كان خلافهم كان الاثام كالذين كانوا في دعوى الميراثين  
 واما في الاجارة فليأخذ اولها كالبيع وبعد انقضائها والمدعى بالاجارة  
 فكما لبيع ويقبل في الكفاح وينقض بالاقبل **فصل**  
 في الشهادة على الارث لادم فاما من هو الميراث وهو ان يقول  
 الشهود مات المورث وترك العبد ميراثا للمدعى ولو شهدوا  
 بملك المورث او بده او سبعة او مستأجوه او مودعه وقضى  
 موته تقبل وان شهدوا على باليد لا تقبل وبملكك تقبل  
 وتقبل الشهادة باقرار الخصم بعد المدعى بيوم مائة دفع اليه  
**باب** الشهادة على الشهادة هي تقبل في كل حين  
 لا بد مني بالشبهة ويكتفي بشاهدين على شهادة الاصلين  
 لا الواحد على واحد ولا يقبل هذه الشهادة ما لم يقبل الاصل  
 الشهادة على شهادتي واذا قال لا اشهد على شهادتي ابي اشهد  
 ان فلان بن فلان اقر عندى بكذا يقول العرق عنده بكذا

عند القاضي الشاهد ان فلانا اشهد في علي شهادة  
 ان فلانا اقر عنده ولو قال لي اشهد على شهادتي  
 بذلك فلا بد في شهادة من ذكر شهادته الاصل  
 وذكر تجيله ولا بد في قبولها من موت الاصل  
 او غيبة مسيرة سفر او عدم استطاعة حضور  
 الحاكم بمرض وجاز تعديل العرق الاصل كتعديل  
 احد الشاهدين الاخر ولو شهدا على شهادة  
 اصلين على فلانة بنت فلان الغلانية ولم يدريا  
 ان المدعى عليها هي هذه ام لا يكلف المدعى  
 بشاهدين انها فلانة واذا اخذ شاهد الزور  
 يعز او يشهد **كتاب الرجوع عن الشهادة**  
 واذا رجعوا عن شهادتهم قبل الحكم بها بطلت  
 وبعد الحكم ضمنوا ما لمقواها ولم يفسخ الحكم والرجوع  
 عنها ولا يغير الا بحضرة الحاكم وان رجع بعض الشهود  
 لم يضمنوا شيئا ما بقي نصاب الشهادة وان بقي واحد







ان برده قبل ان يسلم الى الموكل لا بعد. الا باذنه واذا ادعى الثمن  
من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل ويجوز حبه  
حتى يستوفي الثمن فان هلك في حبه هلك عليه الثمن وان عين  
الموكل شيئا للشراء ليس للموكل ان يشتري لنفسه الا بحضره الموكل  
او بخلاف حش الثمن المستثنى او اشترى وكيله بغيره وان لم يعينه  
فاشترى الموكل يكون له الا ان ينوي للموكل او يشتري بماله  
ولو اشترى احد شيئين عنهما الموكل جاز اذا لم يكن بغير  
فاحش وان سمي عنهما فاشترى احدهما بكثر من نصفه  
لم يلزم الموكل اذا كان قيمتهما سواء الا ان يشتري الباقي  
بقيمة الثمن قبل الخصومة ولو امر ان يشتري هذا العبد  
ما عليه من الدين فاشترى حازه ولو كان العبد غير معين  
فهلك بعد ما اشترى ملك على الوكيل ان لم يقتضه الامر  
ولو قال اشترى عبد اعلم او ثوب فهلك عندي فقال الامر بل اشترى  
لنفسك فالقول للامر ان كان لم يدفع اليه الثمن وان كان دفعه  
فالقول للامور وان كان العبد قائما فالقول للامور في الوجهين  
وان كان قد عين العبد في التوكيل ثم اختلفا والعبد حي فالقول للامور  
ولو قال لا فبمعي عبدك لفلان فباعه ثم انكر التوكيل فالقول  
ان ياخذ ان صدق الا ان كذب ان سلمه المشتري له ولو قال للامور  
اشترى بالثمن وقال الامر بل اشترى به خمسة وقد دفع اليه الثمن

فان يرد

فان ساوي الثمن فالقول للامور والا فالقول للامر  
وان كان لم يدفع اليه الثمن فالقول للامر ولو امر  
بشراء عبد معين ولم يسلم له ثمنا فاشترى ثم اختلفا في مقدار الثمن  
فالقول للامور مع يمينه ان صدق البائع **فصل**  
ولو امر عبد رجل بشراء نفسه من مولاه بالثمن دفعه اليه فان  
عين الشراء للعبد فهو حر فولاده مولاه وان اطلق الشراء  
يكون العبد للمشتري والالف للمولي وله على المشتري الثمن انما  
ولو امر رجل عبدا بان يشتري له نفسه من مولاه فان قال  
بغيري نفسي لفلان بكذا فصاحه فهو لفلان وان لم يذكر لفلان  
فهو **فصل** لا يجوز عقد الوكيل بالبيع والشراء مع من لا قبل  
شهادته له ولا يجوز بيعه مطلقا بالغبين الفاحش وبغير التقود  
ولا يجوز عقد الوكيل بالشراء وبما يتغابن من بين الناس  
في مثله هو في الوضوء ثم وفي الحيوان ذة بانزدة وفي  
العقار ذة وازدة ولو امر ببيع عبده لا يجوز بيع نصفه  
الا ان يبيع نصفه الباقي قبل التماس ولو اشترى المأمور بالثمن  
نصفه بتوقيف العقد على شراء باقية قبل رد الامر فان حصل  
بنفذ على الامر وكوزة المبيع على الوكيل عيب برده على الموكل  
الا اذا ثبت العيب برده على الموكل لا اذا ثبت العيب  
باقرار الوكيل في العيب الذي يمكن ان يحدث في مدة البيع

عقد الوكيل في البيع والشراء  
انما هو في البيع والشراء  
فان كان العبد في البيع والشراء  
فان كان العبد في البيع والشراء  
فان كان العبد في البيع والشراء



١٥١  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

45

در کتاب این ائمه / اضافی خطی الی ابن  
آدمی من تألیف این ائمه می خوانیم که بگوید

هذا الكتاب من عند أبي يوسف

هذا المتن من غير  
 خطه القديم  
 وبول فيه ما صار منطلقا بالحكم  
 ايجوز المطلق عند اذيقا  
 وعنه ان اكر من يوم وليلة وعند محمد  
 صول فقد ربا اضيقا  
 وكل ربا شرا العبد  
 شرب المولى بنفسه بطلت  
 كان او امر  
 صيا كان او بالقي  
 وكنه نك الغل عنه بها  
 وعنه ان كنه  
 حكم ما وجوب الجوان على الطمع وهو الله على  
 حتى افرانته عنه اجهده العاقبي  
 عليه

لا يشف  
الغزل إلا  
بالعداوة العالم  
19/17

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*



بأنه الذي خلق النار والوثنى بالله ولا يخلقون في معايدهم وتخلق  
من مجد البيع على الحاصل بان قال بالله ما بيننا بيع قائم في المدعي  
وكذا في الغصب بالله ما يفتي على رده وفي النكاح بالله ما بيننا  
نكاح قائم في الحال وفي الطلاق بالله ما يفتي باين مني البع  
وكذا فيما يكرر فيه السبب ويخلق على السبب فيما لا ينكر كقوله  
العبد المملوك وفيما لا يبري الخصم الحاصل كشتوي المذهب في دعوى  
الشفعة للمتبوعة والشفعة باطوار ويخلق على عدم العلم في  
الميراث وعلى البنات في البيع والهيبة ولو اقدم يمين  
بشيء صحيح وسقط الاستحلاف بعد ذلك **باب الثاني**  
اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع معا ولم يكن لاهد منهما  
على ما زعمه استخفى الحاكم كلما منها على دعوى الآخر اذ لم يرضيا على شيء  
من دعويهما سواء كان الاختلاف قبل القبض وبعده وان كان في الثمن  
فقد يخلق المشتري ان لم يثبت البايع ما ادعاه وفي المبيع بالعكس  
بلا تخالف وفيما عا لثا يبتدى الحاكم بيمين المشتري وفي المتبايعه والقر  
يبتدى بايها شاء فان خلقا فسخ القاضي بينهما البيع وان نكل احدهما ان  
دعوى الآخر وان اختلفا في حيار الشرط او الاجل او استيفاء بنفس الثمن  
لا يتخالفان بل القول للمنكر ولا تخالف بعد هلك المبيع او بفضه الا ان  
يرضى البايع ترك حقه ذلك البعض ويتخالفان فيما يتبايعان بعد القبض  
اذا اختلفا في الثمن ويعود البيع ولا يتخالفان فيما اذا قبض البايع المبيع

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع معا ولم يكن لاهد منهما على ما زعمه استخفى الحاكم كلما منها على دعوى الآخر اذ لم يرضيا على شيء من دعويهما سواء كان الاختلاف قبل القبض وبعده وان كان في الثمن فقد يخلق المشتري ان لم يثبت البايع ما ادعاه وفي المبيع بالعكس بلا تخالف وفيما عا لثا يبتدى الحاكم بيمين المشتري وفي المتبايعه والقر يبتدى بايها شاء فان خلقا فسخ القاضي بينهما البيع وان نكل احدهما ان دعوى الآخر وان اختلفا في حيار الشرط او الاجل او استيفاء بنفس الثمن لا يتخالفان بل القول للمنكر ولا تخالف بعد هلك المبيع او بفضه الا ان يرضى البايع ترك حقه ذلك البعض ويتخالفان فيما يتبايعان بعد القبض اذا اختلفا في الثمن ويعود البيع ولا يتخالفان فيما اذا قبض البايع المبيع

ايضا بعد تعريفه بالوصف فان تم شروط القوة سال الحاكم المدعي عليه  
غيرها فان اقر قضي بها عليه والاسئال المدعي البيته فان اقامها حكم بها  
وان عجز استخفى الخصم ان طلب المدعي **باب اليمين**  
لا يستخفى الخصم اذا قال المدعي ببيتي حاضرة في المهر وان طلبه وتقبل  
بيته الخارج في الملك المطلق دون صاحب اليد واذا نكل المدعي عليه  
عن اليمين بعد عرض الحاكم عليه قضى عليه بما ادعاه المدعي  
والسكوت بلا غدر نكول كهر كرم ولا يستخفى منكر النكاح والرق  
والتي في الابلاء والرق والاستيلاء والنسب والولاء  
والحدود واللعان ويستخفى الرق فان نكل ضمن ولا ينقطع  
ويستخفى من عليه القصاص فان نكل يقتض فيما دون النفس  
وفي النفس بحسب صتي يورأ ويخلق وقال الزم الارش فيها ويؤخذ  
الكفيل بنفس الخصم ثلثة ايام اذا قال المدعي ببيتي حاضرة في المهر  
فان ابى يؤمر المدعي بملازمته وان كان الخصم على سفر يؤمر بها  
بمقدار المجلس **فصل** في كيفية اليمين والاستحلاف اليمين  
لا يكون الا بالله ويغفظ باوصاف تعالي وتقول بالله الطالب  
العقاب ما لهذا المدعي علي ولا قبلي لئال الذي ادعاه ولا شيء مني  
ويوزان يزيد في التغليظ وان ينقص ولا يكرر اليمين عليه  
ولا يغليظ بزمان ومكان ويستخفى ايل الكتاب بالله الذي انزل  
في التوراة على موسى وبالله الذي انزل الانجيل على عيسى والخرستي

بأنه

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع معا ولم يكن لاهد منهما على ما زعمه استخفى الحاكم كلما منها على دعوى الآخر اذ لم يرضيا على شيء من دعويهما سواء كان الاختلاف قبل القبض وبعده وان كان في الثمن فقد يخلق المشتري ان لم يثبت البايع ما ادعاه وفي المبيع بالعكس بلا تخالف وفيما عا لثا يبتدى الحاكم بيمين المشتري وفي المتبايعه والقر يبتدى بايها شاء فان خلقا فسخ القاضي بينهما البيع وان نكل احدهما ان دعوى الآخر وان اختلفا في حيار الشرط او الاجل او استيفاء بنفس الثمن لا يتخالفان بل القول للمنكر ولا تخالف بعد هلك المبيع او بفضه الا ان يرضى البايع ترك حقه ذلك البعض ويتخالفان فيما يتبايعان بعد القبض اذا اختلفا في الثمن ويعود البيع ولا يتخالفان فيما اذا قبض البايع المبيع

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع معا ولم يكن لاهد منهما على ما زعمه استخفى الحاكم كلما منها على دعوى الآخر اذ لم يرضيا على شيء من دعويهما سواء كان الاختلاف قبل القبض وبعده وان كان في الثمن فقد يخلق المشتري ان لم يثبت البايع ما ادعاه وفي المبيع بالعكس بلا تخالف وفيما عا لثا يبتدى الحاكم بيمين المشتري وفي المتبايعه والقر يبتدى بايها شاء فان خلقا فسخ القاضي بينهما البيع وان نكل احدهما ان دعوى الآخر وان اختلفا في حيار الشرط او الاجل او استيفاء بنفس الثمن لا يتخالفان بل القول للمنكر ولا تخالف بعد هلك المبيع او بفضه الا ان يرضى البايع ترك حقه ذلك البعض ويتخالفان فيما يتبايعان بعد القبض اذا اختلفا في الثمن ويعود البيع ولا يتخالفان فيما اذا قبض البايع المبيع

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع معا ولم يكن لاهد منهما على ما زعمه استخفى الحاكم كلما منها على دعوى الآخر اذ لم يرضيا على شيء من دعويهما سواء كان الاختلاف قبل القبض وبعده وان كان في الثمن فقد يخلق المشتري ان لم يثبت البايع ما ادعاه وفي المبيع بالعكس بلا تخالف وفيما عا لثا يبتدى الحاكم بيمين المشتري وفي المتبايعه والقر يبتدى بايها شاء فان خلقا فسخ القاضي بينهما البيع وان نكل احدهما ان دعوى الآخر وان اختلفا في حيار الشرط او الاجل او استيفاء بنفس الثمن لا يتخالفان بل القول للمنكر ولا تخالف بعد هلك المبيع او بفضه الا ان يرضى البايع ترك حقه ذلك البعض ويتخالفان فيما يتبايعان بعد القبض اذا اختلفا في الثمن ويعود البيع ولا يتخالفان فيما اذا قبض البايع المبيع

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع معا ولم يكن لاهد منهما على ما زعمه استخفى الحاكم كلما منها على دعوى الآخر اذ لم يرضيا على شيء من دعويهما سواء كان الاختلاف قبل القبض وبعده وان كان في الثمن فقد يخلق المشتري ان لم يثبت البايع ما ادعاه وفي المبيع بالعكس بلا تخالف وفيما عا لثا يبتدى الحاكم بيمين المشتري وفي المتبايعه والقر يبتدى بايها شاء فان خلقا فسخ القاضي بينهما البيع وان نكل احدهما ان دعوى الآخر وان اختلفا في حيار الشرط او الاجل او استيفاء بنفس الثمن لا يتخالفان بل القول للمنكر ولا تخالف بعد هلك المبيع او بفضه الا ان يرضى البايع ترك حقه ذلك البعض ويتخالفان فيما يتبايعان بعد القبض اذا اختلفا في الثمن ويعود البيع ولا يتخالفان فيما اذا قبض البايع المبيع

اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع معا ولم يكن لاهد منهما على ما زعمه استخفى الحاكم كلما منها على دعوى الآخر اذ لم يرضيا على شيء من دعويهما سواء كان الاختلاف قبل القبض وبعده وان كان في الثمن فقد يخلق المشتري ان لم يثبت البايع ما ادعاه وفي المبيع بالعكس بلا تخالف وفيما عا لثا يبتدى الحاكم بيمين المشتري وفي المتبايعه والقر يبتدى بايها شاء فان خلقا فسخ القاضي بينهما البيع وان نكل احدهما ان دعوى الآخر وان اختلفا في حيار الشرط او الاجل او استيفاء بنفس الثمن لا يتخالفان بل القول للمنكر ولا تخالف بعد هلك المبيع او بفضه الا ان يرضى البايع ترك حقه ذلك البعض ويتخالفان فيما يتبايعان بعد القبض اذا اختلفا في الثمن ويعود البيع ولا يتخالفان فيما اذا قبض البايع المبيع



بعد الاقالة واذا اختلف الزوجان في قدر المهر فإيهما اقام البينة تقبل وان  
 اقاما فبينة اذ كان مهر مثلها اقل مما ادعتة والافبينة الزوج وان لم يكن  
 لهما بينة تحالف ولا ينسخ النكاح ولكن بحكم عهد المثل واذا كان الاختلاف  
 في الاجارة فان كان قبل الاستيفاء المعقود عليه تجالان وبتراوان  
 ويتبدل ويضمن المستاجر في الاختلاف في الاجرة وبين المورج  
 في المنفعة وانهما لكل لزمه دعوى خصم وانهما اقام البينة تقبل وان اقام  
 فبينة المورج في الاجرة فبينة المستاجر في المنفعة وان كان الاختلاف  
 فيها قبلت بينة كل منهما فيما يدعيه من الفصل ولا يتيح لهما بعد الاستيفاء  
 ويكون القول للمستاجر ولو اختلفا بعد استيفاء البعض تحالفوا  
 العقد فيما بقي والقول في الماضي للمستاجر ولا تحالف في الاختلاف  
 في بدل الكفاية والقول للعبد واذا اختلف الزوجان في منافع البيت  
 فالقول للزوج فيما يصلح للرجال والمرأة فيما يصلح للنساء وللزوج  
 ايضا فيما يصلح لهما سواء كان النكاح قائما ولا وفيما اذا اقاما  
 فالحكم للرجل في الجوة واللمح في المات **فصل** فمن لا يكون المودع  
 حصما وكذا المهرن والمستعبر والمستاجر والغائب اذا اشتوا ثبوت  
 من الغير الا اذا كانوا معروفين بليل او قال المدعي عصبته مني او  
 سرقته مني او قال سرق مني او قال ذواليد اتبعته من فلان الغائب  
 او قال شهوده او عن شخص لا تعرفه فان في كل ما لا تدفع المحضومة وان  
 قالوا تعرفه بوجههم دون اسمه ونسبه تدفع كما لو قال المدعي اتبعته

من

من فلان الغائب وقال ذواليد او دعيت ذك الغائب **باب**  
 يدعيه الرجلان اذا ادعيا عينا في يد ثالث واقاما البينة تقضي بينهما  
 وان ادعيا نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض لواحد منهما بل يرجع  
 الي تصديق المرأة فايتهما صدقت فهي كما اذا ارجح احدهما او سبق  
 تاريخه واذا قضي باقراره لا احد منهما اقام الاخر البينة تقضي ببنية  
 وان قضي بالبينة لا يقضي للاخر الا اذا ثبت سبق تاريخه واذا ادعيا  
 شرارشي ومن ثالث واقاما البينة يخرج ان بين احد النصف ونصف  
 الثمن وبين الزك فان تركه احدهما يجوز للاخر اخذ الكل الا اذا قضي  
 اذا ارجح احدهما او كان معه قبض فهو له وان ارجح فلان اول  
 ودعوى الشرأ اقوى من دعوى الهبة مع القبض والصدقة معه  
 وهما متساويان ولو ادعتت انه مهرها وادعي آخر الشرأ قبل  
 بينة الشرأ ولو كان رهنها وقبضا فبينة الرهن اولى اذا كانت الهبة  
 بنشر العوض ولو ادعي احدهما الشرأ من زيد والآخر من عمرو  
 وارخا وارخ احدهما فيهما سواء ولو ادعي الشرأ من رجل والآخر  
 الهبة مع القبض من غيره والثالث الارث من ابيه والرابع  
 الصدقة مع القبض من آخر واقاموا البينة تقضي بينهم ارباعا  
 ولو ارجح الخارج دعواه وارخ صاحب اليد باقدم منه كانت  
 بينة صاحب اليد اولى ولو اقاما البينة على ملك مطلق وارخ احدهما  
 فالخارج اولى ولو ادعيا ثانيا فصاحب اليد اولى وكذا اذا

القاضي بينهما



استند التنازع يستغنى بوجه المنزل الى الادراك ان استناد دابة للركوب  
فان لم يقيد بركوب فلان فلان يركب من شاء فاذا ركب احد فليس  
بعد ذلك ان يركب آخر كما اذا قيد بركوب فلان وكذلك الثوب المتنازع  
في الاطلاق والتقييد وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل ولو استند  
للحمل وعين قدره ونوعه فلم ان يحمل مثله اذا قل منه في الفرض ليس  
مستأجره يحمل القطن ان يحمل عليها مثل وزنه صديدا وان اردف الركاب  
بآخر فعطيت الدابة ضمن نصف قيمتها ولا اعتبار بالنقل وان عطيت  
بما زاد على الحمل المستعمل ضمن ما زاد اذا كان تطبيقه الدابة والا ضمن كل  
قيمتها وان هلكت بغيرها ففيها ضمن ولو جاوز بها من حمل التسمية  
ثم رد ما اليه فملك ضمن كما في العارية وان نزع سرج حمار مكنى  
فان سرج غنل المنزوع لا يضمن لو هلك وان زاد على الاول ضمن الزيادة  
وان اسرجه بالانيسر في غنله او اوكف بالحي في ضمن ولو سلك الحال طريقا  
غير ما سلكه المستأجر وهو ما سلكه الناس فملك المانع لا يضمن وان كان  
عالا يسكن يضمن كما اذا حمله في البحر فله الاجر فيها يلقه وفيه نقصان ارض  
مستأجرة لزراع فخطه لوزر عمار رطبة ولو استأجر خيلا ليجيد فوجبه  
قيمتها بدراهم فخطه قباء فهو بالخيار ان شاء ضمنه الثوب وان شاء  
اخذ القباء واعطى اوجه مثله غير زائد على درهم وكذا الوضاعة سرجا  
وقد امره بالقباء وكذا من صنع كوزا من شبيهه وقدمه بغير  
طشوب منه ————— الاجارة الفاسقة اذا فسدت

الاجارة

الاجارة لزوم ابر المنزل غير زائد على المستعمل وبقيتها ما يقيد البيع ولو استأجر  
دارا لكل شهر بكذا بنقده في شهر واحد يملك العقد وله ان يفسخ في الباقي  
الا ان يكن ————— استند التنازع الي بايها ولو ارجعها  
فمن وافقه سن الدابة فهو اولى وان فالتزما بطلت البيتان وان  
اشكل كانت بينهما ولو ادعى احدهما ملكا والاخر تناجاف بينة التنازع  
اولي وكذا في دعوى الخرجين وكل سبب للملك لا يتكرر فهو مثل  
التنازع في الحكم وان كان يتكرر فضا به للخارج وان اشكل التكرار  
يرجع الى اهل الخبرة ولو اقام البينة على الشراء من المدعي قبل  
ولو اقام البينة كل منهما على الشراء من الآخر بلنا خارج سقطت  
ويترك المدعي في يد ذي اليد ولا يترفع احد الشهادتين  
بكثرة الشهود ولو ادعى احدهما الكل والاخر النصف والعين  
في بدنا لث واقام البينة يعضي بينهما ارباعا عنده وانما ثلثا عندها  
ولو كانت في ايديها يعضي لطالب الكل ولو ادعى احدهما الغصب  
والاخر الوديعة والمدعي عند ثالث يعضي بينهما سواء فصل  
في التنازع بالايدي اذا تنازع في دابة فصاحب اليد راكمها  
دون من تعلق بليها وراكب السرج اولى من الرديف وراكبه  
مساهم حيث يحكم بينهما وصاحب حمل البعير اولى من علق كوز  
فيه ولا يس الثوب اولى من اخذ بكلمة والجالس على البساط كمن تعلق  
كرجل في يده ثوب وطرفه في يد آخر وصبي في يد رجل ان عبر عن نفسه

الركاب  
في  
الاجارة  
في  
الاجارة  
في  
الاجارة

فقد ابدى من الخارج لان نيته قامت  
على اولية ملكه فلا تثبت للخارج الا  
بالتفويض في الذخيرة الخارج عليه  
فعلا قال في التنازع او ادعى عليه  
في اليد على نيته الخارج على التنازع  
في التنازع على نيته الخارج على اليد  
او على مطلق الملك التنازع او  
ادعى المدعي او ادعى الخارج  
ادعى الخارج مطلقا او المبيع  
ادعى المدعي على ذي اليد فعلا او الغصب  
او الوديعة او الاجارة او الوضعة  
او العارية او كونهما قايما او ادعى  
الخارج فعلا مع ذلك فنيته الخارج  
او في ذمته



يعتبر قوله في حرية ولو قال أنا عبد لفلان فعبد للذي في يده  
 كما إذا لم يعتبر عن نفسه فلو ادعى الحرية بعد كبره فلا بد من البيت  
 وصاحب الجذوع على الخياط في دعواه ومن له اتصال ببيت  
 أو يضمن له عليه مزاوي وبواري ومن عليه مزاوي يكن ليس بشي  
 وإذا بلغ جذوع اهدها ثلثة يكون كمن له أكثر منها وفي أقلها  
 يحكم لها فيه موضع جذوعه وصاحب الاتصال ويضمن صاحب الجذوع  
 ويقضي بالسوية في ساحة دار وان كان أكثر بيوتها في يده اهدها  
 وفي العمار لا يقضي بالبدل اهدها ما لم يتم البيعة أو يعلم القاضي  
 في يده ولو خوفية اهدها أولين أو ثلثي فهو يده **باب**  
 دعوى النسب من ادعى نسب ولد جارية باعها فان ولدته لفلان  
 من نعتي هول فهو ابنه والحرية أم ولد له فيفسخ البيع ويرد الثمن  
 ولا يعتبر دعوة المشتري مع دعوى البائع أو بعد ما ولا تقبل دعوة  
 البائع فيما إذا جارت به لأكثر من نصف سنة إلا بتصدق المشتري  
 فقيما إذا كان لاقل من سنتين يكون الولد ابنه وأمه وأم ولد له  
 ويفسخ البيع وفيما إذا كان لأكثر من سنتين لا تغير الجارية أم ولد  
 ولا يفسخ البيع كما إذا ادعاه بعد موت الولد بخلاف ما إذا ادعاه  
 بعد موت الجارية وقبضت به لاقل من ستة أشهر حيث  
 يثبت نسبه وبأفذه البائع ويرد كل الثمن ولو كان المشتري اعتراها  
 بأفذه البائع الولد ويرد ههنا من الثمن ولو كان اعتق الولد بطلت

دعوة البائع والتدبير مثل الاعتاق ويصح دعوة نسب عبد ولد  
 عنده بعد بيعه وبيع مشتريه ويفسخ البيعة وكذا إذا كانت له أو ههنا  
 أو آخرة أو كاتب الام أو رهنها أو ذوجهام كانت الدعوى  
 بخلاف ما إذا ادعاه المشتري أو لا حيث لا يفسخ دعوة البائع بعده  
 ويثبت نسب التوأمين بثبوت نسب اهدها وإذا باع احد  
 توأمين ولداه عنده واعتقه المشتري ثم ادعى نسب الذي  
 عنده يثبت نسبهما وبطل عتق المشتري وإذا لم يكن أصل العلق  
 في ملك البائع لم يبطل عتق المشتري ويثبت نسب من في يده  
 وإذا قال بصبي هذا ابني بعد ما قال هو ابن فلان لم يثبت نسبه  
 وإن جده فلان صبي في يده ولم ينظر في تنازعائه ابن النهراني  
 وعبد المسلم يحكم بأنه ابن النهراني وأنه قروان ادعى بثبوت فامسك أو  
 امرأة ذات زوج أو دعوت بثبوت صبي فان شهدت امرأة  
 بولادته فمنها يثبت نسبه منها ومن زوجها وان كانت معتدة  
 لا يثبت الأب حتى تامة وان كانت غير مكوكة ولا معتدة يثبت منها  
 بقولها أمه ولدت من المشتري ثم استحققت قوله قربا لعمته  
 غم الأب قيمته يوم التخييم ويرجع بها على البائع ولو مات الولد  
 لا يرغم ولو ترك مالا فله ابوه ولو قتل ابوه يرغم قيمته وكذا لو قتل  
 غيره فاخذ دية كذا **كتاب** الزم الخلف ما اقرب به مجهولا أو معلوم  
 ولزم بيان المجهول وكذا إذا كان الصبي والعبد ما ذونا لهما





ولو كان العبد محجورا لا يلزمه سوى الحدود والعقاص وهو ما لا يجوز له ان ينفق  
ولا بد في بيان الجاهل ان يكون تمام القيمة ويقبل قوله في القليل والكثير  
الا ان يترتب من الموقر على ادعاه من الزيادة وفي قوله على مال  
لا يقصد فيه اقل من درهم وفي مال غنم لا يقصد في اموال الزكوة في  
اقل من نصاب ذلك المال وفي غنم مال الزكوة بعينه فتمت ولو قال اموال  
عظام بقدر ثلثه نصب ذلك المال وفي درهم كثيرة لم يصدق فيما دون العشرة  
وفي درهم فيما دون الثلثة ولو قال كذا درهم فهو درهم ولا يصدق في  
كذا درهم اقل من احد عشر درهما وفي كذا او كذا اقل من احد  
وعشرين ولو قلت كذا بغير او فاحد عشر وبواو فمائة واحد وعشرون  
وان رتب بالواو ويزاد عليه الالف وقوله على او قياسا اقارب بالدين  
ولو وصل بقوله هو وديعة يصدق وقوله غدي او معي او في بيتي او في  
كيس او في صندوق او بالامانة وقوله لمن طلب منه الالف دينارا ان يترجى  
او انقذا او اجلني بها او قد قضيتكها او قد ابرأتني او قد عفت او عفت  
على او اهلك بها عاقلان اقاربها ولو اقرب بين مؤجل وكذا الموقر في ما يصل  
لزمه حالا ويستحق على انكاره الاجل وفي قوله على مائة ودرهم يلزمه درهم  
وفي مائة وثوب يلزمه ثوب واحد وتغير المائة وفي مائة وثوبان ثوبان  
والغدير في مائة وثلاث ابواب يكون كل بابا ولو اقرب شي في ظرف  
لزمه الطرف مع الشيء الا اذا اقربا في اقل جليل حيث يلزمه الالف فقط  
وكذا الطعام في البيت وفي الافراز حاتم لزمته الحقة والغص في

وفي السيف يلزمه الفصل والعمد والمجمل وفي المجمل يلزمه العبدان والكسوف  
ولو قال له عني درهم اية عشرة او ما بين درهم اية عشرة يلزمه العشرة  
ولو قال له ما بين هذا الحائط والاصف الحائط فله ما بينهما فصل  
يقع اقوان بشي لجل ادايته بسبب صلح له مثل وقية له اوارث  
فان جاءت به امه لاقبل سنة اشده حيا واحدا او متعذرا لزمه  
وان جاءت بميت فالحال للموصي والمورث يعسم بين ورثتها ويقع  
اقواره بحمل جارية او شاة بغيره ويلزمه اقوان المهرم ولو اقرب شرط الجوار  
بطل الجوار ولزمه المال **باب الاستثناء وما في معناه** يقع  
الاستثناء في الافراز اذا كان متصلا ولم يكن المستثنى الكل اذا قال  
على الف درهم الا دينارا او الا قنبر خبطة يلزمه سوى قيمه دينارا او قنبر خبطة  
ولو قال الا ثوبا لم يقع الاستثناء ويلزمه الالف ولو قال انشاء الله متصلا  
باقواره لم يعمل باقواره ولا يقع استثناء البناء في اقوار الدار  
وكذا الغص في الحاتم والخلة في البستان ويقع استثناء ثلثها او ثلثيها  
منها ولو قال غرصة هذه الدار وبنائها وملكها قال ولو قال  
مجان العرصة ارضا فالبنا للموقر ومن قال له على الف من عن عبد  
لم يقضه فان عين العبد وصدم الموقر لزمه العبد وسليم الالف  
وان لم يعينه يلزمه الالف ان فصل قوله لم يقضه وان وصله لم يلزم  
وان عين الموقر غير عينه المقر ما عينه تعالى فان فصل المال والاوقار  
ولو قال ابتعت منه ثوبا ولم يقضه يصدق بميمنه ولو بين وهو

باب بفتح باء زقار زقار  
استثناء او بفتح باء زقار زقار  
فصله

الالف عليه



يكون من ثمن الحر والخزير لا يلتفت الي قوله ولو قال له علي الف دينار  
 متاع او من قرض هي زبوف او نهرة او رصاص او ستوفة  
 او الا ان زبوف وقال المقر له حيا ولو لم يمت الجيا وصدق في قوله  
 هي زبوف او نهرة بعد اقراره بالوديعة او بغيرها وفي قوله هي ستوفة  
 او رصاص ان وصل ولو جاء بثوب معيب بعد اقراره بالغيب  
 يصدق مع يمينه ويضمن لو قال اخذتها وديعة فمكنت فقال خصمه بل اخذتها غيبا  
 ولم يضمن لو قال او دعيتها فمكنت وقال الا فغيبتها ولو قال اخذتها  
 منك وديعة وقال لا فلا بل فرضا يكون القول للمكسر **باب**  
 اقرار المريض ولو اقر رجل بعين او دين في مرض موته لا يعتبر في حق الثأر  
 الثابت ديونهم بالبيينة ويعتبر في حق الورثة حتى لو فصل نسي  
 من الشركة من ديون الغرماء باخذ المقر له ما اقر له من جميع باقي  
 ولا باخذ شيئا مع الغرماء واقراره لو انه لا يجوز بدون تجويز  
 بقية الورثة وبطل اقراره لاجنبي اذا قال هو ابني ونبت  
 نبت بخلاف ما اقر لاجنبي ثم تزوجها ولو اقر لملققة ثلث في مرضه بدين  
 فلها الاقل منه ومن الميراث ويصح اقراره بالنسب اذا كان الولد  
 يولد لملققة ولم يكن له نسب مع وف وصدق المقر لو كان مومرا عن نفسه  
 وكذا يصح بالوالدين والزوجة والمولي اذا صدقوا المقر  
 ويصح التصديق بعد الموت في النسب والزوجة وفيما يحمل النسب  
 على الغير لا قبل اقراره في نبوته وتجويزه في الارث كمن اقر باطلاق بابيه

حيث

حيث يصح في العتق ولا يرجع عليه بالنسب **كتاب الصلح**  
 صلح الصلح بانواعه الثلثة فان كان عن اقرار ان كان عن مال بمال اعتبر  
 بالبيع فمجي في الشفعة ويبرء البديل بالعيب ثبت فيه خيار الشطر والرؤية  
 ويفسده جهالة البديل وان كان بمنفعة يعتبر بالاجارة فيلزم تعيين المدة  
 وتبطل بموت احدكما وان كان عن انكار او سكوت يكون معاوضة  
 في حق المدعي واخذاء اليمين وقطع الخصومة في حق المدعي عليه وفيما اذا كان  
 القيل عن اقرار اذا استحق البديل كلاً او بعضا رجع المدعي بكل المصالح  
 عنه او بعضه واذا استحق المتنازع فيه كلاً او بعضا رجع المدعي عليه  
 بالبديل كلاً او بعضا وفيما اذا كان عن انكار او سكوت يبرء المدعي  
 البديل كلاً او بعضا وفيما اذا كان عن انكار او سكوت يبرء المدعي  
 ويكون على خصومه مع المستحق وفي استحقاق البديل يرجع الى الدعوى كلاً  
 او بعضا وهكذا البديل قبل التسليم كما استحقاقه في الفصلين ولو ضلح  
 عن حق غير يمين من دار ثم استحق بعضها لم يبرء شيئا من العوض ولو صالح  
 عن دعواها على قطعة منها لم يبرء الا ان يبرء عليها ما دهمها او بذكر البراءة  
 عن دعوى الباقية **فصل** وجاز القيل عن دعوى الاموال  
 والمنافع وعن الجنات عدا او خطا في النفس ما دونها وعن دعوى الكساح  
 على امرأة او على رجل على رواية ولو صالح عن دعوى عبد على مال  
 بعد انكاره يجوز بلا دلاء ولا يجوز صلح الماذون له عن نواقل  
 رجلا على خلاف صلح عن عبده اذا قتله عمدا وكذا الا يجوز عن دعوى

في قوله او بعضا  
 عبارة في البديل كلاً او بعضا  
 ان يكون المدعي



جدد ولا عن دعوى المرأة نسب له ولا عن اشرع الجناح الى الطريق  
 ولا عن حق الشفعة ولا عن الكفالة بالنفس ولو صالح على قيمة معلومة  
 بعد استهلاكه على اكثر من قيمة فالفضل باطل كما في الفصل من الدين  
 على اكثر منها وكما حد شرعي بعد عتق نفيه فصالح عن نفيه الا فر  
 على اكثر من نصف قيمته بخلاف لو صالح على عوض حيث يجوز  
 باب التبرع به والتوكيل والوكيل بالصلح اذا صالح لا يطالب  
 بالبذل فيما يكون استغاثا كدم العمد واخذ بعض الدين الا ان يضمنه  
 ويطالب به فيما يكون معاوضة كمال مال آخر ولو صالح فهو لحي  
 بمال ولم يضمنه لم يتم الصلح بل يوقف ولو ضمنه بعه وبيع وكذا اقول  
 على النفي هذه او على عبدي هذا او صالح على النفي وسلمها او قال  
 على هذه الالف او على هذه الالف او على هذه العبد وباركتم السلام  
 وان استخفت الالف او العبد او وجدها غيب فوداخ لا يطالب  
 المصالح بشئ بخلاف صلح بالنفي استخفت او وجدت زيوفا بعد ضمانها  
 ودفعها اليه حيث يطالب بها المصالح باب الصلح عن اليدين  
 لو صالح عن النفي جياذ على فسماته زيوفا او على النفي مؤجلة جاز  
 ولا يجوز صلحا على دنانير مؤجلة وكذا الاجور عن النفي مؤجلة على فسماته  
 حالية وعن النفي سود على فسماته يقين ويصح عن النفي درهم وثمانية  
 دينار على مائة درهم حالية او مؤجلة ولو قال من له على افر النفي درهم  
 اذ اتي منها غدا فسماته على انك برى من الفضل ببار ان فعل

والا

والا لا يبرأ كما لو صرح بانك ان لم يدفعها غدا فهي عليك وبرا مطلقا فيما  
 اذا قال ابرأ انك عن فسماته مني على ان تعطني الفسماته غدا وفيما اذا  
 قال اذ اتي فسماته على انك برى من الفضل ولا يبرأ مطلقا فيما اذا  
 قال ان ادتيث او اذا ادتيث او متي ادتيث الى فسماته فان  
 برى من الفضل ولو قال من عليه الالف شر الالف لكانت باهتة وتؤخر  
 او تخط عنها ففعل جاز فصل في الدين المشترك لو صلح اهل الشريكين  
 عن نفيه من دين مشترك على ثوب فشرى به من ان يطلبت نفيه  
 من المديون وبين ان باء خذ نصف ذلك الثوب الا ان يضمن  
 له شرى به ربع الدين واذا استوفى اهدما حقه او بعضه شاركه الا فر  
 في المقبوض ان شاء فيرجع على الغرم بالباقي وان شاء يبيع الغرم  
 حصته ولو اشترى بنفيه عينا يضمنه الا فر ربع الدين ان لم يبيع الغرم  
 فلو نوي ما على الغرم شارك القابض فيما قبض ولو ابرأ اهدما الله  
 عن نفيه او يزوج به او وقعت المفاضة بدين كان له عليه  
 او صالح عليه في جنابة العمد لم يرجع عليه الشريك ولو غصب قايح  
 المديون او اشتراه فاسدا او افرقه يرجع شره عليه ولا يجوز  
 صلح اهدما عن نفيه من سلم مشترك على حصته من رأس المال  
 بلا اجارة الا فر فصل في الخارج اذا كانت تركه الميت  
 عتارا او عروضا فاخرج الورثة بعضهم منها بمال صلح وكذا اذا كانت  
 ذهبا فاعطوه فضة او بالعكس وان كانت ذهبا وفضة وغير ذلك



فاعطى عرضا وذهبها او فضة جازوان اعطوه ذهبا او فضة  
 لا يجوز الا ان يكون ما اعطى اكثر من حقه من ذلك الجنس لا يجوز  
 ان يصالح شي وعلم ان يكون دين المبت على الناس لهم ويجوز  
 ان يبرأ الغنم من نهيبة ويجعلوا قضاء حقه من الدين تبرعا او  
 يوفوه مقدار نهيبة من الدين ويصالح غنما واره وهو كمالهم  
 على الغنم ولو كانت اعيان الزكاة مجهولة فصالح على مكيل او مؤ  
 فان علم ان ليس فيها مكيل او موزون يجوز الصلح وان لم يعلم  
 قبل يجوز ولا يجوز الصلح والقسم اذا كان على المبت دين مستوفى  
 وان لم يكن مستوفى فلا يصالح قبل قضاء كتاب المضاربة  
 يتعقد على الشركة بمال وعمل والمال مائة عند المضارب وهو  
 وكيل في التصرف شرعا في الزرع واذا فسدت العقد بغير اجير واذا تعدي  
 بغير غاصبا ولا تفقح الا بمال تفقح به الشرك ولا يجوز بالعوض والمكيل والموزون  
 الا ان يقول رب المال نعم واعلم ثمنه المضاربة ولو وكله بقبض ما عليه  
 فلان وعمله به مضاربة جاز بخلاف امره بان يعمل المضارب ما عليه  
 من الدين ولا بد من شيوخ الزرع فيها حتى لو سمي لاحدهما حصة درهم  
 وزيد على الشركة عشرة اعم فسدت وبفسد ايضا كل شرط يوجب  
 جهالة في الزرع وكذا شرط العمل على رب المال واذا صحت مطلقة  
 ببيع المضارب ونشري ويوكل لورب المال او شر من فلان  
 او وقت له وقتا ويودع ويضفع ويسافر ويبرهن ويرأس ويس

في المضاربة  
 في المضاربة  
 في المضاربة

له ان يضارب او يخلط مالها بمال غيره الا باذن المالك او يقول  
 أعلن شرابك وليس الاقار والتهرات بدون صريح الاذن وان خص  
 التصرف له بجهة او بلد او سلعة ليس ان يتجوز ما فان قالوا به  
 الزرع له ويضمن المال وليس ان يشتري من يعتقد على المالك ولا من  
 يحق عليه ان كان في المال ربح فان فعل كان له وضمن المال ولو زاد  
 قيمته بعد الشراء وحصل الزرع غرق نعمة ولم يضمن المال ويسعى العبد  
 في نصيب المال ولو وطئ المضارب جارية اشتراها فولدت ولدا  
 يساوي قيمته قيمتها فاعقها المضارب لم يجز ولو ادعى شبهة صححت الدعوى  
 ولم يتعقد ثم اذا زادت قيمة الولد بنقد الدعوى ويغير اثم ولد له  
 ويضمن نصف قيمته للمالك المالك يستعي الولد قيمته ونصف ما زاد  
 عليها ان لم يعتقد **باب المضاربة** المضارب يدفع المضارب المال  
 بلا اذن وعمل به الثاني فالمالك يضمن ايتها شاء فان ضمن الاول  
 صحى مضاربه وكذا انصح اذا ضمن الثاني ورجع هو على الاول بالعقد  
 ويطلب الرجوع للثاني لا الاول وكذا لو هلك المال بضمنه ايا شاء ويرجع  
 الثاني على الاول ان ضمن واذا فسدت المضاربة لم يضمن الاول  
 ولو دفعه المضارب بالنصف الى الثاني بالثلث باذن المالك وقد  
 قال للاول علي ان مازق الله بيننا بالنصف فنصف الزرع للمالك  
 وثلاثة للثاني وسدسه للاول ولا شيء له ان كان دفعه بالنصف  
 ويضمن السدس للثاني ان كان دفعه بالثلثين وان كان قال علي ما



رزق كل الله او قال فاربحت من شيء فلان في الثلث والباقي بين الاول  
 والمالك نصفان ويقع شرط العمل على عبده او عند المضارب فحقته من الربح  
 يكون لمولاه ان لم يكن عليه دين ويطلب العقد بموت احدهما وبارتداد  
 المالك في طوقه به الحرب دون ارتداد المضارب ولو غزل ولم يعلم بغزله  
 فهو على نفسه وان علمه وفي المال عروض فلان يبيعها فلا يجوز ان يتردد  
 بينهما شيئا واذا كان المال دنانير ورأس المال درهم فلان يستبدلها بها  
 وبالعكس وان بيع المال ثم اختلفا في المضارب على تقاضي الديون على  
 الناس كالبيع والسمار وان لم يبرح لم يجز وبكل المالك للاقتضا  
 ك يبر الوكيل بعد الغزل والهالك يهرق الى الربح بقدر ما هلك  
 بخلاف ما اذا اقتسماه ونسخ العقد فملك المال حيث لا يرد  
 المضارب **فصل في فاعل المضارب** له ان يبيع بقدر ونسبة  
 الى اجل معروف وان يقر الثمن وان يقبل الحوالة على الكسب والاعسر  
 وليس له ان يزوج عبدا ولا امته من ماله ونفقته بالمتعارف وكذا  
 وركوبه وعلف دابته في المال في السور دون المهر ولا استكراء  
 الدابة وشراؤها واستكراء السلعة لاشترائها من المال ولو قدم  
 وقدم في نفسه يردده الى المال وان بايات هبله في ماله اذا غدا  
 منه بنفقة من مال نفسه كذا وبه وبما غرت المال ما انفق واذا ربح  
 المال يقيم ما انفق على المتاع الثمن ويقوز تمام على كذا ولا يحسب  
 ما انفق على نفسه ولو قصر الثوب او حمله باجر من ماله وقدر قبل الغزل

برايك

برأيك يكون متبرعا ولو صيغة امر يكون شره كما زاد بالبيع بعد ما اخذ  
 حقه البيع **فصل في المشتري** بالبيع شيئا فباعه بالدين فاشترى  
 بها عبدا فله كما قبل تسليمها الى البائع فالمضارب يضمنهما ويخرج  
 على رب المال بالبيع ونقصه مائة ويكون العبد بينهما ارباعا ربعه  
 للمضارب وثلثه اربعة للمضاربة ويربعه على الدين اذا قيل  
 عند المضاربة خطأ وفي بيعه ربعه يرد بانه على قدر حقه ما يخرج العبد  
 عن المضاربة **فصل في المضارب** لو اختلفا في قدر رأس المال فالقول  
 للمضارب وفي قدر الربح يكون لرب المال كما اذا قال رب المال  
 هو بضاعة او وديعة وقال المضارب مضاربة او قرض وكذا اذا  
 ادعى كل منهما نوعا من التجارة والقول للمضارب فيما اذا ادعى  
 الاطلاق ويدعي المالك التقييد بنوع وبتينة الوقت الاخر او لي  
 فيما وقتا **فصل في الامانة** هي امانة عند المودع لم يضمن  
 ان يهلك بل اتعده منه ويحفظ بنفسه ومن في عياله ويحفظها بغيرهم  
 تعد الا اذا خاف الحق او الوقف فوضع في مكان مأمون ولو اودعها  
 او جسر بها بعد ما طلب صاحبها قارعا على التسليم او فلفها بماله  
 حتى لا يتيمن او انفق بعضها ثم ترد مثل فلفه بالباقي او جدها عند  
 طلب صاحبها يضمن بخلاف ما لو جدها عند غيره واذا تعدي فيها  
 ثم ازال التعدي زال الضمان كما اذا اختلطت بماله من غير ضيقه  
 حيث لا يضمن ويكون شره بالمودع وله ان يسافر بها الا اذا نهاه



صاحبها عنها او استأجره للحفاظ وليس ان يدفع نهيها <sup>المودع</sup>  
 اليه اذ لم يحضر الآخر ولو حفظها احد المودعين باذن الآخر جاز سوا  
 قبلت القسمة او لا ونهيته عن الدفع الى من لا بد منه في حفظها لغو  
 كما اذا عين الحفاظ هذا البيت من دار الا اذا اوتيت بيوتها  
 فخلد بخلاف تعيين الدار فانه مقيد **كتاب العارية**  
 هي عليك منفعة بلا عوض وتصح بقواعرك هذا او اطعمتك ارضي  
 هذه وقوله مختك فوسى وحملك عليه اذ لم يرد بها الهبة وقوله  
 اخذ منك عبدي وداري لك سني والمخير ان يرجع عنها متى شاء ولا ضمان  
 فيها بلا تعد ليس بغير ان يوافقها وله ان يعيرها اذ لم يختلف باختلاف  
 المستعمل وان يتفع بها مطلقا اذ لم يبين المنفعة والوقت  
 واذا عينها او احدهما لم يجاوز القيد واذا استعار ارضا  
 لبني فيها او يوسع فللمؤجر ان يسترد ما وبكافة قلع البناء والنوس  
 متى شاء ولا يضمن نقصان البناء والنوس ان لم يوقرها وان كان  
 وقرها يضمنه ان قلع قبل الوقت وفي الراعي لا يافد ما حتى يحصد الزرع  
 وقت او لم يوقت واجرة رده على المستعير ولو رده اية مستعارة  
 الى اصطلح مالها او عبدا مستعارا الى دار ما كره او ردها بعبد  
 او اجيره او بعبد مالها او اجيره ملكا يضمنها بخلاف الغصب  
 والوديعة فان فيها لا بد من التمسك بما في الرد مع اجنبي وفيما  
 كانت العارية ذات قيمة غالبة **كتاب الهبة**

الهبة

الهبة تصح بايجاب وقبول ولا بد فيها من قبض في المجلس او خارجة  
 بالاذن والغاظها وهبت تجلت او اعطيت اطعمتك هذا الطعام  
 جعلت لك هذا الثوب اعطتك هذا الشيء وحملتك على هذه  
 الدابة كسوتك هذا الثوب شيوع الموهوب له يمنع القبض  
 وان كان شريكه الا اذا كان مما لا يقسم وان وهبت ثوبا لم قسمه  
 وسلم يكون جائزا ولا يجوز هبة الدقيق في الخنطة والدهن في التسميم  
 وان طحن وسلم وكذا السم في اللبن وهبت اللبن في الفرع  
 والقصوف على طر الغنم والشجر على الارض والثمر في الشجر بمنزلة  
 المشاع حتى لو خلع وسلم يجوز ولا حاجة فيها الى قبض حديد  
 كما في هبة الاب لابنه الصغير اذا كان الموهوب في يده واذا وهبت  
 اجنبي يتم قبضه به وان كان يتيم يتم قبضه وليه وتقبض  
 بعوله ان لم يكن له وصي وان كان فالتقبض له سواء هو الوهاب  
 او لا ويجوز قبض الصغير نفسه اذا كان عاقلا ويجوز قبض الصغير  
 فيما وهب لهما اذا كان بعد الزمان ويجوز هبة اثنين من واحد  
 لاهبة واحد من اثنين سواء صرح بالابفاض او لا **فصل**  
 ويجوز الرجوع في الهبة الا ان يمنع مانع وهو العوض وموت  
 احد العاقدين والزوجية والقوابة المحرمة وهكذا الموهوب  
 وفروجه عن كل الموهول والزيادة المنفصلة فيه وان استحق العوض  
 كله ان يرجع في هبته لان استحق بعضه وان استحق الموهوب



كلًا او بعضًا في العوض كذلك ان عوض عن بعض الموهوب ان يرجع  
 عن البعض الآخر ولا رجوع الا بالتراضي او بقضاء القاضي ولو ضمنه المشتري  
 فما اذا تلف عنده لم يرجع على الواهب ان لم يعوضه واليه ينسحب العوض  
 يعتبر به ابتداءً وبيعاً انما حتى يعتبر شرطاً لها ولا يبطل  
 الهبة بالشروط الفاسدة كالنكاح والخلع والصلح عن دم عند خلاف  
 البيع والاجارة والرقن ولا يبطلها تدبيره ولو شرط ان يرد ما عليه  
 او يذبح ما او يعقل ما او يستولد ما او يهب شيئاً على ان يرد عياله  
 منه او يعوضه عنه بالهبة جائزة والشرط باطل وهبته الدين ممن  
 عليه الدين ابرأ لا يتوقف على القول ويرتد بالرد وقد مر حكمه  
 في القيل والعمرى جائزة والرقن باطل والصدقة كالهبة في الحكم  
 الا انه لا رجوع فيها سواء كان على فقير او غني كما في الهبة لفقير  
**كتاب الاجارة** هي عقد على المنفعة بعوض ولا تصح الا بان تعلم  
 المنفعة والاجرة والمدة ويستحق الاجرة بالتجيل او بشرط او بتكليف  
 استيفاء المنفعة ولو غلبت استجارته غلبت تسقط الاجرة بقدر  
 الغلب كما في انقطاع ماء الوقي وماء الحمام وبموج الدار والديكوان ان  
 يطالب بالاجرة كل يوم وللمكاري في كل مرفقة وليس للحيطة والعصار  
 ومثلها ان يطالب به قبل تمام عمله ولا يتم عمل الجواز قبل اخراج الحمار  
 من الثور ولا عمل الطبايح قبل الوقوف ولا عمل اللبان قبل اقامة اللبان  
 ومن لم اثر عمله كالقصار والصبان فله ان يجلس لا يستيفاء

اجرة  
 لا اولى له بالمعام  
 وهو اقامة المعام

في اجارة العبد  
 في اجارة العبد  
 في اجارة العبد

اجرة بخلاف خلافه كالحال والملاح وغسل الثوب كحله وللصانع ان  
 يستاجر غيره للعمل الا اذا شرط عمل نفسه ولو استاجر رجلاً ليحج بهياله  
 من البصرة وقد عدوه فحجاً ببعضه لغوث بعضه فله اجرة بحجابه  
 ولا اجرة له ان ذهب بكتابه الى فلان ليحج بجوابه فلم يحج به حجتاً  
 وكذا ان ذهب بطعام اليه فوجده هناك ميتاً فرده **باب**  
 ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز اذا استاجر داراً او حانوتاً للسكنى  
 فله ان يعمل فيه كل عمل لا يضر بالبناء ويضر بالشرب والطريق في  
 اجارة الارض بذراعة ولا بد في جواز اجارتها تسمية ما يزرع فيها  
 واجارتها للبناء والغرس فيها جائزة اذا بنيت مدتها ثم اذا انقضت  
 لزمت فلعمري الا ان يختار صاحبها ان يغرم للمستاجر قيمتها تعلق  
 بخلاف انقصاء مدة الاجارة في الزرع حيث ينبغي باجر المثل  
 الى الادراك ان استاجر دابة للركوب فان لم يقيد بركوب فلان  
 فله ان يركب من شاء فاذا اركب احد اقله لم يعد ذلك ان يركب  
 كما اذا قيد بركوب فلان وكذلك الثوب استاجر في الاطلاق  
 والتقييد وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل ولو استاجر الحمار  
 وعين قدره ونوعه فلان يحمل مثله اذا قل منه في الضر وليس  
 مستاجر ما يحمل العطن ان يحمل على ما مثل وزنه حديد او ان اردف  
 اركاباً بأخر فعطيت الدابة ضمن نصف قيمتها ولا اعتبار بالثقل  
 وان عطيت بما زاد على الحمل المستعمل ضمن ما زاد اذا كان ثقله



الدابة والايمن كل قيمها وان هلك بكنها او ضربها يمين ولو  
جاوزها من محل التسمية ثم ردا اليه فمكنت يمين كما في العارية  
وان نزع سرج عمار يكتري به فانسج عتق المنزوع لا يضمن لو  
هلك وان زاد على الاول يضمن الزيادة وان اسرجه بما لا يسج  
بمثله او كلف بالمخاف يضمن ولو سلك الحمار طرعا غير مسلكه المتعار  
وهو مما سلكه الناس فمكنت المتعار لا يضمن وان كان مما لا يسلكه يضمن  
كما اذا حمل في البحر فله الاجر فيها ان يلقه وضمن نعمان ارض متباعدة  
لزراع عظيم لو زرعها رطبته ولو استاجر فباطا ليخط ثوبه قميصا  
بدرهم في طقبا فهو بالخيار ان شاء فمكنت الثوب وان شاء  
اخذ القباء واعطى اجر مثله غير زائد على درهم وكذا الوفاط سراويل  
وقد امره بالقباء وكذا امن صنع كوز امن شبة وقدام من غير  
طسرت به **باب** الاجارة الفاسدة اذا فسدت الاجارة  
لزم اجر المثل غير زائد على المسمى ونفسه ما يفسد البيع ولو استاجر  
دارا لكل شريكه ان يعقد في شهر واحد يلى العقد وله ان يسخ  
في البلية الا ان يسكن من الاجرة ساعة وان سمي الشهرود في  
على ما عقد من المدة ويندأ بما يلى العقد ان لم يتم اول المدة وجاز  
اجر الحتام كالحمام ولا يجوز على انزاء النخل ولا على المغصية كالفناء  
والنوع ويجوز على تعليم القرآن ومثله ولا يجوز اجارة المشاع  
الامن شريكه بحله حصته وطوال الشيوخ لا يفر كما اذا اجر من ملين

وجاز استجار الطائر بجر مستى وبطعامها وكسوتها سميا ولا  
فعلها اصلاح ما به حاجة الرضيع ولا يمنع زوجهما من وطئها  
ولو قبلت فلولي الرضيع ان يفسخ العقد كما اذا امرضت  
ولا يستحق الاجر ان ارضعته لبن شاة في المدة ويفسد الاجارة  
في قنير الطمان وما بعناه وهو ان يستاجر ثورا يطين له حنطة  
بقنير من دقيقه ونسج ثوب من غزله بالنصف وامثاله في معا  
ولا يجب الاجر فيمن استاجر رجلا لحمل طعام مشترك بينهما وكذا كل  
عمل في مشترك بينهما كحرى النهر المشترك وكرب الارض المشترك  
ولو استاجره ليخزله هذا الدقيق بدرهم في اليوم جاز وكذا  
اذا قال اليوم ولا يجوز اجارة ارض لزارعة بزارعة ارض  
وكذا السكنى بالسكنى والركوب بالركوب واللبس باللبس  
واذا فسدت الاجارة لجها لم العمل ان ارتفعت الجها لم يجر  
عمل او تعين له اياه انقلبت جاز كما اذا استاجر ارقيا  
ولم يتم انه يزرعها او لم يتم نوعها ثم زرعها ونفت المدة او اذا  
حماز الى بلد ولم يتم ما يحل عليه ثم حمل عليه ما حمل الناس فبلغ  
اي ذلك البلد يجب المكتم ولو اختلفا قبل ذلك تنسخ الاجارة  
لفا **باب** ضمان الاجير الاجير المشترك وهو الذي  
لا يستحق الاجر حتى يفرغ من عمله في لا يضمن ما تلف عنده من غير  
صنعه واذا تلف بفعله يضمن كتحرق الثوب من دق الفشار



ولو عرف السبعة من مديها يضمن ما فيها سوى الآدمي وكذا في الذئب  
 اذا هلك سوقها او قودها ولو هلك المتاع في بعض الطريق يؤول  
 الحال انقطاع جملته فان شأضمنه قيمته في مكان الحمل بلا اجر وان  
 شاء ضمنه في مكان الهلاك واعطى اجرة حتى لا يضمن القصار  
 وانما لم يجرى تجاوز الموضع المعقود فيما عطف من ذلك الاجرة  
 وهو الذي يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل ولا يضمن  
 ما تلف عنده ولو يعمل **فصل** الاجارة بين غلب احد الشريطين  
 اذا قال المتاجر ان فعلت هكذا افدركم وان فعلت كذا افدركم  
 جاز فيما العليلين فعل حتى اجرتهم وكذا اذا اختير بين دارين باجرتين  
 يجوز ايضا اذا اختير بين ثلثة اشياء لا بين اربعة ولو قال ان  
 خطئة اليوم فديهم وان خطئة غدا فبنصفه فان خاط اليوم  
 فله المسمى وان فعل غدا او بعد غدا فله اجر مثله غير زائد على نصف  
 درهم ويجوز التخيير في سكون دكان حداد او عطار او سكون  
 بيت نراز او قصارا باجرتين مختلفتين وكذا في ركوب  
 الدابة الى الجيرة والى الفارسية او حمل الشعير عليها او الخطئة  
 فالتماثل فعل يستحق اجرة **باب** من استاجر عبد الخدم لا يفرق  
 الا باشرط ولا يستر المتاجر ما جله من اجرة عبد محجور اذا  
 بلا اذن مولاه ولو اجر العبد المقتوب نفسه واخذ الغاصب  
 الاجر ان كان قائما ياخذ المولى وان كان مالا لا يضمن الغاصب

ويجوز

ويجوز قبض العبد الاجر ولو استاجر مدين الشهرين شهر ا  
 بحنة وشرا عشرة تكون الحنة شهرين العقد والعشرة  
 للثا ولو عكس الكلام تكون العشرة للاول منهما ولو قال المتاجر  
 اتق او مرض في اول المدة وقال المولى بل في آخرها فالقول  
 للمتاجر وان جاء به صحيحا يكون القول للموخر فيكم الحال كما  
 في ماء الطاهونة جربا وانقطاعا ولو اختلفا فقال المتاجر امرتك  
 ان تعمل ثوبه قباء او نصفه امر وقال الاجير بل قميصا او صغورا  
 فالقول للمتاجر وان حلقه ضمن الحياط والعبيد ثوبه ان شاء  
 وان شاء اخذه معمولا واعطى اجر مثله ولو قال غلته بلا اجر  
 وقال الاجير بل باجر فالقول له صاحب الثوب **باب**  
 وتفسح الاجارة بعيب نقر بالمنفعة واذا استوفى المتاجر  
 يلزمه الاجر بقدر ما استوفى وان ازال المواجه العيب سقطت  
 المتاجر وكذا ينفسخ موت احد العاقدين اذا كان العقد ينفسخ  
 وكذا ينفسخ بالاخذار كسكون وجع القرس في اجارة الحداد  
 لقلعه واقتلاع الوليمة في اجارة الطبايح لها وذناب المتاجر  
 في اجارة الدكان للتجارة وركوب الدين على المواجر ولزوم  
 بيع ما اجر ولا حاجة الى القضاء بالنفس فيما طر العجز بخلاف  
 ما يظهر ولو استاجر دابة للسفر بماله منه او مرض يكون غدا  
 بخلاف ما به الكمار او مرض ولو استاجر غلاما ليعمل



في صنعة ثم افسس فتر كما يكون عذر ان كان العمل عالم والا لا يكون  
عذر كما اذا ترك تلك الصنعة وشرع في اخرى بخلاف ما اذا استأجر  
مكائنا الخياطة فتر كما واشتغل بعمل اخر حيث يجعل عذرا وسفر  
مستأجر العقار عذر لا سفر المأجر **كتاب المكاتب**  
الكتابة تعتقد بايجاب وقبول على مشروط سواء كان عالما او غلاما  
او متجما ويعتق المكاتب بادائه وكذا اذا كوتب على خدمته  
مشروطا وتعتبر ايضا من الصغار اذا كان عاقلا واذا احتج خرج  
المكاتب من يد المولى فيملك البيع ولو بالحيابة والنشر والسفر  
وان ناه المولى ولو وطئ مكاتبته لزمت العتق ولو جنى عليها  
او على ولده ما لزمته الحيابة وان اتلف ماله لا يغم ولا يخرج من  
ملكه فيعتق باعقافه ويصح تبديره ولوردا لارق بسقوط  
الدين عنه **فصل** وبفسد كتابة المسلم على غير او غير زوج  
قيمة المكاتب لكن اذا ادب قيمته او لم يعتق وبفسد ايضا  
اذا كانت على شيء بعينه لغيره لكن اذا اجازة صاحبها ومكته  
المكاتب فاذا اعتق ويصح اذا كانت على الدراهم والدينار  
بغيره فيجب ثلها وكذا يصح اذا كانت على حيوان معلوم الجنس  
دون الوصف كما يوصف بخلاف فحشته جهالة كالشوا والذئابة  
وبفسد ايضا اذا كانت على شيء بغيره وكذا يصح ان يكاتب  
النمراني عبده الكافر على غير او غير نير فان اسلم احدهما

قبل الاداء

قبل الاداء يلزم قيمتها اذا كانا غير عتيقين فان قبضهما المولى  
يعتق العبد **باب** ما يجوز للمكاتب يجوز شرأه وبيعه  
وان كان للحيابة بالحيابة وان يسافر وان شرط ان لا يخرج ولا  
يجوز ان يزوجه الا باذن مولاه ويجوز ان يزوجه امته لا عبده وكذا لا يجوز  
ان لا يعتقه ولو على مال ويجوز ان يكاتبه فان ادب العبد قبل فلولاه  
مولاه والا فلا ويجوز ان يكاتب شي سيرا لا بكثرة ولو على عوض وكذا لا يجوز  
ان يتوفى او يتكفل واما المأذون له فلا يجوز له شيء مما ذكر وكذا المكاتب  
والشريك معاومة وغنا بخلاف الاب والوصي فانهما في رفق الصغير  
كالمكاتب **فصل** اذا ملك المكاتب افسد وفرعه وماله كماله  
ويكون كسرها بخلاف ذي رحم محرم منه بلا ولاء واذا ملك ام ولده  
معتمتع ببيعها وان ولد مكاتب من امته يدخل في كتابته وكذا ولد المكاتب  
واذا كوتب الزوجان يدخل الولد في كتابته امته ويكون كسبه لها  
واذا تزوج مكاتب او عبدا امرأة على طهرها فرة واستحققت بعد ما  
ولدت فولد ما رقيق ياخذ المستحق واذا استحققت مملوكة الموطوءة  
تؤخذ العتق حال الكتابة وفي مكوثه الموطوءة تؤخذ بعد ما يعتق  
**فصل** اذا ولدت المكاتبه من مولا ما يكون ولدها قرا وخير  
بين ان تكون مكاتبته وان تكون ام ولد فان مات مولا ما تعتق  
تجائلا وان مفت على كتابها تأخذ العتق من مولا ما وان ماتت هي  
فتر كما تعرف الي بدل كتابتها فان بقي منها فترت ولده ولو ولدت



افرم يلزم المولي بلا دحوة وسع اتمها في كتابها وسعي بدلها بموتها  
 وان مات المولي بعد هذا الولد يعتق مجاناً ويجوز كتابة ام الوفا  
 ادب البدل يعتق بادائه وان مات المولي قبل الادب يعتق مجاناً  
 ويكون كسرها لها كاولادها وكذا يجوز كتابة المدبر فان مات مولاه  
 قبل اداء البدل تعتق من الثلث الا ان لا يكون له مال سواه فيسعي الاقل  
 من ثلثي قيمته ومن كل بدل للكتابة ويحسب ما ادب ان كان ادب وكذا  
 يصح تدبير المكاتب الا انه اذا مات المولي قبل اداء البدل والامات  
 لم يغير سعي في الاقل من ثلثي القيمة ومن ثلثي البدل وكذا يجوز اعطاء  
 قسطن بدل للكتابة ويكون كل كسبه ويجوز صلح دينه للموكل  
 باقل معجل بخلاف مثله في الموكل مكاتب الغير واذا كاتب المريض عبده  
 على مال لي سنة ومات ولا مال له غيره فان لم يجد الورثة التاجيل  
 وقيمتة اقل من البدل فانه يؤدى ثلثي البدل حالاً والباقي اياه  
 او يرد رقيقاً وان كانت قيمته اكثر من البدل يؤدى ثلثي القيمة  
 حالاً او يرد رقيقاً **باب** اذا كاتب رجل عن عبد على مال قيل  
 مولاه فان اجاز العبد يكون مكاتباً وان ادب الرجل البدل  
 يعتق العبد علق العتق على ادائه او لا ولا يرجع على العبد وان  
 كاتب العبد على نفسه وعن عبده افرمولاه يجوز بلا قبول لافها  
 ادب عتقا ويجوز المولي على القبول ولا يرجع من ادب على عبده  
 وليس للمولي ان يأخذ غير العاقدة وكذا الامه اذا كاتبته عن

نفسها

نفسها وولدها الصغير **باب** كتابة الرقيق المشترك الكتابة  
 لا يتجوز كالعتق فان كاتب احد الشريكين حصته من عبده باذن  
 صاحبه يكون كله مكاتباً بينهما وما قبض من يد لها يكون انصافاً بينهما  
 سواء عجز او لم يعجز ولو كاتبها جاريتهما المشتركة فوطها احداهما فولد  
 وادعى الولد لا يثبت نسب الولد منه وتغير كتابتها ام ولد له فان وطها  
 شريكه فولدت وادعى الولد لا يثبت نسبه منه ويكون تابعاً لانه يلزم  
 جميع العقولها وعلى الاول نصف عتق ونصف قيمتها مكاتبته لشريكه  
 وعلى كل البدل للاول ولو عجزت وردت الى الردة الى الرق ترد العتق  
 الى المولي وان كان لم يطها الثاني ولكن دبها ثم عجزت بطل التدبير هي  
 ام ولد للاول فيضمن نصف قيمتها ونصف عتق الثاني وان كاتبها  
 ثم اعتقها احداهما فان عجزت يضمن للعتق مائة نصف قيمتها لشريكه  
 وان كان معسر استقر له واما قبل العجز فيضمن قيمتها مكاتبته ان كان  
 موسراً وتسعي تلك القيمة ان كان معسراً **باب** موت المكاتب  
 وعجزه تفسخ الكتابة بالتراضي مطلقاً وبغضاً والراضي اذا عجز عن  
 لكن لا يعمل القاضي بتجيزه اذا برجي حصوله بثلاثة ايام ويعود  
 الى الرق ويكون في يده لمولاه ولو مات وترك مالا يفي ما عليه  
 ويحكم بعقده وعتق اولاده ويورث ما بقي من دينه وان لم يترك مالا  
 دونك ولد امولودا في كتابته او شترى سعي في كتابته على نفسه  
 فان ادب يحكم بعتقها ويرهته وكذا ابنه الكبير اذا كوتبا كتابة واحدة

الشريك







الحنفية فان عدم الافاقه كان عدم العقل لصبي غير متميز وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي  
عاطل في تصرفاته واما المعنوه فاختلوا في تفسيره واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم فخلط الكلام فانه التفسير  
الا انه لا يضر ولا يضر  
كما يفعل الحنفية في زور

وفالحنافون ان ظاهرهم يلزم تكفيره بالصوم لا بالمال ولا يمنع من حجة الاسلام  
ومن عمرة واحدة ومن قرآن ومن سوق بدنية لكن القاضي  
يدفع نفقة الي من سبق من رفقة كيلا ينهلها في غير وجهها ويوز  
وصاياه بالتقرب من ثلث ماله ولا يحج على الفاسق **فصل**  
اقل مدة بلوغ الغلام عام اثني عشرة سنة واقلا في الجارية  
عام تسع سنين واكثر ما فيه عام عشرة سنة واذا اقر  
بالبلوغ وهو في ما بين المراتين وعلم بغير البلوغ يصدق قوله  
وكذا الجارية ويحكم عليها باحكام البالغين ويعلم بلوغه بالانكاح  
والاحبال والانزال وبلوغها بالحيض والاحلام والجل وان لم  
يوجد شيء مما ذكر فبعام اكثر مدة البلوغ **باب الحج**  
بسبب لا يحج المديون بطلب غرامة بل بحبس من بيع ماله  
لا دونه دينه ببيعة الحاكم ويقسم ثمنه بين غرامته بخصمهم كما يعطي  
دراهم لدينه اذا كان دراهم وكما يبيع نفسه اذا كان خلاف  
دينه ويبيع في دينه تعودته ثم غرضه ثم عقاره ويشترك عليه  
دست من ثيابه ويبيع الباقية وينفق من ماله على نفسه وزوجه  
واولاده الصغار واذا خرج من الحبس بثبوت افلاس  
لا يحال بئنه وبين غرامته بل يلازمونه اذا كان رجلا ولا ينعون  
من التفرق والسرور ياقدون فضل كسبه بقدر خصمهم واذا  
قاموا اليه على مال لم يحبس الحاكم **باب المأذون**

امارة المذهب وبفتح اسلام من اكره عليه وان ارتد بعد ذلك لا يتقبل  
بل بحسب حتى يسلم **كتاب الحج** لا يجوز تصرف المجنون مطلقا وكذا  
تصرف الصغير والرقيق الا ان ياذن وليه ومولاه وان عقدا قبل الا  
وهما يعقلانه يتخير وليهما فيه والمعنوه كالعصبي ولا يصح اقرار  
العصبي والمجنون وطلاقهما وعقاقهما ويفضنان ما اتفقا وقرار العبد  
بالمال معتبر في حق نفسه يؤاخذ به بعد عقده وباقراره بحد او بقصاص  
يؤاخذ في الحال ويقع طلاقه **باب النفقة** النفقة على التسفيه  
عن التفرق في ماله كحج الطبيب الحاصل والمفقة للمأجنون وللكارهي  
المغفل ولا يدفع ماله اليه حتى يؤمن لو جرح عليه قاض ثم تفرق  
في ماله فرفع الي القاضي فابطل تفرقه فكذا بطلان ولو تفرق فيه قبل  
جواز عقاقه مطلقا وكذا تدبيره واستيلادها الا ان العقد صحيح  
ان كان العقد بعد الحج وكذا المدة بعد موته بخلاف ام وكذا اذا  
ثبت نسبه بدعوى وان ثبتت كونها ام ولد باقراره سعي  
قيما بعد موته ويجوز تزوجه مرارا ومتعددة بمسئلي مقدار نفقته  
كمرض مرض الموت ويجوز تطبيقه ويجب له نصف المستمى  
ان كان قبل الدخول بها ويخرج زكوة ماله وينفق منه على زوجته  
واولاده ومن يجب نفقته عليه الا في الذكوة يدفع القاضي  
اليه من ماله مقدار ثام هو يدفع الي القبيصة خفة القاضي او اليه  
وفي النفقة يدفع الامين الي مصارف حاله ولو خلف وفالحنافون  
والحنافون في المأذون



هذا هو الكتاب الذي  
 كتبه في سنة ١٠٩٠  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٠٩٠

الاذن كل الجردون التوكيل من المولي فلا يرجع بالحق على مولاة  
 ولا يقبل التوقيت فباذنه يوم ما يصير ما ذونا له اذ اتي بحج عليه  
 ويثبت بدلالة الاذن كغيرها وباذنه في تجارة يصر في التجارات  
 ويجوز بيعه وشراؤه بالغبن اليسير والغش ومحاباة في مرض موته  
 من جميع المال غير مديون ومن جميع ما بقي من الدين ان كان قد يونا  
 فان كان الدين محيطا بالمال يكون المشتري مخيرا بين ادا  
 جميع المحاباة وبين رد البيع وله ان يضع ما يضع التجار من  
 التوكيل بالبيع والشراء والرقن والارتهان والاهلية و  
 الاستجار والمزارعة والشركة غنا والمصارعة دفعا واخذ  
 وان يحط من الثمن بالعيب وان يؤجل في دين له وله ان يؤجر  
 بغيره لا يبيعها ورهنها ولا يجوز كفالته واقرافه وهبته وتصدقته  
 الا اليسير من الطعام ولا تزوجه وتزوج ماله كيه ولا ان يكاتبهم  
 بلا اذن مولاة ولا ان يعتقهم على مال واذا ار تكب الذين يباع  
 كسبه ثم رقبته الا ان يقد بها المولي ويقسم الثمن بين الغرماء  
 فان فضل الدين يؤخذ بعد ان صار حرا ولا يؤخذ من المولي  
 ما اخذه منه قبل كونه مديونا ولا ما اخذه منه من غلة عيشها  
 عليه كل شئ بعد كونه مديونا ولا في حقه من علمه ومن طهره  
 بين اهل سوتة او كسبه وينجى بآبائه وبموت مولاة وهنونه  
 ولحاقه بدار الحرب مرتدا ونحو الامته اذا ولدت من مولانا

لان دبرها واقرارها بعد حمله جائز فيما في يده من المال بامانة او غصب  
 او دين عليه لا بعد بيعه ويصح ان يعتق المولى مملوكه ويضمن  
 قيمته للغرماء ان كان يحيط دينه بماله ورقبته ويجوز ان يبيع شيئا  
 من المولي وان باعه بمحاباة يوم المولي باذنها او نقض العقد وكذا  
 يجوز بيع المولي منه بمثل القيمة او اقل لكن اذا سلم المبيع اليه  
 بطل الثمن ان لم يقبضه وله ان يحبس المبيع لاخذ الثمن واذا باع  
 بالكثر من قيمته يومه بتمامها ان لم ينقض العقد ويجوز ان يعتقه  
 المولي ويضمن قيمته لغرمائه فان فسد دينه يؤخذ منه بعد عتقه  
 بخلاف اذا اعتق مدبره الماذون او امه وكده الماذونة مديونين  
 حيث لا يضمن قيمتها ولو باعه مولاة ان كان باقلا من قيمته  
 فللغرماء ان يرد البيع وياخذه من المشتري ان طفر و  
 والا يضمنوا المولى والمشتري قيمته ولهم ان يردوا البيع وياخذوا الثمن  
 وان غاب بايعه لا يكون المشتري خصما للغرماء اذا اوجد الدين  
 ويجوز مباحة العبد في غير بلده اغير باذنه او لم يجز ثم ان صار  
 مديونا يستوفى من كسبه فان لم يفي كسبه لا يباع حتى يجفر مولاة  
 فيقول ماذون فيباع بحجر فيصدق قوله سمينه **فصل**  
 والقبلي العاقل اذا اذن وليه وهو الاب والجد والوصي  
 والقاضي والوالي بصير العبد الماذون في جميع احكام المتعلقة  
 بالاذن ويجوز اقراره فيما ورثه كافي ما كتبه والمعقب



العاقل كالقبي العاقل فيما يتعلق بالاذن **كتاب الغصب**  
 من غصب شيئا فعليه ردّه على ما كان فان هلك في يده فان كان مثليا  
 يجب رد مثله فان لم يقدر عليه يجب قيمته يوم الغصب في مكانه كما لو غصب  
 ويحب القاضي اداؤه على هلكه حتى يظهر صدقه ثم يحكم عليه ببدله ويحقق  
 الغصب في القمار حتى اذا هلك في يد الغاصب ضمنه كما اذا تعاقب  
 منه بفعله وسكنه ولو استغل المعصوب فانتفع منه فعليه التعويض  
 ولا يرد الغلة على المالك بدل الملك بل يتصدق واذا هلك  
 المعصوب في يده لم يستعين بالغلة في اداء الفدان وان  
 صرفها في حاجة نفعه ان كان فقيرا فلا شيء عليه وان كان غنيا  
 يتصدق بثلثه ان وجد ويتصدق بجميع الربح فيما اشتراه بالدرهم  
 المعصوبة مرة بعد اخرى ورد لو اشترى بها طعاما فاكله او خروفا  
 فوجعها لم يتصدق ما زاد على قيمتها **فصل** اذا غصب الغاصب  
 المعصوب حتى زال اسمها واعظم منافعتها عليها حراما الي ان يؤدي  
 الفدان او يرد له المالك كشيء ذي جرحا وطحنها وحنطه طحنها بخلاف  
 اذا ذبحها وسترها وارتبها وفي الغنم والذهاب اذا حدث فيها  
 صنعة يملكها ويضمن مثلها وكذا في ساحة اذا بنى عليها وفي  
 الشاة المذبوحة يجر ملكها بين اخذها مع اخذ نقصانها وبين  
 تفريق قيمتها مع تسليمها الي الغاصب وكذا في ذبح المذون  
 وفي قطع طرفيها بخلاف ما اذا قطع يد ابنة غير ما كوله الم

حيث

حيث يضمن جميع قيمتها واذا قطع طرف المملوك ياخذ المالك مع ارضه  
 وفي كثير من النوب يضمن كل القيمة وفي سيرة ضمان النقصان  
 والكثير ما يغتصب به بعض العين وجنس المنفعة ومن غصب ارضا  
 فبني فيها او غرس ان كانت قيمة البناء والغرس زائدا على  
 قيمة الارض يضمن قيمة الارض وان لم تكن زائدا يوم تعلمها  
 ورد ما الي المالك ان لم ينقصها القلع والا فللمالك ان يضمن  
 قيمتها او يملكها او يملكها فليكون له ومن شبع ثوبا او اولت  
 سويا يضمن فصا صهرها بالجوار ان شاء اخذها وغرم ما زاد البيع  
 والسنن فيها والحنورة كالجرة وكذا السواد ان كان يزيد قيمة الثوب  
 والقول للغاصب في القيمة اذا لم يثبت المالك كثر مما قال  
 ثم ان طر المعصوب وقيمة كثر مما ضمنه ان ضمنه بقول المالك  
 او ببيته او بكتول الغاصب فلا كلام للمالك وان ضمنه بيمين  
 فالملك معفي او ياخذه ويرد العوض كما اذا طر وقيمة مثل  
 ما ضمنه او دونه وينفذ بيعه اذا ضمنه بعده لا عتقه وبملك السن  
 دون اولاده وزوايده متصلة او منفصلة امانة عند الغاصب  
 لا يضمنها بملكها الا اذا تعديها او يمنعها من ملكها حين طلبها  
 ويجبر نقصان الجارية بالولادة بقيمة الولدان وقت بيعها  
 بخلاف ما اذا ماتت الجارية وفي قيمة الولد وفاء بها  
 ويضمن قيمة جارية زينة فردا ماتت بالولادة في نكاحها



كما اذا جرت في يد الغائب فقلت بها في يد المالك او دفعت  
 بها بخلاف ما اذا جرت في يد الغائب ثم ردتا فقلت او زنت  
 في يده ثم ردتا فقلت فقلت ولا يفهم انما في المخصوص الا ان  
 يكون وقفا او مال يتيم **فصل** اذا تلف مسلم او ذمي فمردني  
 او فخره بغيره بخلاف ما اذا تلفا بمسلم بخلاف الميتة ولم  
 واذا قتل حر مسلم او ذمي بغيره ميتة له ان كان بالقيمة له ياخذها  
 المسلم بلا شيء وان كان بالقيمة ياخذها ويرد ما زاد التحليل والبيع  
 فيها وللغائب ان يجسها حتى يتوفي حقه وان ملكها في يده لم يضمن  
 وان استهلكها يضمن الا انه ياخذ من المالك ما زاد الدباغ والتحليل  
 فيهما ان كانا بالقيمة كما اذا استهلك ثوبا بغيره فبغيره ولو  
 خلقا بالقاء الخلل فيها يكون ملكا له ولا ضمان في كسرة لهو مسلم  
 واراقة سكر له او متصف او بارق كما اذا فعل باذن الامام وفي العبد  
 والحضي والجارية المغنيتة والكليس النسلوج والحمامة الطيارة  
 والذكر المقابل يضمن قيمتها بغير ضاحية لهذه الامور ويضمن قيمة  
 الحدة اذا مات عنده دون ام الولد **كتاب الشفعة**  
 تثبت الشفعة للخليط في نفس المبيع ثم في حق المبيع ثم للجار  
 فان سلم الاول اخذنا الثاني وان سلمها اخذنا الجار الملائق  
 اذا تشعبت سكة عن نافذة من سكة غير نافذة فبيعت دار  
 في المنشعبه لا يلها حاقه واذا بيعت في العليا فهي لاهل  
 الكين

الكين معا فاذا اجمع الشفعاء ففي علي عدد رؤسهم لا على اقتلاف  
 املاكهم ولو اسقط بعضهم حقه فهي بين الباقيين على عدد رؤسهم وان  
 كان البعض غائبا يقضي للماضر فان حضر الغائب يقضي له بالنصف  
 وان حضر ثالث فيثلث الكل وان سلم الجافر بعد ما قضى له بالكل  
 لم ياخذ القادم الا النصف وثبت الشفعة بعد البيع ويستقر  
 بالاشهاد بعد طلب الموانسة ويملك الشفع بالافذ اذا سلمها  
 المشتري او حكم بها حاكم **باب** طلب الشفعة والهيوة  
 فيها لا بد من طلب الشفع حين علم بالبيع وهذا طلب الموانسة  
 فان اخره بطلت ولا تبطل بقوله من اتباعها او بكم بيعت  
 حين علم وبقوله الحمد لله وسبحان الله وبثبت العلم  
 بخبر جليلين او رجل وامرأتين او واحد عدل ثم يشهد  
 على البائع ان المبيع في يده او على المشتري ان كان  
 سلم اليه او على العقار وهذا طلب الاشهاد وتبطل  
 بتأخير هذا الطلب ايضا ثم يخام المشتري ويرفع الامر  
 الي القاضي ويطلب المبيع ولا تبطل بتأخير هذا الطلب  
 واذا ترفعنا الي القاضي وقدر الشفع دعواه ببيان  
 ملكه المشفوع به وبشراء المشتري وبطلبية التبيين  
 باقرار المشتري او باقامة البينة يحكم له بالمبيع وان عجز عن البينة  
 يستحق المشتري في انكاره الملك المشفوع به على عدم العلم



وفي الكاره الشراء على الثبات وان كان المبيع في يد البايع لا بد  
 من حضوره مع المشتري عند القاضي بنصف البيع محضر من المشتري يقضي  
 على البايع بالشفعة ويجعل العدة عليه ولو كان العاقد وكذا  
 هو الحكم للشفيع الا اذا سلم المبيع وكذا اذا كان وصيا ولا سقط  
 خيار العيب والروية للشفيع براءة المشتري ورويته  
**فصل** في الاختلاف لا يخالف اقلهما في قدر الثمن  
 بل القول للمشتري وان اقاما البيعة فالبيعة للشفيع وان قال  
 البايع ان الثمن اقل مما للمشتري ان كان قبضه لم يلتفت الي  
 قوله والاخذ بها للشفيع على البايع وان ادعى البايع الاكبر  
 يتخالفان فاذا اختلفا ببيع القاضي البيع وياخذ ما للشفيع بقول البايع  
 وان نكل احد هما ياخذها بقول الآخر **فصل**  
 ولو حط بعض الثمن عن المشتري حط عن الشفيع وان كان بعد ما  
 اخذ ما بالثمن ولا يحيط عنه ان حط كله عن المشتري وزيادته  
 في الثمن لا يكره للشفيع وكذا لو جدد العقد باكثر من الثمن الاول  
 وفي الشراء بالعرض ياخذ ما للشفيع بقيمة وبالمكيل والموزون  
 ياخذ ما غنله وكذا بالعدي المتقارب وان بيع عقار  
 بوفد كل منهما بقيمة وان بيع بثمن مؤجل ياخذ الشفيع  
 كمال او بصير ليعتقدا لاجل ثم ياخذ كمال لانقضاء الطلب  
 وفي شراء ذي بحر او غنم ير ياخذ ما للشفيع بخير قيمة خبز

ما قال

ان كان

ان كان ذميا وبعيمتهما ان كان مسلما وان انقطع الثمن المثل ياخذ ما  
 بالقيمة **فصل** اذا بنى المشتري او غرس والشفيع بخير بين اخذه  
 الثمن وقيمة البناء والغرس تعلو عين وبين ان تكلف المشتري  
 تعلمها وفي الزرع يهرق يترك ويتقص ساير تصرفات المشتري  
 مثل بيعه وهبته وقوه وغير ذلك ولو بنى الشفيع فيها او غرس لم يثبت  
 يرجع بالثمن لا بقيمة البناء والغرس وان اهدمت الدار او جفت  
 شجرة الحديقة فالشفيع ان شاء اخذ ما يبيع الثمن وان شاء ترك  
 وان نقصها المشتري ياخذ الشفيع العوضه بجهتها ان شاء  
 كما اذا غرق نصف الارض وليس له ان ياخذ النقص والوشية  
 ارضا فيها تخل فيه مما اخذ ما للشفيع بالثمن ان كان ذكر في البيع  
 وكذا لو لم يكن في خلها ثم امر ولو جدد المشتري ثم جاء  
 الشفيع لا ياخذ الثمن في الفعليين جميعا **باب**  
 ما يوجب الايجاب بحد الشفعة في العقار وان يحمل القسمة والمسلم  
 والذمي فيها سواء ولا تثبت في العوض والشفيع ولا في البناء  
 والنجيل بخلاف العلوص حيث يستحق بالشفعة ويستحق به في السفلى  
 اذا لم يكن طريق العلوية ولا شفعة في دار جعل لها او بدل فلع  
 او بدل عتق او بدل صلح عن دم عدا او جعل اجرة وكذا اذا تزوج بها  
 بلا مهر ثم فرض لها الدار مهر بخلاف اذا باعها بمهر المثل  
 وبالمسمى حيث تثبت ولا تثبت في دار تزوجها عليه



ان يرد عليه الفاء ولا في قصة الا ان كان الفارب باع دارا  
 فيه ربح حيث لا يستحق رب المال الشفعة في حقه الترخ  
 ولا تثبت في دار صولح غنها بانكار او سكوت واذا صولح  
 غنها باقرار تثبت الشفعة كما اذا كان القطع عليها باقرار او سكوت  
 او اقرار ولا شفعة في هبة الا ان يكون بعض غرض غرض عليه  
 وقبض الموهوب ولا في بيع بخيار قبل السقاط اذا كان الخيار  
 للبايع وان كان للمشتري يثبت في الحال ولا خيار للشفيع  
 ولا يمنع الشفعة خيار المتعاقدين في الدار المشفوع بهما  
 اذا بيعت دار بجنها واذا اخذها المشتري سقط خياره  
 بخلاف خيار الروية في المشفوع بها حيث لا يستقطب باخذ  
 ما بيع بجنها بالشفعة ولا شفعة فيما بيع فاسدا الا قبل التجهيز  
 ولا بعده الا اذا سقط حتى الفسخ فان بيعت دار بجنبة  
 وهو في يد البايع فلم الشفعة وان كان سلم اليه المشتري  
 فهو الشفيع ثم ان كان التسليم قبل الحكم بالشفعة بطلت  
 كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعده وكذا تبطل شفعة المشتري  
 اذا استرده البايع قبل الحكم لا بعده ولا شفعة في  
 اقسام الشر كاء ولا في الرد بخيار روية وشروط ولا في الرد  
 بعيب اذا كان نقضه وان لم يكن نقضا ان رد بعد  
 القبض يثبت الشفعة كما في الاقالة مطلقا **باب**

ا

ما يبطل حق الشفعة تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل الحكم  
 وكذا اذا باع ما يشفع به قبل وكذا اذا اصابها غرض وكذا اذا  
 علق سقوطها بشرط وان لم يعلج الشرط وكذا اذا باعها ولا تبطل بموت  
 المشتري ولا تباع الدار المشفوعة في دين المشتري وموته  
 ولو باعها القاضي والوصي او وصي المشتري فيها بوحيته يبطل الشفيع  
 وبأخذ الدار ولا شفعة لو كبل البايع بخلاف وكبل المشتري  
 ولا لمن شرط له الخيار من البايع اذا مضى البيع بخلاف من شرط  
 له الخيار من المشتري ولو سمع انما بالق فسلم ثم علم انها باقل او بخطة  
 قيمتها الف او اكثر فله الشفعة بخلاف ما اذا علم انها بيعت بغرض  
 قيمتها الف او اكثر وان بان انما بيعت بدناير قيمتها الف او اكثر  
 وان بان انما بيعت بدناير قيمتها الف او اكثر فالتسليم مقرر  
 ولو سمع ان المشتري فلانا فسلم ثم ظهر انه غيره فله الشفعة ولو كان  
 معه غيره فله ان ياخذ نصيب غيره ولو بلغه بيع نفسه فسلم ثم ان  
 الجميع كلها فله ان ياخذ **فصل** لا يكون الجيلة في اسقاطها  
 وهي ان يبيع الدار الا مقدار من جانب الشفيع او يثبت المقدار  
 للمشتري ويسلم اليه ثم يبيع الباقي اليه او يبيع سهما من بينهما  
 الا درهم ثم يبيع الباقي بدراهم او يشتري بمبلغ ثم يعطى ثوبا بغير قيمته  
 او يبيع بالدرهم اضعاف ثلثم يعطى دينارا قدر قيمته **سائل**  
 اذا اتفق المشتري بالشفيع ان ياخذ حصة بعضهم بخلاف ما اذا اتفق

وان كان البيع الشرط



البائع حيث لا يمكن لأخذ كلاً أو تركه ولو باع نصف داره وقاسمها المشتري  
 يأخذ النصف ما يثبت من أو يدع أو لا ينفع القسمة بخلاف ما إذا باع أحد  
 نصيبه وقاسم المشتري الشريك الآخر حيث ينفع النصف والعبد المأذون  
 إذا كان عليه دين يكون شفعياً فيما باعه مولاة وكذا مولاة فيما باعه  
 ذلك العبد بخلاف ما إذا لم يكن عليه دين وسيل الأب والوصي الشفعة على الصغير  
 جازة إلا أن باع المشفع بأقل من قيمته مائة كثره وسكونها كما بطالمها كذا  
 نسيم الكوكيل طلب الشفعة جازة **القسم** القسمة ومبادلة تظل أفراراً  
 فيما لا يتفاوت كما يملك ومبادلة في تفاوت كالعوض ويكره الشرع في  
 هذا القسم على القسمة إذا طلبها اهدم إلا إذا كان اجناساً مختلفة فلا تجزى  
 الحاكم عليها ولو اقتسموا بترافهم يجوز وينبغي القاضي فاشأه لا ما مونا عالماً  
 بالقسمة وأجرة على المتقاسمين بعد انصباهم ويجوز اقتسامهم بأصنافهم  
 إلا إذا كان فيهم من غيرهم فيحتاج إلى إجماع القاضي ولا يقسم العقار بقولهم ورثناه  
 حتى يثبت موت المورث وعدد الورثة ويقسم إذا قالوا شريكة  
 ويقسم ما سوى العقار بقولهم بالارث كما لو ادعوا بسبب الملك  
 في العقار وغيره وأثبتت اليد لا يكفي في شتمية العقار  
 بل لابد فيه من إثبات الملك وإذا كان بعض الورثة غائباً  
 يقسم بطلب الحاضرين إذا كان العقار في أيديهم وينصيب للغائب  
 وكذا يقبض نصيبه كونه في الصغير ولو كانوا مشتركين لم يقسم مع  
 غيبة اهدم وإن كان العقار أو ثمنه في يد الغائب لم يودعه

أو في يد

أو في يد الصغير لم يقسم كما إذا كان الحاضر واحد وإن قام البيت ولو كان الحاضر  
 مع الموصي بالثلث في الدار يقسمها إن أقام البيتة على الارث والوصية  
**فصل** فيما يقسم وفيما لا يقسم إذا كان الشركاء يتفعلون بانصباهم  
 يقسم الحاكم بطلب اهدم وإن لم ينتفع بعضهم لقله نصيبه لا يقسم بطلبه ويقسم  
 بطلب الآخر ولو اقتسموا بترافهم يجوز والكيل والموزون والحدوي المتقار  
 وبر الذئب والفقة وبر الحديد والنحاس والابل والغنم والبقر جري فيه القسمة بالطلب  
 كالشباب الهروية والاجناس المختلفة مخلوطة وشاة وبغيره وحار ونوب  
 واحد ونوبان مختلفان مما لا يجري فيه القسمة بدون الرضا كالفريق والجوهر  
 والاواني وكذا الطمام والبئر والرحى والحايط بين الدارين ودور في مصر  
 أو مصرين يقسم كل على حدة كدار وضعة أو دار وحانوت ويقسم البيوت  
 في حمله أو حال قسمة واحدة كالمنازل المتلاصقة **فصل**  
 في كيفية القسمة بالقاسم يقسم العقار بالساحة والبناء بالتقويم وبعد الانصبا  
 ويبرز كل نصيب عن البناء ويقع بين الشركاء إن احتيج إلى العرعة وينظر إلى أقل  
 الانصبا فيجعل فيما فيه الثلث انثلاثاً وفيما فيه السدس سداساً يثبت  
 القسمة ولا يدخل الدارهم في القسمة بغير ترافهم إلا للضرورة كما إذا وقع في  
 نصيب اهدم جود أو بناء يلزم أن يردها لهم على الآخر وكما إذا اتفق فضل  
 ولا يمكن تحقيق التسوية بركة الفضل دارهم وإن وقع مسيل اهدم أو  
 طريفة في نصيب الآخر بغير ذكر الحقوق فإن أمكن صرفه عنه والآسانف  
 القسمة وإن ذكر الحقوق وأمكن الصرف يصره وإن لم يكن يدخل في القسمة



ولو اختلفوا في كون الطريق مشتركا بينهم كما كان فان لم يكن لكل نصيب طريق بينهم  
 الطريق الاول بينهم والآخر بينهم من غير طريق ويضع الطريق على حاله ولو اختلفوا في منزلة  
 جعل على عرض باب الدار وطوله وجوز ان يجعلوا الطريق بينهم انشا فابا المراضى  
 وان كان اصل الدار نصيبين ويقسم سفل معزود وعلو معزود وسفل له علو على حدتها  
 ولو شهد القاسمان فيما اختلفا تقبل شهادتهما **باب**  
 دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق اذا قسمت الدار بينهما واقرت اباستيفاء  
 انصباهم ثم ادعى احداهما ان شهادتها اصابه في يد صاحبه لا بعدد في البيت  
 وان لم يقرها استخلف خصمه فان نكل يجمع بين نصيبه ونصيب المدعى فتقسم  
 بينهما على قدر نصيبهما وتخالطان اذا لم يقرتا بالاستيفاء وتفسخ القسمة  
 ولا يلتفت الى اختلافهما في التقييم اذ كانت القسمة بالراضى لا بقضا والقاضي  
 ولو اختلفا في الحد ويقبل مئة المدعى من الطرفين وان لم يقيما بخالفان  
**فصل** واذا استحق بعض معين او شايخ من نصيب احداهما لا تفسخ القسمة  
 بل يرجع حصته في نصيب صاحبه واذا استحق شايخ في الكل تفسخ وترد القسمة اذا ظهر  
 في الزكوة من محيط الا اذا ابراء الغوا واداه الوارث من مالهم وكذا ان كان غير  
 محيط الا اذا اتى من الزكوة باقعيه وادعاه احداهما ليس في الزكوة بعد القسمة يجوز  
 لا ادعاه عين باي سبب كان **فصل في المهاداة** المهاداة القسمة تجري  
 فيها جبر القضا ايضا الا ان القسمة اقوى منها حتى لو طلب احداهم القسمة وبات المهاداة  
 بقسم القضا وكذا يبطل الواقعة بطلب احداهم القسمة لا بموته ولا بموتهم ويصح باي  
 يسكن احداهما في الدار شهرا او شهرا او يسكن احدهما ولو ابا الاخر سفلها

وله ان يشتغل باصاب في مديتها وفي الجدران يستخدم احداهما سرا والآخر  
 شهرا وكذا البيت الصغير ويغرض القاسم في براءة احداهما ان لم يتفقا وفي  
 العبد من بان يستخدم احداهما العبد والآخر الاخر وكذا شرط انفقهما  
 على من ياتخذ جواز بخلاف شرط الكسوة ويجوز التها في الدارين بالسكنى  
 وكذا بالاستغلال كما في استغلال دار واحدة ولا يجوز بالاستغلال في عتد ولا  
 في عتدين ولا في داتين ولا في ثل وشجر وكريم وغنم وبقرة والحيلة ان يبيع  
 حصته من الاخر لينتفع مدة ثم يشتري كلها وينتفع باللبس بمقدار معلوم  
 استقرضا النصيب صاحبه **كتاب المهاداة** عقد المهاداة صحيح وله غاياته  
 شرط كون الارض صالحة لها وكون عاقدتين من اهله وبيان مدته وبيان  
 جنس البذر وبيان من عليه البذر وبيان نصيب الاخر وغلبة الارض الى العاقل  
 وشركة فيما يخرج منها وهي على وجه اربعة كون الارض والبذر لاحدهما  
 والبقرة والعمل للاخر وكون الارض لاحدهما والثلاثة الاخر للاخر وكون العمل  
 لاحدهما والاخر للاخر وكون الارض والبقرة لاحدهما والباقيان للاخر ونفسه  
 اذا شرط لاحدهما قفصان سماه كما اذا شرط ان يرفع البذر ويقسم البذر وكذا  
 اذا شرط في الارض المراجية رفع المزاج وقسمة الباقي بثلثان ورفع العشر  
 في العشرية وقسمة البذر او يكون العشر لاحدهما ويقسم البذر ونفسه اذا شرط  
 لاحدهما على الماديانات والتسوية او يكون البذر له والحب للاخر ويكون الحب  
 لاحدهما ويكون البذر بينهما او يكون الحب بينهما والبذر لغير صاحب البذر ومضيا  
 على ما شرط في صحيحهما ان اخرجت الارض شيئا وان لم يخرج فلا شيء للعامل سواء



اعتبرت شجرة او اجارة وفي فاسد ما الخارج لصاحب البذر والاخر اجر مثل  
 عمل ان عمل او اجار منه ان كانت له وكذا اذا كانت له ارض وبقيت اجريها  
 ولا يزداد على المسمى كذا في كل ما يجب فيه اجر المثل بطيب كل الخارج لصاحب البذر  
 اذا كانت الارض له لا اذا كان له العمل بل ينصدق ما زاد على البذر وقد راجع الارض  
 ولا يجوز حبس البذر قبل ايقاعه على العمل ويجوز الاخر عليه الا ان يفسخ بالعذر  
 ولا يضمن كرايب المزارع اذا امتنع رب الارض ان كان منه البذر وتبطل عموت  
 احدهما وتفسخ بين صاحب الارض اذا احتج الى بيعها لم ينبت الزرع ولو  
 نبت لم تتبع حتى يستحصه واذا انتقضت مدتها قبل الحصاد كان على المزارع  
 اجر مثل نصيبه من الارض حتى يستحصه الزرع ونفقة على مقدار حقوقهما فان  
 انفق احدهما بغير اذن يكون متبرعا بخلاف اذا مات رب الارض والزرع بعل  
 حيث يكون العمل فيه على العامل لو مات المزارع بعد نبات الزرع فلا قيمة  
 ان يعملوا الى خصاده بغير اجر لعلهم وان ابى رب الارض وان اراد واطلق الزرع  
 والقسمه بجبر رب الارض بين ان يقبل القلع والقسمه وبين ان يعطى قيمته  
 نصيبهم ويكون له الخارج وبين ان ينفق عليه حتى يستحصه ويرجع عليهم بما  
 انفق ويقسم الخارج كما يجزى مثل هذا اذا اراد المزارع القلع فيما اذا انتقضت  
 المدة واجرة الحصاد والدباس والتدبير عليهم ما وكو شرطها على العامل يجوز  
 بخلاف الو شرطها على رب الارض كشرط البذر اذا على العامل حيث لا يجوز  
**كتاب المساقات** المساقا كالمزارعة في احوالها سوى ان لا تفتقر  
 الى بيان المدة فيها الا ان يكون الغنم قد علق ولم يبلغ الثمر وكذا اذا وقع

مجيلا

تجمل الاصول رطبة على ان يقوم عليها او اطلق في الرطبة حيث نفسد كما اذا  
 وقتا يعلم انه لا يخرج الثمرة واذا فسدت فطلع على اجر مثله ولو دفع اليه شجرة فيه  
 ثمرة فلو زاد عليه يجوز والا كما في المزارعة حين الحصاد وتفسخ بالافذار  
 ايضا ومن جعلها سرقه العامل الثمر والسقف ومنهما من جعل العامل اذا اضر  
 بالعمل ولا يجوز دفع الارض لغيره العامل فيها ويكون الارض الغراس فيها  
 بل يكون العمل لصاحب الارض للغراس قيمته ثمرة واجرة **كتاب**  
**الذبايح** التراج اذا كان يعقل التسمية وحل الذبيحة بها ويضبط شرابط  
 الذبح محل ذبيحة سواء كان مسلما او كنيصا او امرأة مخونا او اقله  
 وشرائطه التسمية والذكاة فيما بين اللبنة والحيين في الاحنيارية والرجح في اتي  
 موضع كان في الاضطرارية ولا تؤكل ذبيحة الجوسي والوشني والمرند ولا القيد  
 اذ نجس الحرم او ذبح في الحرم ولا ما ترك التسمية عليه عند الاتساع حتى لو قضى القائل  
 بجزا ربيعة لا ينفذ ونسب التسمية كذا ما وان ذكر مع اسم الله تعالى اسم غيره  
 ان عطفت عليه تحرم لان فصله عنه وان وصله ولم يعطفه نكرو ولو قال الحمد لله  
 او سبحان الله ولا اله الا الله بحل لا بقوله اللهم اغفر لي والمداول بسم الله والله  
 اكبر ولا بد من قطع الحلقوم والمري واحد الوجهين ويجوز الذبح بكل التتمه  
 الدم حتى للبطنة رأسه او يبلغ بالسكين نخاعه او مذكر رأسه ليطهر منه كسر  
 عنقه قبل ان يسكن من الاضطراب يكره ايضا مده برجله الى المذبح ونحوه  
 وسلحه قبل ان يسكن من الاضطراب ويكره ايضا مده برجله الى  
 المذبح ونحوه وسلحه قبل ان يرد ولو ذبحه من قفاه ثم قطع عروقه

والمداول بالاسم واللفظ فانه من ان كانا  
 من وجهين جازين وكذا اذا قطع



جبايره ويؤكل حلالا كما اذا خرج من قطع الاوداج وان مات قبل قطع  
العروق لم يؤكل واذا توشش النعم بدمج بالروح وكذا اذا تروى في يروى وعجر  
عن الذبح وكذا اذا نذت شاة في الصرا دون المص والمصر وغيره سواء في البقر والبقر  
والصبا والند اذا لم يقد على اخذه ونجد الشقة مستحب قبل الاضحية كمنح الاابل  
وذبح البقر والغنم وعكسهما مكره ولا يؤكل جبين وجد في بطن مذبح  
اشعرو لم يشتر **فصل** كل ذي ناب ومخلب من السباع سوى الخنزير  
اذا ذبح بالتسمية يطهر لحمه وشحمه ولا يؤكل وكذا الحرر الهلينة والبغال وكذا ما  
يأكل الحيف ويكره اكل الضب والسحفاة وسائر الحشرات وكذا  
لحم الخيل ولا يؤكل حيوان الماء سوى السمك وما طغي منه لا يؤكل  
والجربيت والمار الماء والبراد يؤكل **كتاب الاحجية** يجب  
ان يضحي كل حر مسلم عن نفسه يوم الاضحية اذا كان موسرا مقيما بذ  
شاة عن واحد وبردنة وابرة عن واحد الى سبعة لاعن ثمانية واذا كان  
نصيب احد منهم اقل من التسع لاجوز من كل واحد منهم ولو افتموها  
افتموها بالوزن لاجزافا اذا كان معه شيء من الكراع والجلد وشرط  
جواز التسعة يكون قصد الكمل القرية وان اختلفت جهاتها ولو قالت  
ورثة من مات منهم اذ يجوز ما عنه وعنكم اجزاه بخلاف اذا ذبح  
الباقون بلا اذن الورثة والتشريك بعد الشراء للتضحية جاز وقتها  
بعد طلوع الشمس من يوم النحر ولا يذبح اهل المصر قبل صلوة العبد بخلاف اهل  
القرى فانهم يذبحون بعد الغزو ويذبح في يوم النحر ويومين بعده ان الاول

افضل

افضل ويكره في ليا لهما وان فات الوقت فان كان عين ولها شاة تصدق  
بها حية والا تصدق بقيمتها ادا الحق الواجب عليه ولا تجزى العباد والعواد  
والجفاة ولا مقطوعة الاذن كذا الكثرة ولا مقطوعة الذنب كذلك  
ويجوز الجاء والخصى والولاد والجربا والسبية والرهنا والمعتقة وان  
تعتبت بعد الشراء فالغني يبدلها والفقر يضحيها ولا شيء على الفقير  
اذا مات ما اشتراه لهما ولو غابت واشترى اخرى ثم ظهرت الاول في  
ايام النحر فالغني يضحي احدهما والفقر يضحيهما ولا يضحي بغيرهما بعد الانجاء  
للذبح حتى لو تعيب في هذه الحالة فانقلت ثم احذت يجوز ذبحها ويجوز  
تضحية الشئ فصاعدا من المابل البقر والغنم وكذا الجذع من الضأن  
وهو ما تم لسنة اشهر والشيء منه ومن الغزاة سنة ومن البقر اسنتين  
ومن الابل ابن خمس سنين ولا يجوز التضحية من غير هذه الثلث والموال  
بين الالهة والوحشي شبع الامة ويجوز ان يأكل منها ويطعم الغني والفقر  
ويخر ويشتحب تصدق ثلثها ويتصدق بجلدها او بعمل منه شيئا ينفع  
بعينه ولو باع الجلد او اللحم بالدرهم تصدق بها ولا يعطى اجر من ذبح منها  
ولا ينفع بصدقها قبل ذبحها ولبستها ويزجرها بنفسه ان احسن زجرها  
والاحضر عند من يذبحها باذنه ولو ذبح كل من رجلين شاة صليحة غلطاً  
عنهما فليأخذ كل منهما مسلوخة من صليحة ان بقى والا فليحل كل واحد  
منهما الآخر ويضحيه ويتصدق بقيمته ويجوز تضحية الشاة المقصوبة  
اذا ادعى الضمان في ايام النحر بخلاف الشاة المودعة **كتاب الكرم**



يكبره شرب البان الاثني وابل الابل والاكل في ابنة الذئب والفضة للرجال  
والنساء وكذا الادمان للتطبيب فيها الرها وكذا الاكل في كذا الحكم. و  
المرأة وما اشبهها بخلاف استعمال ابنة الرصاص والرجاج حيث لا لباس به  
ويجوز استعمال المفضض من باناء وسرج وكسرى اذا اتقى موضع الفضة  
وكذا المصنوب بالذهب والفضة ويجوز استعمال المصوبة بها وبقبل قول  
الفاسق والكافر في العاطلات يقبل اذا قال اشترت هذه اللثم من  
كتابي ومسلم فجل او يجوس في جرم ويقبل قول القبي والعبدة والجارية  
في مديا والاذن ولا يقبل في البيانات الا قول العدل حر كانا وعبد  
او امة ولو اخبر فيها المستورا والفاسق يتحرى ومن البيانات نجاسة الماء  
واللحم وطهارتها والحل والحرمه اذ لم يكن فيه زوال الملك كالاخيار  
بارضاء الزوجين من نرى حيث لا يقبل بلا بينة ولا يحضر الى وليمة  
فيها لعب وغنى ان علم به وان حضر قبل ما علم فان قدر على منعه منه  
والا فان كان مقتدى بخرج ولا يقعد ولا يقعد ويصير ولو كان ذلك  
على المائدة لا يقعد بكل حال **فصل** في اللبس ليس للرجال  
لبس الحرير ويجل للنساء وكذا ما لمته حرير وسدا غيره الا في الحرب ومكان  
منه حرير او لمته غيره يجوز مطلقا كسود الحرير والنوم عليه ولا يجل  
للرجال الخلي بالذهب ولا يتختم به ولا بالجوهر والحديد والصفر وكذا الخلي  
بالفضة الاباطاخ والمنقطة وجبله السيف منها المعبر في الخاتم الحلقه حتى  
يجوز ان يكون الفض من حجر ولا يكبره حمل حرقه ملى العرق او ملى الوضوء والالتحاق

اذا كان عن حاجة لا عن تكبر كالترجيع في الجلوس ويجوز للرجل ك**فصل**  
في النظر والامس والوطي بجل للرجال ان ينظر من الرجل الى جميع بدنه سوى  
ما بين سترته ولا ينظر من ذوات محارمه ظهرها وبطنها ايضا كالنظر الى  
امة الغير ومن الحرمة الاجنبية لا ينظر الا وجهها وكفيها ان امن الشهوة  
والاقل ينظر الا حاجبه كالمقاع عند الحكم والسامد عند اداء الشهادة  
واما عند تحمل الشهادة لا يجل النظر الا بالامس ويجوز ان ينظر اليها من  
اراد ان يزوجها وينظر من زوجها وامة التي تحمل له الى اى موضع  
شاء وللطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها بستر سائر الاعضاء وعرض  
البصر ما امكن وكذا ينظر الى موضع الاحتقان من الرجل وتنظر المرأة من الرجل  
الاجنبى الى ما ينظر الرجل من محارمه اذا امتت الشهوة وتنظر من المرأة  
الى ما ينظر الرجل من الرجل ولا يجل من الاجنبية مطلقا الا ان يكون عجوزة  
او صغيرة غير مشتهة وكذا امس الحارم سوى لجاز النظر اليه منها والحرم  
من الاجوز فكاحه ابدان ينسب بسبب من رضاع ومصاهرة نكاحا او سقا  
ولا لباس بالحلوة والمسافرة بهن ولا بكس ان يسترها في الاركان  
والانزال من وراء ثيابها ان احتج اليه ولو باخذ ظهرها وبطنها  
دون ما تحتها اذا من الشهوة ولا بان يمس مملوكة الغير عند اراة  
شرائها اذا من الشهوة او الخنثى والمجبوب والمخت كالفحل والملوك  
في النظر من سبيته كالاجنبي ويجوز ان ينزل من امة لاسن وجهه الاباء  
وان كانت امة غيره **فصل** في الاستبراء من ملك جارية فلا يجل



وطهرها وداعية حتى يستبرأها ان كانت حبلى فوضع حملها وان كانت  
حايضة فيحيضه وان كانت ايسة او صغيرة فبشعر والبكر والثيب فيه  
سواء وكذا الشتره من الصبي والمرأة ومن لا يحل له وطهرها ولا يحزى بالمحيضة  
التي ملكها فيها ولا بالتى حصلت بعد الملك قبل القبض وبحزى حبضه المحبوسه  
بعد القبض واذا سلمت بعدها وكذا الكائنه اذا عجزت بعدها ويجب  
في الشتره اذا ملك الشتره تمامها ولا يجب في الابقه اذا عادت ولا  
في المفصولة اذا ردت ولا في الموهونه اذا فلت ولا في تطايرها  
ولا يئس بالاحتيال في اسقاطه اذا علم ان ما كرها الاول لم يطايرها في  
طهرها ذلك ولا يجمع بين مملوكين لا يجوز جمعها نكاحا بوطى ودواجه  
واذا وطى احد برها لا يطاير الاخرى الا ان يحرم عليه فرج الاولى بتملك  
او اعتاق او النكاح او كتابة وكذا دواعيه وكذا الوطهرها وقبلها او  
مسرها او نظر الى فرجها بشهوة لا يجوز هذه الافعال مع احديهما  
الا باخراج الاخرى عن صلاحية هذه الافعال مما ذكر وبكره تقبل  
فم الرجل او يده او شئ منه الا ان يكون يد عالم او سلطان عادل  
ولا يئس بالمصاغمة ولا بالمعانعة اذا كان عليها لباس وتكره  
في ازار واحد **فصل** في البيع يحوز بيع الشترتين وبيع الغدرة اذا  
كانت مخلوطه كزيت الطنة النجاسة ومن باع جارية وقال وكلني صاحبها  
بيعهما واشترتها منه او وهبها لي يسهك ان يشترها ونظامها ان اطمان  
فليكبح خبره ولو باع بلا اخبار فان كان المشتري عرفها فلان لم يشترها

حتى

حتى يعلم انتقالها الى ملك البائع وان كان لا يعرف ذلك له ان يشترها  
وان كان ذواليد فاسقا وان كان من باع عبدا او امته لا بد ان يسأل اهلها  
والاذن يبيعها فان اطمان قلبه بخبره فله ان يشترها ولو اخبرها بعد  
بموت زوجها او تطايرها باينا فلها ان يتزوج بعد ان تعتد ولا لباس  
بان يتزوجها اذا قالت طلقني زوجي وانقضت عدتي وكذا يتزوج الزوج  
الاول مطلقه الثلث اذا قالت تحللت بزواج آخر بدخول وانقضا  
العدتين وكذا يشترج امه اذا قالت اعنني مولاي هذا كله اذا كان اكبر  
رايه انه حق بعد خرية ولو اخبر واحد بفساد النكاح او كون احد الزوجين  
مرثا حين التزوج او اخلا لاخر من الرضايع لا يقبل قوله بل لابد من نفي  
الشهادة للتفريق بخلاف ما اذا اخبر الزوج بان امرأته الصغيرة ارتضت  
لان من امه او اخته جث يقبل ويترك وبكره للداين ان يأخذ دينه  
من غش خرباعها مسلم بخلاف ما اذا باعها كافر وبكره الاحتكار وتلقى  
الجلب اذا اخر باهل البلد وبكره بيع السلاح من اهل الفتنه في  
ايامها ولا لباس بيع العصير من يعلم انه يتخذ خمر او لا يعكس ذمي  
من تجاذبت النار والكنيسة ولظهار بيع الخمر والخنزير في الامصار  
وكذا في سوادنا التي غالب اهلها المسلمون واجرة حمل حريم طبيب المسلم  
ونهي رسول الله عن فرض بحر نفعا **مثل** مشو لا لباس تحليه  
المصحف ونقش السجده وجول الذمي المسجد الحرام وكره استخدام الخصى  
لاخصاء البهايم وانزاع الجير على الخيل ويجوز عبادة الذمي من اهل الكتاب



ولا يقول في دعائه بحق نبيك او بحق فلان ويجوز ان يقول بجرمة نبيك  
 ولا يسقط عنه من يلعب بالنظر يخرج اذ لم يقام به وكل له اذا قام به  
 فهو حرام والا فكلوه ولا بأس بقول مدي الجدران تاجر واجابة دعوت  
 بخلاف عليك الثوب والدرهم والذناير ويجوز للآدم ان يواجر ابنها الصغير  
 اذا كان في حجرها بخلاف العسم والاخ والمسلط ولا يلزم الاجارة اذا  
 اجر العبي نفسه الا اذا فرغ من العمل ويكره جعل الرأية في حق عبد آبق ويجوز  
 بقبوله كن **كتاب احياء الاموات** الارض اعطيت عن الرزاحة بغلبة الماء عليها  
 او بانقطاع غيرها او بما شبه ذلك ولا مال لها ولا يعرف لها مال فاحياها  
 رجل باذن الامام ملكها ويجب فيها العشر الا اذا اسقيت بماء المزاج ولو  
 تركها بعد احيائها فترتها الاخر ينزعها الاول من يده ويملكها الذي بالاحياء  
 والتجريدون الشجر في ثلث سنين ليس باخياء وياخذها الامام من يده  
 ويدفعها الى غيره والتجريد يكون بوضع الاجار حولها وبعلامة تمنع غيره عن  
 احيائها كغرز الاغصان حولها وتنقيتها من الشوك والحشيش وجعلها  
 حولها وكذا الوحش من يبرزها وذراعين يكون تجريد كما اذا كرها فقط  
 او سقاها فقط ولو كرها وسقيها او حوطها وسلمها وبذرها يكون احياء  
 ولا احياء فيما قرب من العمر ان بل يترك لاهلها ومن احياء يبرأ في موت قلها  
 جريها فان كانت للعطش فخرها اربعون ذراعاً من كل جانب ان كانت  
 للناضح فتسوت ذراعاً وان كانت عينا فخمسة اذرع من كل جانب والذراع  
 ستة قبضات يمنع من يبرأ الحفر في حرمها فان حفر بفضن نقصان الارض لم يكتب

كل من حفر في حرمها

من حفر في حرمها

صلى

صلى الحرم ولو حفره الحرم فذهب ما الاولي فلا شيء عليه وحريم هذا الحار  
 من الجوانب الثلاثة الاخر وحريم القنطرة بقدر ما يصلح صاحبها ولا الشجر المرفوعة  
 في موت حريم لكل منها خمسة اذرع وما ترك نهر عظيم من جراه ان جاز  
 عوده اليه لم يجر اجازة والا فهو كالموت ونهر في ارض غير فريضة مستأ  
 بمشي فيها صاحبها ويلقى عليها طينة **كتاب التربة فصل**  
 في المياه ما والبحار والانهار العظيمة لا يمنع من السقي الارض ان لم يضر بها  
 ولم يجر في الملك الغير بدون اذنه والماء الذي دخل في القاسم لا يمنع من الشفة  
 وينع من سقي الارض والماء المحرز بالاواني يمنع من الشفة ايضا الخوض والبر  
 اذا كان في تلك رجل ان يمنع من يبرأ الشفة من دخوله ملكه وجد ما اخر والا  
 فيعطيه الشفة او باذن له ان ياخذها بنفسه لو منعه ان يغالبه بغير السلاح  
 ان خاف على نفسه فظهره العطش وان كان البئر موات فللخائف ان  
 يقابل الناح بالاسلح ويجوز ان ياخذ الماء من نهر رجل للوصوء وغسل  
 اليك وكذا يسقي الحفرة في داره حلالا بجاره ولا يسقي منه نخلة وارضة  
 الا باذن صاحبها **فصل** في كرى الانهار كوى نهر غير مملوكه اصلا  
 على السلطان من بيت مال المزاج والجزية فان لم يوجد فيه شيء يجير الامام  
 الناس فيه كره يخرج له من طبقة ويعينه بالمال من لا يطبقه من البيا بركى نهر  
 مملوك عام لا الذي يستحق به الشفعة على اهله ويجير الابي منهم على كره كذا على اصلا  
 لمواخيف اسفاقة بحيث يخر الاراضي والطرق بالغرق والافلما جبر كرى  
 نهر مملوك خاص من كل وجه على اهله ايضا الا انه لا يجير الابي منهم عليه بل يجوز

من حفر في حرمها



عليه بحصة ما يفتقون فيه اذا كان بامر القاضي ومثونه كرى المشترك  
على الشرباء من اعلاه فاذا اجازوا ارض رجل منهم رقت عنه ولكنه ان سقى ارضه  
قبل تمام الكرى ولا شئ على اهل الشفة من مؤنة الكرى ولا صاحب المسبل  
عمارة **فصل** في الدعوى والاخلاق والنصف فيه جاز دعوى  
الشرب بغير ارض جريان ماء رجل في ارض غيره وليس على ان النهر في يده  
فاذا اختصم به الارض يكون القول لصاحب الماء واذا لم يكن الماء  
جاريا بل منه البنية على ان النهر له او كان له حتى اجزاء الماء فيه وكذا المسبل على سطح  
غيره او ميزابه وكذا المشاء في دار غيره فحكم اختلاف الحصص فيها بنظر من  
الشرب ولو اختصم اهل نهر في الشرب بملكهم به بينهم بعد رار احدهم  
بخلاف الطريق وليس للاعلى ان يسكر النهر ليس بآلة ائنه ائنه ولكنه  
يشرب بحصته وليس لاحد منهم نصب حتى ودالية او سايحة عليه او يتخذ  
عليه خبر او قنطرة او يكرى منه نهر الا برضا واصحابه واذا كان موضع النصب  
ملكه ولا يضر بالنهر ولا بالماء فله ذلك ويمنع من توسيع فم النهر وتوسيع الكوة  
وتأخيرها لاسن تنقيتها ورفعها وليس لاحد منهم ان يقسم الماء بالامام اذا كانت  
قسمته كالكوى ولا يزيده كونه من نهر خاص فان لم يضر له بخلاف اذا كانت  
الكوى في النهر لا عظم ولا يسوق مشرب الى الارض لا سرب لها منه ولا يضر احد  
بغيرها باي طريق كان الا بئرا احدهم ولاهم ان ينقصوا بعد الرضا والشرب  
يورث ويوصى بالانتفاع بعينه لا بسقيته ولا ببيع ولا يوجب ولا يصح سقي  
في الناح ولا في اطلح ولا يصح بدل الصالح عن دعوى ولا بعض اذا سرت الارض

جاءه

جاءه من سقى ارضه ولا اذا عرفت من فصله اشتراكها اذا كان سقيا سقى مثله  
**كتاب** **الشربة** المحرمة منها حرمة ملكا وسكر ونقيع الزبيب الكلام  
في الحر وهو يتي من ماء العنب اذا اشتد وقذف بالزبد لانه حرام بعينه بالاسكار بها  
حتى حرمت قطرة منها وانها بخمسة غليظة ويكره مسخها ولا تقوم لها  
في حق المسلم حتى لا يضمن بالانفاق ولا يجوز بيعها ولا اكل غنها لكن باليتها  
باقيته ولا يجوز الانتفاع بها ويحذر شاربها وان لم يسكر والطبخ لا يجلها  
وان ذوب ثلثها به لكن لا يجدر شارب هذا المطبوخ بالم يسكر ويجوز  
تخليلها بعلاج والطلاء ما ذهب اقل من ثلثه بالطبخ وهو حرام كالخمر  
والسكر وهو التي من ماء الرطب ونقيع الزبيب وهو التي من ماء الزبيب اذا  
غلبا واشتد اخمران الا ان حرمتها دون حرمة الخمر حتى لا يكره مسخها ولا  
شاربها بدون السكر وسائر احكامها كاحكام الخمر ولا بائن بالخلطين اذا  
غلبا واشتد بعدا في الطبخ ومشتد نبيذ العسل والقس وسائر الفواكه حل  
وان لم يطبخ اذا شرب بالهوى وطرب كذا نبيذ الحنطة والشعير والذرة لكن  
تحد شاربها اذا سكر والمختصم الاكبان اذا اشتد فهو على هذا ومثلث  
عصير العنب يحل وان اشتد اذا اريد به التقوى لا الكرى ولو خلط بالعصير  
بالماء ولا يحل بذهاب ثلثه حتى يذهب الماء وثلث العصير بغيره خراف الخمر  
اذا اصارت حلا وكذا اذا ائلى خمر او حرم شرب ردى الحر والانتفاع به ولا  
يجد شاربه بالم يسكر كخمر عذ عليهما الماء بالخلط **كتاب الصيد**  
الاصطياد وساج بغير الحرم في غير الحرم بل الجرح وبالرمي اذا جرح الكلب العلم الصيد



اي موضع كان منذ وثاقه شتى عند ارساله يؤكل وكذا الفهم وسائر سباع البهايم  
 اذ كانت معلمة سوى الاسد والذئب والخنزير وتعلم بان كل الكلب الصيد ثلاث مرات  
 وكذا البازي العلم المرسل بالشبهة او اخرج واثمة يؤكل وكل ذي مخلب من الطيور  
 سوى الخداه اذا علم فهو كالبازي وتعلم بان يجب الى صاحبه اذا دعاه ويرجع  
 اليه اذا لم يكن معلمة او لم يرسل او لم يستم غدا رساله لا يؤكل ما جرحه  
 الا ان يدرك ذكوة والجرح شرط للحل حتى لا يحل ما حنقه الكلب وما كسر عظمه  
 فمات يؤكل لا ياكل البازي العلم لا ياكل الكلب والمعلم وادصاد  
 المعلم صيد دائم اكل من صيد يجرم ما بقي منها لا ياكل وكذا البازي  
 اذا نوحش من صيده ويؤكل اذا شرب منه ولم ياكل منه وكذا اذا اكل ما اعطاه  
 الصايه قطعه منه وكذا اذا اخذه من يد الصايه فاكل منه وكذا القوطع  
 بصغفه ممن الصيد ولم ياكلها ثم اشبعه فقتله ولا يؤكل لو اكلها ثم ادره  
 فقتله واذا ادرك المرسل واخذه وفيه جوة فوق يكون في المذبح يجب عليه  
 ان يذبحه حتى لو تركها ولم يؤكل كافي المزدية وانما لها وان ادره ولم يخذل  
 كان وقت بحيث يمكن الذبح لو اخذ لا يؤكل ولا يؤكل وان ادره فذبحه يؤكل ما بقي  
 حالك اكل ويحل ما اخذه الكلب وقد ارسل الى غيره ولو ارسل الى منعه بشبهة  
 واحدة فقتله يؤكل الكلب كما اذا اخرج احد الشانين على الاخرى فوجها بامر  
 واحدة بشبهة واحدة بخلاف الذبحين منفردين والعهد او امكث بعد الارسل  
 ليتمكن من اخذ الصيد يؤكل ما قتله الا اذا طال مكثه وكذا الكلب اذا اعتاد عاقبة  
 وكذا البازي اذا وقع على شئ بعد الارسل ثم اتبع الصيد فاخذه اذا لم يطل مكثه ولا يؤكل

فلهذا

كمنزك في غير معلمة او كلب مجوسي او كلب لم يستم غدا رساله ويكون ان رده على الاول  
 ولم يشاركه في الجرح والاخذ بخلاف ما اذا ارده المجوسي بنفسه عليه حيث لا يكره  
 ولا يباس بأكمله اذا اشتد الاول في عدده بانه اذا التفت دون الرد عليه وكذا  
 اذا اغرى مجوسي عليه بالصباح والمحرم والمترد وتارك الشبهة عند المجوسي  
 في الحرمه الارسل ولو اغرى بالشبهة كلبا غير مرسل فاخذه فلا يباس بأكمله ولو  
 ضرب كلب فرقه ثم ضربه فقتله يؤكل كما اذا ارسل كلبين فرقه احدهما  
 وقتله الاخر وكذا اذا ارسلها رجلان لكن الصيد يكون لصاحب الكلب الاول  
 بخلاف ما اذا ارسل الشئ بعد جرح الاول فقتله حيث لا يحل بدون الذكوة  
**فصل** في من رمى الى شئ على ظنة انه صيد او ارسل كلبه او بازيه فاصاب  
 فان ظن انه صيد او صيد كان يحل المصا وان ظن انه ادى او حيوان اهلي لا يحل  
 المصا والصيد المستأنس اهلي كالطير الداجن ولو ظنه ادى متافه فاصاب  
 فاذا هو صيد يحل ولو اصاحبه ما يرى الى طير لا يرى انه وحشي او لا يحل  
 الصيد بخلاف ما اذا رى الى بغير لا يرى انه فاصاب صيدا  
 حيث لا يحل جرح السهم شرط في الرمي بالشبهة وجميع البدن محل الذبح  
 لهذا النوع ولو غاب الصيد بعد ما تحال السهم ولم ينزل الرمي عن طلبة  
 وجده ميتا حل كله بخلاف ما اذا وقع عن طلبة ثم وجده ميتا حيث لا يؤكل  
 كما اذا وجد به جرحه سوى جرحه سهم وكما اذا رماه فوقع في الماء او على  
 او حبل ثم نردي الى الارض حيث لا يؤكل ولا يؤكل اذا وقع على الارض ميتا  
 والرمي اذا علم يقينا انه يتبع حلاله يحل اكله اذا علم يقينا انه يتبع حلاله



او شك فيه لا يجل اذا قطع عضو صيد وابانه بحت لا توهم التباس فقامته  
 يوكل دون العضو وكذا اذا انكته والثالث تعلق بالقوانين او قطع اقل  
 من نصف راسه يوكل الاكثر وان وان من نصف راسه فلهما والاكثر مما يلي الفجر  
 او قطع نصف راسه او اكثره يجل الميا والمبا من ولو راه فقتله بعد راه  
 رجل فان كان ثمة الاول فهو له ولا يوكل من التذكية هو الا هو لكس و يوكل  
 ويقتل الباقية للاول في الثمة غير ما تقتضيه جرحه هذا اذا كان الرمي الاول  
 بحيث يخو من القصد اما اذا كان الرمي الاول بحيث يخو من القصد اما اذا  
 كان بحيث لا يبقى فيه جرحا فوق ما في المذبح يوكل ولا يعتبر فعل الثاني  
 ولا يضمن بجرح اصطياد ما يوكل لحمه ولا يؤكل مطلقا **كتاب الرقعة**  
 هو عقد وثقة يتعهد بالاجابة والقبول وتسم بالقبض نحو زعفران غيرة  
 فاذا حصل هذا القبض يدخل في ضمان المرتهن وعينه امانة عنده ويكون  
 ويكون تقضه على الراهن وعليه كفنه اذا مات ويصح الرهن بدين  
 واجب قبل الاعيان المضمونة بانفسها واذا هلك في يد المرتهن  
 يصير مستوفيا لدينه الا اذا زاد على قيمته فيستوفى الزايد في الراهن  
 وان فضلت عليه فهو امانة عنده ولا يضمن بغير تحمته ولا يمنع الرهن  
 طلب الدين من الراهن ولا جبه اذا ظهر مطلق الا انه يؤمر المرتهن با  
 حضار الراهن واذا اطلب دينه واذا احضره يؤمر الراهن بتسليم  
 الدين او لادان طالبه بالدين في غير بلد العقد فان لم يكن لحمل الراهن  
 مؤنه يؤمر بالاحضار ايضا وان كان له مؤنه يؤمر الراهن با د ا

الدين

الدين ولا يكلف المرتهن الاحضار كما اذا كان الراهن عند عدل او  
 باعه العدل بامر الراهن يتعد او اوسنة حيث يكلف احضار الراهن او  
 فنه وان باعه المرتهن بامره ان لم يقبض الثمن لم يؤمر باحضاره وان كان  
 الدين مؤجلا بنجا يكلف احضاره في كل نجم ولو قتل خطاء وقضى قيمته  
 على عاقلة الغافل لم يجز الراهن على قضاء الدين لم يحصر كل القيمة ولو وجد  
 العدل الراهن والذي اودعه العدل بان قال هو مالي لم يرجع المرتهن  
 على الراهن بشئ حتى يثبت كونه رهنا وليس على المرتهن ان يمين الراهن  
 ببيعة قبل قضاء دينه اذا كان الراهن في يده ويحس كل ما بقي عليه بشئ من الدين  
 واذا قضى كله قبل للمرتهن سلم الراهن اليه فلو هلك قبل التسليم تزداد الرهن  
 ما قضاؤه ولو تفانخا الرهن فله ان يحبس الى ان يقضى الدين او يبرأه  
 فان هلك في يده يسقط به الدين ويبطل الرهن بالرد على وجه الفسخ لا وجه  
 العارية وكذا اذا احتق بعصه ولا ينتفع المرتهن به الا باذن المالك ولا يبيعه  
 وكذا بواجه ولا يبره الا بالاذن فان فعل يصير متعديا لكن لا يبطل الرهن  
 بالتعدي وان هلك بضمته ضمان العضبة وحفظه وابتاعه على المرتهن  
 يحفظ بنفسه ومن في عياله ولا يحتاج اليه في مصلحة وتبقيته على الراهن و  
 اولاده وغرارة ومنفعة ومؤنتها عليه وجعل الابق على المرتهن الا ان يبره  
 قيمته على الدين فيكون حصته الزايد على الراهن كما في معالجة الامراض و  
 الغذاء من الجنابة وخراج الارض على الراهن وحده ولو ادى احدهما واجب  
 على الاخران كان بامر القاضي يرجع عليه والا فبشرع **باب ما يجوز به**

ملك بين الراهن والمرتهن



وما يجوز من الرهن لا يجوز من الشائع فيما قسم وكذا ما في  
معناه كالشجر بدون الارض والارض بدون زرعها واذا رهن الارض  
مطلقا يدخل فيه بناءها واشجارها والاثار التي عليها ويدخل  
ايضا الرطبة والزرع ويجوز رهن الدار بما فيها وان استحق فيها لا يبطل  
الرهن ويمنع تسليم الدار كون الراهن او مناعه فيها والحل على الدابة  
كالمناخ في الدار ولا يمنع تسليم المناخ كونه فيها ولا بد في رهن شئ على  
دابة او جام على رأسها من ان يترنم بمسكته ولا يصح بالامالات وبالاعيان  
المضمونة بغيرها وبغير المضمونات وبالدرك فاذا رهن بها فهلك  
عنده هلك امانة بخلاف الرهن بالدين الموعود حيث يهلك به ويأخذ  
من المدين والرهن بئس مال السلم وبئس الصرف بها ان هلك قبل الافتراق  
يكون المدين مستوفيا ويثان وان كان بعده بطلا وهلاك الرهن بالمسلم  
فيه يبرئ مستوفيا فلم يبق السلم وبعد التفاسخ يكون الرهن بالمسلم فيه بئس  
بئس المال لكن اذا هلك ملك بالمسلم فيه ورهن الحر والمديون وام الولد  
والكاتب غير صحيح وكذا الرهن بالكفالة بالنفس والقبض في النفس  
ومادونها بخلاف الرهن بالثابة وليس مسلم ان يرهن خيرا او يترنم لكن ان  
ارنم من في يكون مضمونا عليه ولا يضمن الزمي اذا ارنم من مسلم  
اما اليسته فلا بكل حال ولورهن شيئا بمن عبدا وخلص او مذبوحة ثم ظهر  
حر او خيرا او يسته فالرهن مضمون كما اذا قيل عبد او رهن بعتمة شيئا  
ثم ظهر انه حر وكذا اذا صاح عن كمارهن بالبدل ثم تصاد فان لا دين

وللاب

وللاب ان يرهن بدينة متاع صغير وكذا الوقي وله ان يرهن من  
نفسه او من ابن له اخر صغير او من عبده التاجر غير مديون بخلاف الوقي  
اذا ارنم من نفسه او من ابن له صغير او من عبده التاجر غير مديون  
وكذا اذا رهن حاله بحق اليتيم عليه ويجوز اذا رهن متاع اليتيم من  
ابيه وابنه الكبير وعبد المديون ويجوز رهنه وارثه انه مال اليتيم  
اخر له وفيما استدان له في كسوته ونفقته ولو افترق الابن بعد بلوغه  
مارهنه ابوه لدينه من ماله يرجع به في مال ابنه كما اذا هلك قبل ان يفتك  
ولو رهن الاب مال صغيره بدينة وبدين صغيره فهلك ضمن حقته صغيره له  
وكذا لكل الجد اب لاب اذا لم يوجد او لو استعار الوقي الرهن من المالكين  
لحاجة اليتيم فضا في يده يصير مطالبه الدين عليه ثم يرجع به على اليتيم  
ولو استعاره لحاجة ضمنه للقبلي وهلك عنده باستعماله لحاجة نفسه  
بعد ما غصبه من المدين والدين حال ضمن قيمته له ان كانت مساوية  
للمدين وان كانت اقل منه يؤدي الزيادة من مال اليتيم والفصل  
للبيتم ان كانت اكثر منه وان كان لم يجز الدين فالفقيه رهن ولو كان  
الرهن ملكا باستعماله لحاجة اليتيم لا يضمن بل بحق المدين فقط  
ويجزي الرهن في الدراهم والدينارين والمكيل والموزون فان هلك  
بعد ما هكتت بغيره هلكت بمنها من الدين وان اختلفا في الجودة ومن  
قال ببايعه امسك هذا الثوب حتى اعطيتك الثمن يكون الثوب مبنيا  
كما اذا قال امسك بديك وبما لك **فصل** ولو رهن



بشيئين بالغ ثم قضى حصة احداهما لئلا يقبض حتى ياتي من الدين  
 الا ان سمي لكل واحد شيان الدين ولو برهن عبده عند رجلين بدنين  
 لهما عليه يكون رهنا تهما لكل واحد منهما فان هلك عند احداهما  
 حين ترها بيا يكون مضموذا على كل واحد منهما بحصة دينه منه ورهناه عند  
 رجل بدنين له عليه ما يكون بكل الدينين حتى لا ياخذ احداهما ما بقي عليه  
 من الدين ولو برهن كل من الرجلين على رجل انه رهنه عنده الذي  
 في يده وهو قبضة تاترت البيتان اما لو كان الراهن ميتا والعبد  
 في ايديهما تقبل بينهما يباع بحقهما نصفين **باب الرهن**  
 عند العدل يجوز وضع الرهن عند عدل اذا اتفقا عليه يكون يده  
 بدمر تهن وليس لاهداهما ان ياخذ منه بغير اذن الاخر ولو دفع الي  
 احدهما يضمن وان ضمن لغيره وقد استهلك المذوق اليه او هلك  
 عنده لا يقدر ان يجعل قيمته رهنا عنده لكن ان اخذ امانا وجعل امانا  
 رهنا عنده او عند غيره يجوز وان اخذها فالتامى بفعل مع الاخر  
 ان ادى الراهن الدين وقد كان ضمنه العدل بدفعه اليه كان القيمة له  
 وان كان ضمنه بدفعه الي المرتن فالراهن ياخذ القيمة منه فيجوز  
 توكيله المرتن او العدل او غيرهما ببيع عند حلول الاجل ببيع  
 بالنقد والنسيئة وان زاه عن النسيئة ولا ينزل بوزله ولا ينزل الموكل  
 ولا يموت اهداهما ببيع غير مخضر من الورثة اذا مات الراهن ولو مات  
 الوكيل انتقلت الوكالة ولا يقوم وارثه مقامه ويجوز الوكيل الذي

في يده

في يده الرهن على بيعه ان اياه سواء بشرط التوكيل في العقد او بعده  
 ولا يبيعه المرتن ولا الراهن الا برضا الآخر وان باع العدل فالمرتن  
 يكون رهنا وان لم يقبض بعد واذا نوى على المرتن وكذا اذا قتل  
 العبد وغرم قيمته وكذا اذا قتل عبد فدفع به واذا باع العدل بولاية  
 او في المرتن غنمه ثم استحق وهو ملك فالمستحق بالخيار ان شاء  
 ضمن الراهن قيمه الاستيفاء المرتن وان شاء رجع على الراهن بقيمة  
 فيصح الاستيفاء وان شاء رجع على المرتن بقيمة الذي اعطاه  
 فبطل الاستيفاء فيرجع المرتن على الراهن بدينه وان استحق وهو  
 قائم في يد المشتري فلم يستحق ان ياخذه منه وهو يرجع على العدل  
 بالثمن ثم العدل بالخيار وان شاء رجع على الراهن بالقيمة وان  
 شاء رجع على المرتن بما اعطاه من الثمن ولو ان المشتري سلم الثمن  
 الي يد المرتن لم يرجع على العدل شي بل يرجع على المرتن به ولو  
 كانت وكالة العدل غير مشروطة في العقد فالحق من العلم يرجع به  
 على الراهن قبض المرتن الثمن ام لا كما في الوكالة المفردة وان مات  
 الموهون في يد المرتن ثم استحق فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن  
 الراهن فيسقط الدين وان شاء ضمن المرتن فهو يرجع على الراهن  
 بما ضمن وبدينه **باب التفريق فيه** والنجاة عليه وفيما  
 على غيره وتوقف بيع الراهن بغير اذن المرتن فان اجازته او ادى  
 اليه الراهن الدين نفذ البيع وفيما اجازت قبله لا بد له وان لم



لم يجز فاشترى ان لم يقبض اليه فلكل الرهن يرفع الامر الى القاضي في بيع  
ولو باع من رجل ثم باع من آخر فالمرتين ابي بيع اجاز جاز ولو اجازها جاز الاول  
ولو باع ثم ابرأ رهن او وهب واجاز المرتهن هذه العقود جاز البيع  
لا غير ولو اعتقه نكاح العتق وبطل الرهن ثم ان كان الراهن مكررا والدين  
حالا لطلب با داية وان كان موقفا اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهننا  
مكانه حتى تجل الاجل فاذا اهل قضاؤه بدنيه وان كان موعدا سعى العبد الاقل  
من قيمته ومن الدين ثم يرجع به على مولاه اذا ابرأ رهنه يكون عبده رهننا  
قبل اعتاقه يوجب السعاية وان كذبه العبد لا بعده ووجه تدبيره  
واستبداده فخرجان من الرهن والتفصيل المذكور جار على ما في سائر  
وفي غساره يستعيرها المرتهن في جميع الدين ولا يرجعان على المولي  
بما ادعيه ولو اعتق المدين لم يسع الا بيمينه ويرجع بما اذا به بعد عتقه  
على مولاه لا بما اذا به قبل ولو استهلكه الراهن ضمن قيمته فيكون  
رهننا عند المرتهن فان استهلكه اجنبي فالمرتهن هو المخلص في قيمته  
قيمة فيكون رهننا عنده والقمان الواجب عليه قيمة يوم هلكه لا يوم  
رهنه ولو وجد التفاوت بين القيمتين يعتبر في سقوط الدين  
بقدره وان استهلكه المرتهن غرم قيمته وكانت رهننا عنده  
فاذا اهل الدين يستوفي قيمته بها ويرد الفضل على الراهن ان وجد  
ولو استهلكه المرتهن او قبله غيره خطأ بعد ما انتقلت قيمته بمرافع السهم  
يسقط من الدين بقدر ما انتقلت وان قبله عبدا قيمة يساوي قيمته

فدفع

فدفع مكانه او باع المرتهن باذن الراهن وقبض الرهن لم يرجع  
بما انتقض على الراهن بعد ما انتقلت ولو اعارة المرتهن للرهن فخرج  
من ضمانه ولم ان يسر جمع يديه حتى لو مات الراهن قبل الرد يكون المرتهن  
الحق به من سائر الغنم ولو اعارة احداهما لاجنبي باذن الآخر سقط الرهن  
ايضا حتى يرد رهننا بخلاف الاجارة والبيع والهب من اجنبي  
اذا باشر احداهما باذن الآخر حيث خرج عن الرهن ولو مات الراهن  
قبل الرد في صورة الاجارة يكون المرتهن رهنه للغنم واذا اذن الراهن  
المرتهن باستعمال الرهن واعاره له فملك في حالة العمل لم يضمن  
خلاف ما هلك قبل العمل او بعده ولم يستعير ثوب ليرهنه ان يرهنه  
بتقليد او غيره وان عتق المدين او جنة المرتهن او البليد يجوز  
للمستعير ان يتجاوز به فان خالفه فملك الرهن فالمعير بالخيار ان شاء  
ضمنه المستعير فتم عقد الرهن وان شاء ضمن المرتهن فخرج باضمنه بالدين  
وان وافقه وهلك ان كانت قيمته مساوية للدين او اكثر سقط الدين  
عن الراهن وعليه ان يضمن مقدار الدين للمعير وان كانت اقل منه  
ذهب بقدر ثامن الدين وعلى الراهن بقية الدين للمرتهن وقيمة العارية  
للمعير وان احاب به عجب ذهب من الدين بحسبه وعلى الراهن مثله  
للمعير واذا قضى المولى الدين لم يكن للمرتهن ان يمنع من دفعه اذا لم يكن قيمة  
اقل من الدين ويرجع على الراهن بما ادبى بخلاف الاجنبي اذا قضى الدين  
حيث لا يرجع على الراهن ويكون للمرتهن ان يمنع ولا يضمن الراهن الثوب

على الراهن

الدين

الثوب



ان يهلك عنده قبل ان يرهقه او بعد ان يرهقه او خالف ثم عاد الى الوفاق  
 ويكون هذا المستعير المودع ويكون القول ان اقلنا في ذلك للمعير اقلنا  
 في مقدار ما امره بالرهق به ولو رهقه المستعير دين موعود سيافذه فملك  
 عند المراتين قبل اخذه وليست قيمته اقل من الموعود يفهم المراتين قد المودع  
 ويرجع للمعير المستعير ولو اعتق المعير المودع جاز والمراتين بالجوار  
 ان شاء رجع على الراهن بالدين وان شاء ضمن المعير قيمته ويكون رهقنا  
 عنده الى ان يقضى دينه وجباية المراهق على الرهن مفقودة وجباية المراتين  
 عليه فممن دينه بقدر ما وجباية الرهن عليهما وعلى مالهما مقرر هذا  
 اذا كان موجب المال وجباية على اولادها كجباية على اجنبي ولو قتل  
 اجنبيا خطا فعلى المراتين ان يقدى فان فعل في الدين على حاله ولم يرهق  
 على الراهن بالغداء وان ابي الغداء فالراهن بخير بين الدفع والغداء  
 فايها فعل خطا الدين بخلاف ولد الرهن اذا قتل اناسا او اسما  
 مالا حيث يخاطب الراهن باصداها فان دفع خرج من الرهن ولم يسط  
 من الدين شيء وان قدي فهو رهق مع امه على حالها ولو استهلك  
 الرهن مالا فالمراتين ان ادتي ضمانه بدينه وان ابي فالراهن ان ادتي  
 ما جنى العبد بطل دين المراتين وان باء يافذه عنه صاحب المال ان لم يفضل  
 النمن فان فضل فان لم يكن دين المراتين اكثر من دين الغريم فالفضل  
 للراهن وبطل دين المراتين وان كان اكثر سقط من دينه قدر دين الغريم  
 فافضل سقى رهقنا كما كان ان كان لم يحل الاجل وان كان قد حل اخذه

به وان كان عن العبد لا يبعي بدين الغريم باخذ كل النمن ولا يرجع على احد  
 بالبدية حتى يعقب العبد ولا يرجع العبد على احد اذا ادتي بعد عتقه ولو  
 كان قيمة العبد ضعف الدين يقد بان مضمونها فان ابي الغداء فان دفع  
 الراهن باذن المراتين سقط الدين ولو قدي احد ما ايا كان يجوز  
 فان قدي المراتين يكون منطوقا في حقته صاحبه وبقي دينه وان قدي الراهن  
 سقط الدين وان لم يكن القيمة ضعف الدين يعتبر جباية في الغداء والدفع  
 وبقاء الدين وسقوط والبرع والرجوع فيما بينهما وهي الراهن  
 كنفه ببيع الرهن ويقضى الدين وان لم يكن له وصفي ينصبه القاضي ليس  
 للوصفي ان يرهق بعض التركة عند بعض الغناء فان فعل بغير الاذن  
 ويجوز ان كان الغريم واحدا وارثا انه يدين للميت على رجل جابر  
**فصل** اذا تخمر رهق عند المراتين ثم صار غدا فهو رهق كما كان  
 وكذا اذا مات شاة عنده فربح جلد ما يكون رهقا بقدار قيمته  
 ونماء الرهن للراهن يكون رهقا مع الاجل اما اذا هلك لا يسقط  
 من الدين شيء وان هلك الاصل فمثل الراهن التماز حقه بتقسيم الدين  
 على قيمة الرهن يوم القبض وعلى قيمة التماز يوم الفكاك ولو اذن الراهن  
 للمراتين في ائلاف التماز يحل له ائلافه فلا ضمان عليه فان هلك الاصل  
 عنده سقط حقه من الدين ويافذه حقه ما ائلفه من دينه من الراهن  
 ويجوز الزيادة في الرهن لاف الدين ويعتبر قيمة الاول والزيادة  
 يوم قبضها وتقسيم الدين عليهما بهذه القسمة وكذا كسبها مع التماز



يَجْتَمِعُ فِي قِسْمَةِ الدِّينِ وَإِنْ زَادَهُ مَعَ الْأَصْلِ مَعْتَبَرٌ مَعَهُ لِأَمْعِ النَّهَارِ  
وَلَوْ أَعْطَاهُ رَهْنًا مَكَانَ تَأْدَامِ الْأَوَّلِ فِي يَدِ الْمُرْتَكِبِ لَيَكُونُ الثَّانِي  
أَمَانَةً عِنْدَهُ وَإِذَا رَدَّ الْأَوَّلُ إِلَى الرَّاهِنِ يَدْخُلُ الثَّانِي فِي ضَمَانِهِ وَلَوْ  
هَكَكَ الرَّهْنُ فِي يَدِهِ بَعْدَ مَا أَبْرَأَ الرَّاهِنُ مِنَ الدِّينِ هَكَكَ يَنْتَبِهُ شَيْءٌ إِلَّا  
أَحَدُهُ مَنَاقِدَ رَأْيًا دَفَعَهُ وَلَوْ اسْتَوْفِيَ الدِّينُ مِنْهُ أَوْ مِنْ مَبْتَرَعٍ ثُمَّ هَكَكَ الرَّهْنُ  
فِي يَدِهِ وَجِبَ رَدُّ مَا اسْتَوْفِيَ إِلَى مَنْ اسْتَوْفِيَ مِنْهُ وَكَذَا إِذَا اشْتَرَى بِالْأَمْنِ  
عَيْنًا أَوْ صِلَاحًا عَلَيْهِ عَيْنَ هَكَكَ الرَّهْنُ عِنْدَهُ يَكُونُ بِالْأَمْنِ وَكَذَا إِذَا هَكَكَ الرَّهْنُ  
بَعْدَ طَوْلَانِهِ يَكُونُ بِالْأَمْنِ وَبَطَلَتْ الطَّوَالَةُ وَكَذَا إِذَا تَعَادَلَ عَيْنَانِ لِأَدْنَى  
ثُمَّ هَكَكَ يَخْلُفُ الْأَبْرَأُ **كِتَابُ الْجَنَابَاتِ** الْقَتْلُ أَنْوَاعٌ عِدَّةٌ وَشَبَهُهُ قَطْلًا  
وَمَا جَرَى بِجَوَاهِ وَقَتْلُ سَبَبٍ أَيْ الْعَدُوِّ هُوَ تَعْدِي الْقَرْبِ بِأَيِّ قَاتِلَةٍ كَسَلَاحٍ وَنَحْدٍ  
مِنْ خَشَبٍ أَوْ جَوْجُورٍ أَوْ بَسْتَمَالٍ أَيْ تَارْفُوجٍ هُوَ الْقَتْلُ عَنِ الْإِنْسَانِ فِي الْوَلَدِ  
بِالْمَالِ وَالْكَفَّارَةِ فِيهِ وَأَمَّا شَبَهُ الْعَدُوِّ هُوَ تَعْدِي الْقَرْبِ بِالسَّلَاحِ وَالْجَوَاهِ  
بِحَرَاهِ فَمَوْجِبَةُ الْكُفَّارَةِ وَالَّذِي الْمَغْلُظَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ وَبِحَرَمٍ  
عَنِ الْمِيرَاثِ وَأَمَّا الْخَطَاءُ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْقَصْدِ بَانٍ رَمَاهُ بِنَظَرٍ صَدَأَ فِي الْفَعْلِ  
بَانٍ رَمَى شَيْئًا فَاصْطَادَ قِيَامًا فَمَوْجِبَةُ الْكُفَّارَةِ وَالَّذِي عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْمُرْتَكِبِ  
عَنِ الْمِيرَاثِ أَيْضًا وَأَمَّا الْجَارِي بِحَرَمِ الْخَطَاءِ كَالْقَتْلِ يَنْقَلِبُ النَّاسُ عَلَيْهِ  
فِي كَيْفِ الْخَطَاءِ وَأَمَّا الْقَتْلُ بِالسَّبَبِ كَحَرِّ الْبَيْتِ أَوْ وَضْعِ الْحِجْرِ فِي غَيْرِ مَكَانٍ  
أَنْ تُلْقَى بِرَأْسٍ فَمَوْجِبَةُ الدِّينِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْكَفَّارَةِ فِيهِ وَلَا حَرَمَانِ  
عَنِ الْمِيرَاثِ وَشَبَهُ الْعَدُوِّ فِي مَا دُونَ النَّفْسِ **بَابُ مَا**

٢

مَا يَجِبُ الْقَصَاصُ وَمَا لَا يَجِبُ بِحَسَبِ الْقَصَاصِ يَقْتُلُ مَعْصُومَ الدِّمِ عَلَى النَّاسِ  
إِذَا كَانَ عَدُوًّا فَيَقْتُلُ الرَّجُلَ وَالْعَبْدَ وَالْعَبْدَةَ وَالْمَرْءَ وَالْمَرْءَةَ وَالْمَرْءَ وَالْمَرْءَةَ  
وَالْمَرْءَةَ بِوَلَدِ الْمُسْتَأْمَنِ بِهِ وَيَقْتُلُ الرَّجُلَ بِالْمَرْءَةِ وَالْكَبِيرَ بِالصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَ  
بِالْمَعْتَلِّ وَبِالنَّاقِصِ لَا الرَّجُلَ بِابْنِهِ وَلَا صَوْلَةَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَيَقْتُلُ  
بِأَصُولِهِ لَا بِعَبْدِهِ وَبِعَبْدِهِ بَعْدَ تَبَرُّعِهِمَا وَمَكَاتِبُهُمَا أَوْ أَمٍّ وَلَدَهُمَا وَبِعَبْدٍ  
مَلَكَتْ بَعْفَةً وَسَقَطَ الْقَصَاصُ عَلَى الْأَبِ إِذَا وَرَثَهُ ابْنُهُ وَلَا اسْتَوْفَى  
أَبًا بِالسَّلَاحِ وَالْمَكَاتِبِ إِذَا قَتَلَ عَدُوًّا أَوْ لَمْ يَنْتَكِرْ وَفَاءً فَالْقَصَاصُ لِلْمَوْلَى  
لَا لَوَرَثَتِهِ وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً فَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ سِوَى مَوْلَاهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ  
وَارِثٌ غَيْرُهُ فَلَا قَصَاصَ يَهْكَاءُ بَلْ يُؤْخَذُ قِيمَتُهُ مِنَ الْقَاتِلِ وَفِي عَدُوِّ الرَّهْنِ  
لَا يَجِبُ الْقَصَاصُ مَا لَمْ يَجْعَلِ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَكِبُ وَلَوْ قَتَلَ قَرِيبَ الصَّغِيرِ أَوْ الْمَعْنُوَّةِ  
فَلَا يَبْدَأُ أَنْ يَقْتَصَّ الْقَاتِلُ وَإِنْ بَصَلَاحٍ عَلَى مَالٍ وَلَيْسَ أَنْ يَغْفُو  
وَالْقَاضِي بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ وَالْوَصِيُّ بِمَنْزِلَتِهِ فِي الصِّلَحِ وَالْعَفْوِ لَا فِي الْقَصَاصِ  
وَيَقْتَصُّ كِبَارُ الْوَرَثَةِ بِدُونِ تَوْفُقٍ إِلَى الْكَبِيرِ الصَّغِيرَ خِلَافًا إِذَا كَانَ  
أَحَدُ الْكَبِيرَيْنِ غَايِبًا وَحَدِيدُ الْمَرْءِ وَحَدِيدُ السِّجِّ كَالسِّيفِ إِذَا جَرَحَ وَغَدَّهَا  
كَالسُّوْطِ وَلَا قُودٌ فِي التَّوْبِيقِ وَلَا شَيْءٌ عَلَى قَاتِلٍ مِنْ شَهْرِ عَلَيْهِ سَلَاحًا  
أَوْ عَصًا بِلَا فِي مَعْرَاوَنَافِي غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مَجْنُونًا  
فَقَبْلَ الدِّينِ فِي مَالِهِ كَمَا فِي الْعَبْدِ إِذَا أَشْهَرُوا الدَّيْنَةَ الصَّابِلَةَ وَكُشِدَ  
فَصَبْرٌ ثُمَّ انْقَرَفَ ثُمَّ قَتَلَ الْمُشْهُورَ عَلَيْهِ يَقْتَصُّ الْقَاتِلُ وَلَا قَصَاصَ عَلَى  
مَنْ قَتَلَ رَقَاعًا عِنْدَ اسْتِئْذَانِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِلَّا بِالْقَتْلِ



**باب** القصاص فيما دون النفس بحسب القصاص في كل ما امكن فيه المثلثة  
 اذا كانت الجناية عمدا كاليد اذا قطعت من المفصل وذات ضو العين  
 بالقرب والسن بالقطع او الكسر الرجل وما دون الانف والاذن والاصابع  
 ولا تعتبر كبر ما وهون ما ويخبر مقطوع اليدين القصاص واخذ الارش  
 اذا كانت بد القاطع شللا او ناقصة الاصابع كما يخبر المشهور اذا  
 استوجبت شجرة بين قرينة وهي لا تستوجب ما بين قرينة الشاج  
 بين ان يقتص بحدار ما وبين ان ينفذ الارش ولا قصاص في  
 الشجاج سوى الموضحة ولا بين الرجل والمرأة فيما دون النفس لا بين المرأة  
 والعبد ولا بين العبد بخلاف ما بين المسلم والذمي وفي القصاص  
 في الشقة اذا قطعت من القصاص ما كالحشفة مما دون الذكروا للث  
 بعضا وكذا **فصل** في سقط القصاص اذا مات القاتل وكذا  
 اذا عني بعض الورثة بمصالح على مال فينقلب باقي الورثة مالا من الدية  
 ويقتل جماعة بواحد اذا وجد من كل واحد خرج صالح للاذيان وواحد  
 بجماعة واذا قتل احد اولياء المتعولين سقط حق باقيهم ولا قطع  
 على من قطع يد واحد بل عليها نصف الدية ومن قطع عن رجلين  
 او ياربه يقطع يده الواحد ويؤخذ منه نصف الدية فيقتل  
 واذا قطعها العبد استحقان رقبته ويقتل العبد باقراره القدر  
 ولو نفذ سهرم رجل رمى انسانا عمدا امته ايا اخر فقتلها يقتل  
 للاول ويؤخذ الدية من عاقلة الثاني **فصل**

ومن

ومن قطع يد رجل ثم قتل ان كانا خطيين او عمدين او احدهما خطا والاخر  
 عمد تخلل بينهما برء او لم تخلل فالقصاص في العمد والارش في الخطا  
 الا ان يكون عمدين قبل البرء فيكون الولي بالخيار بين ان يقتل ويدين  
 ان يقطع ثم يقتل ولو ضرب وجهه فبرئ منه ثم ضرب بالسوط فقتله ان بقي  
 اثر الضرب الاولي فدية تامة وحكومة عدل ان لم يبق فدية وتغدير  
 ولو عني المقطوع عن القطع ثم مات سرية فبطل القاطع الدية في ماله وان  
 عني عنه وما يحدث منه او عن الجناية ثم مات فهو عفو عن النفس ان كان  
 موقب الجناية الدية فيعبر من ثلث المال وان كان قصاصا في صبح المال  
 ولو قطع الولي يد القاطع ثم عني عن القصاص يضمن دية يده ولا يضمن ان لم  
 ينفذ وكذا الذي سري ما برئ او قطع وفرقته قبل البرء كما اذا عني  
 عن قصاص اليد بعد قطع اصابعها ولا ضمان في قصاص الاطراف اذا سري  
 بعد الاستبراء ومات **باب** الشهادة في القتل لو اقام احد الورثتين  
 البينة على القتل مع غيبة الآخر لا يعيد الغائب اذا حضر كذا في الدين  
 لمورثها على الآخر وكذا لو اقام القاتل على الحاضر يعفو الغائب عن القصاص  
 وكذا اذا قتل عبد بين رجلين واقام الحاضر منهما مع غيبة الآخر ولو قاتل  
 انسان من الورثة الثلثة انه قد عني الثالث من القصاص وهو كذا بها  
 فان صدقها القاتل فدية بينهم وان كذبها فلا شيء لهما وللثالث هبة  
 من الدية ويغيب القاتل اذا شهد الشهود انه ضرب عمدا بجراح فلم يبر  
 صاحب الشص حتى تما وتبطل شهادتها باخلاها في الايام والبلدان



او في آلة القتل ولو شهد انه قتل ولا ندري باي شيء قتل في الدية في ماله والوفا  
كل بعين بانه قتل بعقلها الوفا ان صدقها ويطلب اذا شهدوا على رجل  
انه قتل واقر الوفا يدعي قتلها **باب** اعتبار حالة القتل لاشي على  
رئ سلم فارتد قبل ما وقع به السهم كما اذا رمى مرتدا او مرتدا فاسلم  
ثم وقع به السهم وكذا من رمى **من** قتل عليه بالرمم ثم رجع بعض  
شهوده ثم وقع به الجرح عليه قيمة عبد رماه فاعتقه مولاه قبل وقوع  
بخلاف ما اذا قطع يده او جرحه فاعتقه مولاه ثم سري فمات حيث يلزم  
ارش البند ونقصان قيمة بالقطع الى ان اعتق وكذا نقصانها بالجرح  
الى ان اعتق ويعتبر حالة الدمى في الاحرام والاحلال والاسلام والنجس  
لا حالة الوضوء فيجوز القيد ويحرم ويجب جوارحه على هذا الاعتبار **كتاب الدية**  
دية المسلم والذمي سواء ودية المرأة نصف دية الرجل في النفس ومهادون  
ودية في شبه العمدانية ابل بنت مخاض وبنت لبون وحققة  
وجذعية من كل منها خمس وعشرون ارباعا وهي الدية المخلطة وفي الخطا  
مائة ابل فحاشا من كل منها عشرون ومن ابن مخاض عشرون ومن الذهب  
الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وفي هذين القتلين ومهادون  
مجرى الخطا كفارة ايضا وهي تحرير رقبة مؤمنة وبخرية رضيع  
لما في بطن امه **فصل** في مهادون النفس الاصل في الاطراف انه  
اذا زال حسن منفعة مقصودة على الكمال او ازال جمال على الكمال  
يجب كل الدية اذا ذهب عقله بالقرب او سمعه او بصره او شمته

او ذوق

او ذوقه يجب كل الدية وفي شعر الرأس اذا لم ينبت وكذا في اللحية الدية  
وكذا في العينين وفي الحنيتين وفي الاذن في الاربعه في الاذنين وفي مادن الان  
والاذنيه وفي الشفتين وفي اللسان وفي ثدي المرأة وفي حلمتها وفي اليدين  
وفي الرجلين وفي اصابع اليدين والرجلين دية كاملة وكذا الوضوء فكله  
فانقطع ما واوا احده ولم يزل حد يسه بحب الدية نامته وكذا في الذكر وفي  
وفي الانثيين الدية وما يكون مشني في البدن في كل واحد من نصف الدية  
وفي كل اصبع من يدا الرجل عشرة الدية وفي كل مفصل من ثلث عشرة الدية  
الا مفصل الا بها ففيه نصف عشرة الدية كما في كل من وفي كل واحدة من الاصابع  
ربع الدية قطعت اجفانها او اولا ولو قطع بعض اللسان لم يقد على اداء  
اكثر الحروف فدية والا فكل حرفة محل كما في الشارب ودية الكلب اذا كانت  
على الذئب والحد بين غير متصلة واذا انفقت لحيته وبنت بغياء فدية  
عدل في الحد والعبد كمل في قطع بعض الحشفة **فصل** في الشجاع  
الشجاعة مالم تبلغ الموصلة فيها حكومة عدل وفي الموصلة المبيته للعظيم نصف  
عشر الدية اذا لم يكن عمدا وفي الهار شجاعة الكاسرة العظم عشر الدية  
وفي المنقلة ان قله العظم بعد الكسر عشر ونصف عشر من الدية وفي الام  
الى ام الرأس ثلث الدية وكذا في الجائفة الواصلة الى الجوف فان نقت  
ثلث الدية لكونها جائفت وفي الجواحة حكومة عدل ونحو الحكومة ان يفت  
الجروح مملو كما بدون هذا الاثر بهذا الاثر وتفاوت ما بين القتلين  
يحكم من الدية عشر او ربعا **فصل**

والامة واما ان يصل الى ام الدمان  
وجب حدة رقيقة تجمع الدمان  
الهائجة واما ان تكسر العظم  
الجائفة الجواحة الى وصلت  
الى الجوف



والكف يمتدح الاصابع ويدخل رشفه في ديتها فمن كان له اصبع واحد قطع  
 كونه من المفصل في عشرة الدية وان كان اصبعان فدينهما كما كانت ثلثا او اكثر  
 ولا شيء للكف من ساعد ففي الاصبع مع الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة  
 عدل وفي الاصبع الزيادة حكومة عدل كما في السن الشاغرة وفي عين الصبي  
 ولسانه وذكره اذا لم يعلم محنة حكومة عدل واستهلال لا يدل على كلامه  
 ومن ذهب عقله بالشجيرة يدخل رشفه في دية العقل ولا يدخل فيما لو ذهب  
 راسه او بصره او كلامه وفي قطع اصبع او مفصل منها لو شل باقيا اليد  
 كلهما يسقط القصاص ويجب الدية في المقطوع والحكومة في الباقي ولو ا  
 سن يفر او يكسر بعضها يجب كل الدية كما اذا سقطت بكسر بعضها وكذا  
 اذا حمر او اخضر او اصفر في موضعين باكلت وسارتا واحدة بحكومة  
 بلا قصاص ولو نبت سن مكان المقطوع سقط رشفه ولو رد المقطوع  
 صاحبه في مكانه ونبت عليه اللحم يجب كل الارش ولو اقص سن سن ثم  
 نبت الاولي فعلى صاحبه دية السن الثانية ولو افسطرت سنة  
 بالقرب يستأية سنة ولو سقطت فاصطفت في سقوطها بذلك القرب  
 قبل السنة فالقول للمفروب وفي سقوطها بعد السنة فالقول للقارب  
 ولا شيء عليه اذا لم يسقط ولو النج الشجة فان بقي لها اثر فحكومة  
 والا فلا شيء فيه ولا يقتصر في الجراح قبل البر وكل عمدة سقط فيه القصاص  
 بشبعة فالدية في مال القاتل وكذا اكل عمد سقط فيه القصاص بشبعة  
 فالدية في مال القاتل وكذا اكل ريش وجب بالفتح كما اذا وجب لاش

بالادوار

بالادوار وعمد البقي والمجنون خطأ وكذا المعتوه **فصل في الجنين**  
 ولو ألقت المرأة جنينا ميتا بقرب بطنها يجب لها عاقلة القارب نصف  
 عشرة الدية في سنة ذكره كان الجنين او انثى ولو ألقت جنيناً ميتاً ففسيخه  
 كاملة ولو ماتت المرأة بعد القاتل ان كان الجنين ميتاً فدية المرأة  
 وعرة الجنين وان كان جنيناً ميتاً ففسيخه ديتان ولو ماتت المرأة ثم فوج  
 الجنين جنيناً مات ففسيخه ديتان وان خرج ميتاً فلا شيء في الجنين وفي جنين  
 الامة نصف عشرة فدية انثى وتعتبر قيمته باعتبار حيوته ولو اعتق مولاه بعد  
 ضرب بطن امته ثم القته جنيناً ففسيخه قيمته جنيناً ولاديه فيه ولا كفارة  
 في الجنين وما اسبى من بعض خلقه فهو كالناتم في جميع الاحكام  
**باب** ما يحدث في الطريق اذا نبت في الطريق العام مكاناً  
 او اخرج اليه كنيفاً بلا اذن الامام فلكل واحد من اهل الموران  
 يحاميه وينزع عنه كما في الملك المشترك اذا احدث فيه احد الشرع بلا اذن  
 ولو فعل ولم يضر بالتاس فلم ان ينفع به بل اكرهه وان اشرع في الطريق  
 روثاً او جنافاً سقط على انسان فله كل فدية على عاقلة وكذا اذا  
 اعطيت بنقصه انسان او دابة وان غنم به رجل فوقع على اخر فمات ففسيخها  
 على الذي اشرع من بابا فسقط عليه فكل ان كان ما اصابه طرفه الذي كان  
 في الحائط فلا ضمان فيه وان اصابه مكان حار جامة ففسيخه على الوضع  
 وان اصابه طرفاه او لم يعلم اي طرف اصابه ففسيخه نصف الدية ولو باع  
 من اشرع الدار ثم اقتار رجلاً فوقه فدية على الباع وكذا الوباع خشبة



التي وضعت في الطريق وبهرى الى المشتري منها فاعطى فقضاه على البائع  
 ما لم ينفعه فعمله بفعل الآخر لا يستاجر عمله لا شرع الجناح او الظل وقوع  
 على انسان فكل فدية على العلم ما لم يغرقوا من علمهم وان وقع بعدوا غلام  
 فعلى رب الدار ولو قب الماء في الطريق او وضع حنطة او حرافة او النقي  
 ثرا او اخذ في طينافا جعلك من ادبي فدية على عاقلة وما تلف من مال  
 ففي ماله خلاف ما لو صب الماء في سكة عرنا فدية وهو من اهلها  
 حيث لا يضمن كما لو قعد فيها او وضع من غم فمكن شي ولو هلك المار  
 بتعمده المور في موضع الصب لاشي على الفاعل ومن نجي ما وضع غيره  
 فمكن شي فقضاه عليه ولو فعل بسبب الفهم بامر السلطان لا يضمن  
 كما لو فعل في ملكه او في داره وان حفره الاحرار في غير فناء المشتاجر  
 ان علموا انهم في غير حقة فالقضاء عليهم والافعال المستاجر ولو سقط من  
 شيء على انسان او تعثر به بعد سقوطه فعطبت فقضاه على الجاني بخلاف  
 اذا سقط ثوب رجل فعطبت انسان ولو علق رجل في مسجد غير فدية  
 او حصل فيه بوارى لم يضمن ما لم يكن بخلاف اذا كان الرجل من غير شربة  
 ولو جلفيس رجل فعطبت به ان لا يضمن على كل حال كما لم يضمن  
**فصل** في الحايطة المال اذا مال حايطة رجل الى الطريق فطالبه سلم  
 او ذبي بنفسه ولم ينقصه في مدة بقدر على نفسه ثم سقط يضمن  
 ما تلف به من نفس او مال كالو بني ما لا يستلزم سقوطه وتقبل فيه  
 شهادة رجل وامرأتين وان مال ايدار رجل فالطالب له حاصه

لم يضمن

وان كان

وان كان فيها ساكن فلان يطالبه لو اجله صاحب الدار وابواه من المطا  
 او فعل الذي يسكن فيها فلا ضمان فيما تلف به ولا يضمن تاجيل القاضي  
 او من اشهد عليه في المال التي ترقى القامة ويبرهن عن الفهم اذا  
 باعه بعد الاشهاد عليه بالنقص فبقضه المشتري ولا ضمان على المشتري  
 ايضا الا اذا اشهد عليه ولا يضمن التقدیم اليه من لا يتمكن من النقص  
 كما لم تكن والمستاجر والمودع وساكن الدار ويقع الى الراهن  
 واب اليتم واته ووصيته والى احد الورثة في نصيبه الى المكاتب  
 والعبد التاجر ثم الفهم ان كان للمال فجاء رقبته العبد وان كان  
 للنفس فعلى عاقلة المولى ولو هلك ان هذا الحايطة فحقه ان  
 آخر فلا ضمان في الثاني من عطب ينقص الحايطة فعليه الفهم ولو هلك  
 بحرة كانت عيا الحايطة فسقطت بسقوطه ان كانت ملك صاحب الحايطة  
 يضمنه والا فلا ولو كان الحايطة مشتركا واشهد على احد الشريكين  
 فما لم يكن فعلى عاقلة بقدر حقه ولو حفر في ملك المشتري بغير رضاه  
 فاعطبت فقضاه على عاقلة بقدر حصصه **باب**  
 جنابة الهيمة والجنابة عليها ما وطئت الدابة وما صابته بيد او  
 رجلا او راسها او كرمته او ضلته او صدته فقضاه على عاقلها  
 لا ما نفعه به جملها او ذنبها الا ان يوقر في الطريق ثم نحت ولو اثار  
 غبارا او حجر اصغر فما تلف به لا يضمن وان كان كبير يضمن ولا ضمان  
 فيما راثت او بالث سابعة وكذا واقعة لذلك ان اوقعه لغيره



او بآلت فاعطيت يمين والمترد كالمركب وكذا العايد والابق  
 الا ان على الراكب الكفاح في الابطاء فوطدونها كما يتعلق به في حق حرمان  
 الميراث والوصية دونهما وان اجتمع سابق وراكب والضمنان على الراكب  
 واذا مات المصطد مان فدية كل منهما على عاقلة الاخران كانا حرةين  
 ويهدر دمهما ان كانا عبيدين خطأ كان الاصطدام او عمدا وان كان احدهما  
 حراً فحق الخطاء على عاقلة المقيمة العبد فباخذ ورثة المزدحم في نفسه  
 القيمة فباخذ ورثة المزدحم على العبد سقط بموته ولا شيء على مولاه وكذا يضمن  
 سابق دابة ما تلف بسقوط سرجها عليه ولو جازها ونحو من الاتاها ويحمل عليها  
 كعايد قطار اذا وطأ بعير منه ان ناله فكل حيث يضمن عاقلة الدابة  
 واذا كان معه سابق فالدية عليها ولو ربط رجل بغير الى العطا ولم يعلم  
 ان كانت الابل سائرة عند الربط فاهلك بوطئ المربوط فضاها على عاقلة  
 العايد ثم يرجعون به على عاقلة الرباط وان كانت واقعة لا يرجعون  
 به على احد ويضمن من ارسل بائمة اذا اصابته في فوران كان له سابق  
 بخلاف من ارسل طيرا وساقها فاصابت في فوران ولو لم يستقرها  
 لم يضمن كما اذا انطفت عينة او مسرة او وقعت ثم سارت ولو جرح  
 دابة راكب فالتفت نفسها فضاها على النافذ وان الراكب اذا كانت  
 سائرة وان كان او فضاها على الطريق فالضمنان عليها نصفين  
 ولو خسر باذن الراكب كان الضمان على الراكب فلا ضمان على غيره  
 ولو هلك انسان في فوران فضاها كان الخسر باذن الراكب فلدية عليها ولو

كما اذا انطفت

خس

خسر دابة قاد ما يجره او ساقها فالتفت من يد العايد فاجابا نافي فوطد  
 فهو على الناحس والناخس ان كان ضياع الضمان في ماله وان كان عيدا  
 ففي رقبته ولو كان الخسر بشيء ومنصوب في الطريق فالضمان على من نصب  
 ذلك **باب** ضاية المملوك والجنابة عليه المملوك اذا جنى خطا ينجز  
 مولاه بين دفعه الى الجني عليه وبين فدايته بتمام ارش الجنابة وان ما  
 المملوك قبل اختيار المولى سقط حق الطالب وان جنى ضايتين فاني  
 كانت لثانية بعد الفداء لا ولي كانت مستأنفة والا يدفع اليها  
 فيقتسمانه بقدر حقوقهما او يدفع به ارش كل منهما على التمام ولو فدي من  
 بعض ودفع الى بعض بقدر حق جاز بخلاف ما اذا كانت الجنابة متحدة  
 كقتول له وثمان حيث لم يكن له ان يقدي لاصد ما يدفع الاخر ولو  
 اعتقه المولى بعد ما علم بالجنابة يتعين الارش للفداء او الا يضمن الاقل  
 من قيمته ومن ارشها والتدبير ولا ينال دشر هذا العنق في وجهه وكذا البيع  
 والهبة دون الافرار وفي فاسد البيع لم يصبر مختارا حتى يسله ويصبر مختارا له  
 اذا باعه من الجني عليه بخلاف ما اذا اوجبه منه وبصر مختارا اذا ضربه عالم بالجنابة  
 كما اذا كانت بكر افرطها بخلاف التزويج والاستخدام والاذن في التجارة و  
 الرهن واذا اعلق غنقه بجنابة على فلان فجنه عليه بصر مختارا اذا لم يكن موجبا  
 القصاص ولو دفع الى من قطع العبد بد فاعتقه ثم مات من ذلك القطع فلعبد  
 على الجنابة لا يقتله المولى وان كان لم يعنقه برده على المولى ونحوه الا وبيأ  
 الا ان يكون الصلح عن الجنابة وما يحد منها نصا ولو جنى المأذون والمديون



فاعتقه المولى ضمن قيمة لو تها وقيمة للداين ولو ولدت المأذونة بعد ما جئت  
لم يدفع ولد بالخلاف ما اذا استدلت ثم ولدت حيث يباع الولد معها في  
الدين والمعتق اذا قل فطأ ثم اخلف مع المولى فقال المولى قلته وانت  
وقال العبد وقلته وانا عبيد فاقول للعبد وكذا القول للبارية المعتقة  
اذا اخلف مع مولاه في قطع يد معتقة او رقبة وكذا في كل ما اخذ فيها  
كما اذا قال رجل لعبد فقات عينك البنية وعين عيني صهي ثم فقبت  
وقال المقر له لا بل فقاتها وعينك البنية فقتوت حيث يكون القول للمقر له  
ولو قتل متي رجلا بامر عبد تجوز اوقله العبد فطأ بامر متي فلا شيء عليه  
الامر والدية على عاقلة القاتل الا انهم يرجعون على العبد بعد عتقه لا  
على البنية بعد بلوغه وكذا لو امر عبد عبد محجورين بقتل خطاء والمولى  
بخطاب يدفع القاتل او الفداء ويرجع عليه بعد عتقه بالاقدر من الفداء  
وقيمة **فصل** دية العبد قيمة ما لم تبلغ عشرة آلاف درهم فاذا بلغت  
بنقص منها عشرة وفي الامة اذا بلغت خمسة آلاف بنقص عشرة ايضا  
بخلاف مالو غيبا فكلها عند الغائب حيث تجب القيمة بالمال ما بلغ وفي يد  
نصف قيمة الخمسة الاف الا الخمسة ولو قطع يد العبد حات من ذلك بعد ما  
اعتقه المولى فان لم يكن له وارث سوى مولاه اقتضى منه الفاطح والا  
فلا ضمان فيه وعلى الفاطح ارض البه بالخلاف العبد الموصى له من اجل  
وبرقبة لاخر فقتل حيث يقتل اذا اجمع الموصي لهما ولو رد العتق  
بين عبيد ثم بين احدهما بعد ما شتا فارتها للمولى ولو قتلها رجل بعد البيان

يجب

يجب دية حر وقيمة عبد اذا استوت قيمتهما وكان القتل معا وكن  
على التعاقب فعليه قيمة الاول للمولى ودية الاخر للورثة وان اختلفت  
قيمتها فعليه نصف قيمة كل منهما ودية الحر وان كان فائهما اثنين  
فقتل كل واحد منهما قيمة معنولة وفي قتي عتق عبد بنية المولى بين ان ياخذ  
النقصان وبين ان يدفع العبد وياخذ القيمة بخلاف قتي عتق المدبر  
حيث ياخذ تمام القيمة وبمسك **فصل** في جناية المدبر وام الولد  
اذا جنى المدبر او ام الولد جناية بغير المولى الاقل من القيمة  
ومن ارشعها ولو نعت دجناية المدبر لا يجب الاقيمة واحدة  
معتبرة حالة الجناية لاحالة التدبير سواء اعتقه المولى  
ام لا ولو جنى جناية اخرى بعد ما دفع المولى قيمة للاولى  
ان كان وقهرها بنقضاء فلا شيء عليه والا فالولى  
ان شاء انبع المولى وان شاء انبع ولى الجناية الا ان  
ولا يجوز اقراره بالجناية سوى قضا من النفس فلا يلزمه  
بشيء عتق او لا ولا على مولاه بدينه وام الولد  
مثل اجدته في جميع ما ذكر **باب** غضب العبد والمدبر  
والجنى والجناية عليهم في ذلك اذا غضب برجل  
عبد افطع مولاه في يده فمات منه عند فلا ضمان عليه  
بخلاف مالو غضب برجل قطع مولاه فمات عنه فانه يضمن  
قيمة القطع واذا غضب عبد محجور مثله فمات في يده



فمهما من واذا جنى المذبح المفضوب عند الفاصب ثم عند  
المولى بعد الرد عليه يدفع المولى قيمة الى دلى الجانبين  
ثم يرجع بصفتها على الفاصب ويرفعه الى دلى الجانية الاولى  
ثم يرجع بذلك النصف على الفاصب فيسلم له ولو غصبه  
بعد ما جنى عند مولا فجنه في يده اخرى يدفع المولى قيمة  
الى دلى الجانبين ثم يرجع بصفتها على الفاصب فيه فده الى  
ولى الاولى ولا يرجع به على الفاصب والعبد كالماله  
في كل ذلك الا ان في العبد يدفع بعينه ولو نكر الغصب  
مع الجانية عند الفاصب يدفع المولى قيمة الى وليها  
ويرجع بثماهما على الفاصب ثم يدفع نصف ما رجع  
عليه الى دلى الاولى ثم يرجع به على الفاصب واذا غصب  
صبياً حرّاً لا يفر عن نفسه فمات عنه ما من من فليس عليه شيء  
وان مات بصاعقة او منته حية فقله عاقله الفاصب  
الدية والحياتى العاقل اذا قتل عبداً مودعاً عبداً بضمن  
عاقلته قيمة لا لو اكل طعاماً مودعاً عبداً والعبد المهرج عليه اذا  
استهلك مالا مودعاً عبداً لا يضمن قبل عتقه والعارية والعرف فيهما  
كالودعة والحياتى اذا كان غير عاقل بضمن بالانفاق كقيمة عاقل  
سائر كل بلا ابداع **باب القسامة** اذا ادعى جرح قاتل  
او اكثر بدنه او نصفه مع الرأى في محلة ولم يعلم

قاله استخلف وليه خمسين رجلاً من اهلها يجارهم واذا لم يبلغوا خمسين تكرر  
اليمين على من وجد يحلف كل واحد منهم بالله ما قتلته ولا علمت له  
قاتلاً واذا قال واحد منهم قتلته فلان يحلف بالله ما قتلته ولا علمت  
قاتلاً غير فلان ومن ابى اليمين منهم يحبس حتى يحلف واذا حلفوا اتفقوا  
على اهلها بالدية سواء ادعى الولي القتل على الكل او على البعض منهم  
اليمين او غير الميعين عدا او خطأ بخلاف ما ادعى على واحد من  
غيرهم حيث يسقط عنهم القسامة والدية ويكلف هو وحده يميناً ولو  
ان لم يقع عليه البينة وان نكل بحسب حتى تقرر ولا قسامة على امرأة ولو  
كسبه وجنون ولا في ميت لا اثر به من جرح وان ضرب جرحاً او خرد  
دم من عينه او اذنه او وجد نصفه مشقوقاً طولاً او بدوناً او قتل  
من النصف والجنين كالكبير في الشروط والاحكام اذا كانت تامه الحلق  
وان وجد على دابة تترك بالقرية فالتفت على اهلها وان قتلها رجل او كرها  
او قاتلها فليعلم كما اذا وجد في ارضه وان اجتمعوا فليعلم كما اذا وجد  
في دارهم واذا وجد في داره شرك فليعلم اهلها سواء وان وجد بين يدين  
يبلغ اهلها الصوف فليعلم اهلها واذا وجد في ملك احد سكر في اخر فليعلم المالك  
دون الساكن واذا وجد في داره فلان شيء فيه واذا وجد في داره  
ولم يسل فليعلم ابايع وفي البيوت بالجار فليعلم به ولو وجد في حقة  
فليعلم فيها كما في الحلة ولو وجد في مسجد علم فليعلم اهلها وفي المسجد  
وان اخرج الا عظم فليعلم المال وكذا الجوار العامة وان جرح في الرق



فان كان مملوكا ففعل المالك والا فعلى بيت المال كما اذا وجد في السجن ولو وجد  
 في السجن ولو وجد في بركة لم يسمع موت لاهل عارة فمدر كما اذا وجد في  
 خزانة بركة الماء وان كان تحت بابك لم يسمع اقرب القوي ثم اذا التقى  
 قوم بالحرب فاجلوا عن قبل فهو على اهل الحلة الا ان يدي وليه على اولى  
 او على واحد منهم بعينه فيقطعه عن اهل الحلة ولا يثبت دعواه الابنية  
 ولو وجد في متعة مملوك فان وجد في خياها ونشاطها فالقائمة والدية  
 على من يكتنهما وان وجد خارجا فعلى اقرب الاجنبية موان وجد فيهم  
 القاتلهم القذو يكون شهيدا بهد ردمه واذا ادعى الوالي على واحد منهم لا يقبل  
 شهادتهم عليه وقيل اذا ادعى على واحد من غيرهم وجرح في محله ففعل عنها  
 الى اهلها فوات من تلك الجراحة فان لم يزل صاحبها من حتى مات فافق منه  
 والدية على اهلها والا فلكل شي ولا يثبت على من يكل الجرح الى اهل اثنان  
 في بيت لاناك مما فوجد لهما قيدا بعينه الا اذا كانا قيدا فليكون  
 الضمان على صاحب البيت ولو وجد في ملك امرأة على عاقبتها غيب عريا  
 عليها القسامة بمر عليها الايمان من اهلها يكون ضمانا عليه لا على اهل القرية  
 كان

قوله اجماعهم  
 في اجماعهم  
 في اجماعهم  
 في اجماعهم  
 في اجماعهم

رايان

لدية فم اليه اقرب القبائل نسب كما يقيم اقرب الرأيات فخره اذ لم يسمع لها اهل  
 راية ويعتبر الاقارب على ترتيب العصبية الاخرة ثم بنوهم ثم الاعام  
 ثم بنوهم ويدخل القائل معهم واباؤهم وابناؤهم وان كان القائل من اهل  
 الرزق من بيت المال فاقلة اصحاب الرزق ايضا لو خذ منهم ثلث سنين  
 فالوزق في حقهم بمنزلة العطاء في حق اهل الديوان وان كانت لهم اوراق  
 في كل شهر واعطيت في كل سنة فرضت لدية في الاعطية دون لاراق  
 ولا يعقل على النساء والصبيان وان كانوا من له حظ من الديوان ولا يعقل  
 اهل مصر عن اهل مصر اخر ويعقل عن اهل سوار واهل الدمة وان كان لهما  
 الملة ان تعاقبوا فالدية على عاقلة والا ففي ماله ولا تعاقب بين مسلم وافر  
 واذا تحول القائل عن ديوان الى ديوان او عن مصر الى البادية يعطى  
 من انتقل اليهم وعاقلة العتق مولاه وقبيلة وكذا مولى الموالاة ولا كل  
 العاقلة ما كان اقل من ارسل الجنين بل في الحكم والارش في مال الجاني وكذا  
 لا يتحلون جنابة العبد ولا المازنم بالصلح ولا المازنم باعراف الجاني بل لا يقيم  
 اياه ونعتل من الملاعنة عاقلة امه ثم ان ادعاه بالاب رجعت عاقلة  
 بما ادت على عاقلة كما اذا جني ولد مكاتب ما عرفت فاهو من حره  
 فعقل قوم امه ثم ادبت الكفاية حيث يرصون الى قوم المكاتب  
 وكذلك رجل امر صبيا بفعل رجل ففعل ففقت عاقلة الدية رجعت بها  
 على عاقلة الاخران ثبت امره بالبينه وان ثبت باقراره ففي ماله في  
 ثلث سنين من وقت القضاء **كتاب الوصايا** الوصية مستحبة

ولا عاقلة للرجل في الخلافة ولا كانا اهل من الرزق  
 عن ثمن الامنة الخلو لا في الامنة او فقلوا فيه  
 قال بعضهم لا عاقلة لاهل الرزق  
 ايضا رافعة راية صغرى قال كان  
 نفي النبي الامم ظهر الدين المرحاني  
 في روضة



ولا يجوز بما زاد على الثلث بدون تجوز الورثة الكبار بعد موت الموصي كما  
 اذا كانت الوصية للوارث ولو اجاز بعضهم ورد الباقي يجوز على الجيز  
 بقدر حصته ولا يجوز لما شره من عدا كان او خطاء سواء كانت المباشرة  
 قبل الوصية او بعد ما الا ان يخرجها الورثة ويجوز ان يوصي المسلم للكان  
 وعكس ويعبر صحتها بقول الموصي له ولو بعد الموت ولا يملك بدون الكسول  
 الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله وان كان الورثة لا يتفقون  
 بالميراث فتركها او لا وان كانوا اغنياء فيما دون الثلث ولا يصح وصية  
 الصبي كوصية المليون المستغرق وكذا لا يصح من العبد والمكاتب بخرا  
 ولو علقا ما اعقبهما يصح بخلاف الصبي اذا علقا الى اذراكه او اوصي ثم  
 ادرك حيث لا يصح ولا يصح للحمل والحمل اذا وضع لا قبل من نصف حول من  
 وقتها كما استنبط من الوصية بانه ويجوز الرجوع عنها صريحا او دلالة  
 وجوده لا يكون رجوعا بخلاف قوله تركها او كفي بالملء حيث يكون  
 رجوعا وكذا لو قال بعد ما اوصي بشي لرجل فهو لفلان يكون رجوعا ولو كان  
 فلان ميتا حين اوصي فالوصية الاولى على حالها ولو ما بعد ما اوصي  
 له فهو للورثة بطلان الوصيتين بخلاف ما اذا اوصي به لرجل ثم اوصي به  
 لآخر حيث يشتر كان **باب** الوصية بالثلث ولو اوصي بثلث ماله  
 لرجل وثلثه لآخر فان لم يجز الورثة يقسم الثلث بينهما سواء كانا اوصي  
 به بالثلث ولا خيرا بالجميع او بالنصف ولا يصح الوصية بنصيب ابنه ولو اوصي  
 به بينهم من ماله فله السدس ولو اوصي بجزء من ماله قبل الورثة اعطوه بالثلث

ولو قال

ولو قال سدس ماله لفلان ثم قال ثلثه فله ثلث الماله بخلاف ما اذا كرر السدس  
 حيث يكون السدس ولو اوصي له بثلث درهم او غنم فملك ثلثا  
 والباقي يخرج من ثلث ماله فله جميع ما بقي وكذا الوصية بالكيل والموزون  
 والشيء اذا كانت من جنس واحد اما اذا كانت من اقسام مختلفة فلا يخرج  
 الا ثلث ما بقي كما في الوصية بثلث ثلثه من رقيقه فاما ثلثان وثلث  
 الدور المختلفة ولو اوصي بالف درهم وماله عين ودين يعطى الالف  
 من العين ان خرجت من ثلثها ولا اعطى ثلثها وما بقي يعطى من ثلث ما بقي  
 من الدين صبي يتم الالف ولو اوصي بثلث ماله لزيد وعمر والميت فالثلث  
 لزيد بخلاف ما لو قال ثلث ماله بينهما حيث يكون نصف الثلث للحي ولو  
 اوصي بثلث ماله فهو ما يوجد عند موته بخلاف ما لو اوصي بثلث غنمه  
 ولا غنمه له او كان فملك كل موته حيث يبطل وصيته ولو استفاد الغنم  
 بعد وصيته تنفع الوصية ولو قال له ثلث من ماله ولا غنم له يعطى قيمته  
 ان شاء ولو لم يعط من ماله يعطى شيئا وكذا انظار ما من الحنطة والشوب  
 وغيرهما ولو اوصي بثلث ماله لساكنين يجوز صرفه لسكن واحد ولو  
 اوصي به لفلان وللساكنين ينصف بينه وبين الساكنين ولو اوصي به  
 لاهل اولاد الثلث وللساكنين والفقراء يقسم بينهم فاما ثلثه لاهل اولاد  
 لهم ولو اوصي لرجل بمائة ولا خيرا بمائة وقال الثلث اشتركت بينهما فله  
 ثلث كل مائة ولو اوصي لواحد بثلث مائة ولا خيرا بربع مائة ثم اشتركت  
 معهما فانه ينصف نصيب كل منهما ولو قال لورثة فلان على دين فصدقوا



في ادماء فانه يصعد الى الثلث فلو اوصي في هذه العبارة بوصايا غيره  
 ذلك بغل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة ثم يقال لاصحابها  
 صدقوا فيما شئتم وللورثة صدقوا فيما شئتم فتؤخذ اصحاب الثلث بنصف اموالهم  
 وللورثة بنتلثي ما اقرؤا ويكلف كل فريق على العلم اذا ادعى المقر له زياداً ولو  
 اوصي لاجنبي ووارث ففصلها لاجنبي وتظل وصيته الوارثان لم يخرج  
 سائر كما لو اوصي لثلاثة واجنبي ثلثان اقرار بعين اودين لوارثه ولا جنيبة  
 حيث لا يقع للاجنبي وللوارث ولو اوصي بكل واحد من ثلثة اثواب  
 جيد ووسط وزدي لرجل مضاع فوبنها ولم يدر ايها سوان سلم الورثة  
 اباقيين يكون لاصحاب الجيد ثلثا لاجود ولصاحب الوسط ثلث الادون  
 ولصاحب الردي ثلث الادون وان سلموا جارا فالوا الكل واحد منهم الهالك  
 بطل الوصية ولو اوصي ببيت من دار شترته بغيره وبين غيره فانها تقسم  
 فان وقع البيت في نصيب الوصي فهو للموصي له وان وقع في نصيب  
 الاخر فليس له مثل زرع البيت من نصيب الوصي فيقسم على اخر من سيمان  
 للموصي له ونسبة للورثة ولو اقر احد الورثة بعد قسمه الميركة بوصية للورث  
 بنتلث ماله لرجل يعطيه ثلث بل في يد ومن اوصي بجارة فولدت  
 بعد موته فان كانت الولادة بالقسمة فالولد للموصي له وان كانت قبلها  
 فان خرجت بنت فالولد له ايضا وان لم يخرج جارا فخذ من الام قدر الثلث  
 فان فضل شيء باخذ من الولد **باب** في وصية المريض اذا اوصي  
 لامرأة او دبت لها شيئا ثم تزوجها ثم مات بطل تلك الوصية ولا يثبت

بمخلاف اقرارها بالدين وتبطل ايها وصية لابنه الكافر اذا اسلم قبل موته وكذا  
 بغيره واقراره بما كان له لو كانت زوجته كافرا ثم اسلمت في هذا المهور  
 او كان ابنه عبدا ثم اعنت **باب** العتق في مرض الموت  
 يجوز عتق عبدا وحياته في بيعه وبشرته من الثلث الا ان العتق و  
 الحياه مفقودان على سائر الوصايا وضمانه وكفالة كوصية وتكفل  
 ما اضاف اليه ما بعد الموت فهو من الثلث وما يخرج في الحال فهو في المال  
 الا ان يكون مريضاً فيكون من الثلث اذا لم يبرأ منه والمفقود والمفوج  
 والاشل والمسلول كالقحيح اذا تناول تلك الامراض واذا اشتد ور  
 صاحب فراش فوكرض حادث ولو اوصاها ثم اعنت وضاق الثوب عنها  
 قديم الحياية ولو اعنت ثم حابا فهو سواء ولو اوصاها ثم اعنت ثم  
 حابا قسم الثلث بين الحياتين نصفين ونصف النصف بين  
 العتق والحياية الاخيرة ولو اعنت ثم حابا ثم اعنت قسم الثلث نصفين  
 نصفه للحياية ونصفه للعتق وعندما العتق او لم يطل حال  
 ولو اوصي ان يعنت عنه عبدا هذه المائة او لجزء عنها فملك بعضها  
 ينفذ بما يقع كما اذا اوصي بها لرجل فملك بعضها ولو اوصي بعتق  
 عبدا ثم مات ففجني العبد جنابة ودفع بها بطلت الوصية وان فدا  
 الورثة تجازت الوصية ولو اقر الوارث والموصي لم يثبت بعتق عبدا  
 وقال الوارث مو في المرض والموصي له في الصحة فالقول للوارث ولا  
 للموصي له الا ان يفضل من الثلث شيئا او يقيم البتة على ان العتق كان



في العمة ولو ترك عبداً او لاهل سواء فقال اعقبني مولاي في العمة  
وقال رجل لابي عليه الف درهم فمما الورثة يسعي العبد في دينه  
من قيمة ولو ترك الف درهم وادعى احد الرجلين الفادينا والآخر  
الفاديه فالوديه او **في فصل** ولو اوصى بوصايا من  
حق الله وضاق الثلث عنها ولم يلج الورثة يقدم الفرائض ثم  
الواجبات ثم النوافل وفيما بين الفرائض يقدم الصلوة ثم الصوم ثم الحج ثم الذكوة  
ويقدم الكفارة في القتل عليها في البين ثم الطهارة على صدقة الفطروهي  
على النحر ويجه الاضحية وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه موصي ولو اوصى  
بنحو الاسلام حج من بلد ركب ان بلغت الوصية المفقدة والا فم حيث  
يتبع ولو مات من يريد الحج في الطريق واوصى بالحج او مات من حج من غير  
في الطريق حج عنه من بلد **باب** الوصية للاقارب وغيرهم  
اذا اوصى للغير ان يعطي من يسكن محلته يتوي في المالك وغيره ذكر  
كان او انثى من مسلم او كافر غير مملوك ولو اوصى لامه باربعين كل يوم  
ذير حم حرم من امرأة وكل ذير حم حرم من زوجة ابيه ومن زوجة  
ابنه ومن زوجة كل ذير حم حرم منه وعدها من طلاق رضى لا تنحل  
الهريرة بخلاف من طلاق باين ولو اوصى لاحسانه فالوصية فالوصية  
لازواج عماره خراكان او عبداً ولو اوصى لاقارب فهي الاقارب فالاقارب  
ولا يدخل الوالدان والولد والاثنتان منهم كالثنية فصاعد افلا وصي  
لاقارب ولم يمان وخالفان فالوصية لعمه ولو كان له عم وخالفان فطلع نصفها

ونصفها

ونصفها لخالين بخلاف ما اذا اوصى لذي فراه حيث يكون للعم كلها ولو كان  
له عم واحد فله نصف الوصية ولو ترك عماء وعمه وخالا وخالة فله للعم  
والعمة بالسوية ولو لم يوجد المحرم بطلت الوصية ولو اوصى لاهل فلان  
ففيه زوجة وقال لآل فلان فلا اهل بيته ولو قال لاهل بيت فلان يذل  
فيه ابو، وجد، ولو اوصى لاهل نسبه فيه لمن كان من جهة ابيه ولو قال  
لجنه يكون لاهل بيتي يبدون امه ولو اوصى لانيام بني فلان او لعمائم  
او لزمناهم او لار المهرمان كانوا يكتفون دخل فيها فقرائهم واغنيائهم  
ذكر او انا ثاوان لم يكتفوا لا بدخل اغنيائهم بخلاف ما لو قال لانيام  
ابن فلان او لانيام بني فلان وهم لا يكتفون حيث بطل الوصية وفي الوصية  
للولي قسم بين الذكر والانثى بالسوية ولو قال لورثة فلان يكون للذكر  
مثل حظ الانثيين ولو قال لواليه بطلت الوصية اذا كان له معنق ومعنق  
وان كانوا عتقاء يدخل من اعتقه في الصحة والمرض ولا يدخل المدبر  
وام الولد ويدخل في الموالى او لادم دون موالى الموالى وموالى  
الوالا واذا لم يكن له عتقاء او لادم يداخل موالى الوالاة ولا يدخل  
موالى ابنة وابيه **باب** الوصية بالسكنى والحزمية والتمرية  
من اوصى بخدمة عبده او سكنى داراً مؤبد او مؤقتاً يصح لو خرج العبد  
والدار من الثلث والا يستخيم الوصي له العبد ويسكن لداره  
بالمهابة وكذا يصح وصية غلة العبد والدار وكذا ان يقتسموا الدار  
عينا ومهابة في الوصية بالسكنى بخلاف العبد حيث يتعين مهابة ولا يجوز



تلك القصة في الوصية بالعلمة وكذا لا يجوز ان يكن يستخدم في الوصية  
 بالعلمة كمالا يجوز ان يوصى بالعلمة والسكنى وليس للورثة ان يسوا  
 حصصهم من الدار ولومات الموصي له ان كان في حياة الموصي بطلت الوصية  
 وان كان بعد موته يعود الموصي به الى ملك الورثة ولو كان الموصي له ولم  
 خارج المصلح ان يخرج العبد الى اهله والا فليخرج له ولو اوصى لرجل  
 بخدمة عبيد، ولا يخلو رقبته وموخره من الثلث ينفذ وصيته كالموت  
 اوصى لجارية لعنان وتحملا لآخر وما اذا اوصى بخاتم له ونفسه له  
 وما اذا اوصى بهذا القوم، له وبما فيها لآخر وخرج كل من الثلث  
 ولو اوصى لرجل بثلث ثبته وفيه ثمة فله هذا الثمرة وصد ما وكو قيد  
 بقوله ابد فله هذا وما يحصل بعد ما عاش ولو قال له غلة  
 بستان فله الغلة الثابتة والائمة ما عاش ولو اوصى له بصوف ثمنه  
 ابد لا يجوز الا في صوف وجد في ثمنه يوم ما وكذا الوصية يا  
 لادنا والباقي لا يجوز الا بما وجد في بطنها وضربها يوم ما **باب**  
**وصية الذي ما كان قرية عند سم ولا يكون قرية في حقا**  
 لا يجوز كالوصية ببناء الكنية وعلم كالوصية بالبحر او بناء المسجد باطل  
 ايضا وما كان قرية في حقا وفي حقه كالوصية بان يبرج في بيت المقدس  
 فيأز وما لا يكون قرية لا عندنا ولا عندكم كالوصية للبايعات غير جاز  
 وصاحب الهواه اذا لم يكفر فله في الوصية حكم المسلمين وان كفر فهو  
 من ذل المرتد والمردة يصح وصايا ما وكواوصي المستامن بكل مال

مسلم

مسلم او ذمي كوزا اذا لم يكن مع وارثه وان كان ثلثة اذا لم يجر الوارث  
 وكذا لو اعتق عبيد، عند موته او تبره من غير اعتبار الثلث عند عدم  
 الوارث مع ولو اوصى له مسلم او ذمي بوصيته جاز ووصيته الذي بالكر من  
 الثلث او لوارثه لا يجوز من غير تجوير الورثة ولو اوصى لخالف ملته جاز ولو  
 اوصى لحر لم تجز **باب** الوصي وما يملكه اذا قبل الوصي الا بصا، لا  
 يرد، في غير وجه الوصي لا بعد موته ولا قبله وان رده في وجهه يرد فلا  
 يجوز تصرفه بعد وان لم يقبل ولم يرد الى ان يموت الوصي فهو بالخيار  
 فان باع شيئا من تركته لزمه سواء علم بالوصاية او لا وان كان لم يقبل فلا  
 بعد موت الوصي لا قبل ثم قال اقبل فله ذلك ان لم يخرج من القضي من الوصاية  
 حين قال لم اقبل وان كان اخرجه لم يكن وصيا الا ان نصبه القاضي ثانيا  
 ولو اوصى الى عبد او فاسق او كافرا او خمرهم وقصب غيرهم والوصي اذا  
 عجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضي غيره ولا يلتفت الى قوله بغيره  
 حتى يتحقق عنه ولو ظهر عنه عجزه اصلا استبدل به وليس للقاضي  
 اخراجه عنها اذا كان قادرا ان يكون مقدا على اب البيت ومن  
 اوصى لاثنيين لم يجز لاحدهما التصرف بدون الاخر الا في شري الكفن  
 وتجديد البيت وشراء طعام الصغار وكسوتهم ورد الوديعه بعينها ورد  
 العصب والاشبه فاسدا وحفظ الاموال وقضاء الديون ونفذه  
 وصية بعينها وعنى عبيده واهل بيته في حقوق البيت وقبول  
 الهدية والهبه للصغير وبيع ما يخشى عليه التلف وجمع الاموال الضابطة



ولو اوصي الكل واحد منها على الافراد ويفرد كل واحد بالتصرف فان  
 مات احد ما نصب القاضي مكانه وصيا آخر وان اوصي الميت منها  
 الحية فهو منفرد بالتصرف كما اذا اوصي الى شخص اخر ولا يباح الى نصب  
 القاضي ولو اوصي الوصي او وصي الى اخر فهو وصي في تركته وتركته الميت الاول  
 والوصي بقسم الوصي له على الورثة ولا يباقيهم الورثة عن الوصي له حتى لو  
 قسم من ذلك في يده ما اخذ له يرجع الوصي له بثلث ما بقى بخلاف  
 ما ملك ما قبض للورثة ان قاسم عنهم حيث لا يرجعون بشيء ولو اوصي  
 بثلثه قاسم الوصي بثلث ما في يده حج عن الميت من ثلث ما بقى وكذا  
 لوضع في يد رجل دفع البيع ويجوز للقاضي ان يقسم التركة عند غيبة  
 الوصي له حتى لو ضاع نصيبه بعد افراز القاضي وقبضه لم يرجع على الورثة  
 بشيء ويجوز للوصية ان يبيع من التركة شيئا بغير محضر من الغراء ولو باع  
 عبدا بوصية يبيع وتصدق ثمنه ثم ضاع ثمنه في يده فاشحن العبد بغير  
 القاضي للشيء ثم يرجع في التركة ان كان بها وفاء بخلاف القاضي  
 وامسك حيث لم يضمن وان كان البيع للفقير فاشحن ببيع الوصي في  
 مال الصغير وهو على الورثة بكتفه ويجوز اعتبار القاضي بمال البتم اذا كان  
 له خبر او لا يجوز بيعه ولا شراؤه الا بما يتعين الناس في مثل كماله  
 ببيع العبيد الاذن له والعبد الاذن له والكاتب بالقبض القاس  
 وبيع الوصي مال الكبير الغائب جاز لا عقاد ولا يجوز تجارته في مال  
 الصغير وفي مال الكبير الغائب ولو قس او لم يجد والجد كالأب الم

بوصي

بوصي الاب **فصل** في الشهادة لا يجوز شهادة الوصيين بوصاية  
 ثالث بدون دعواه كشيء فانهم بوصاية رجل منكر وكذا  
 شهادة وصيين لو ارث صغير بشيء من مال الميت وان  
 كانت في غير مال الميت يجوز ويجوز شهادة رجلين لرجلين  
 بدين معين على ميت وما يشهدان بمثل ذلك لاولين بخلاف  
 الشهادة بين بوصية بالف من الفريقتين لكل منهما ولو  
 شهد احد الفريقتين للآخر بوصية عين وشهد الآخر  
 بعين آخر للاول يجوز بخلاف ما لو شهد الآخر للاول بوصية  
 ثلث له وبخلاف ما لو شهد احد صا الآخر للاول من ذلك

حيث لا يجوز ثم



ومن ثم لم يشيخ عبد ربه المشهور بما في طبعه كان صله  
 من قسطنطين واشتغل في العلم بالعلوم الظاهرة والباطنة  
 ثم انصرف الى هذه الشيخ تاج الدين ابراهيم بن نجاشي فقيه  
 وعصر عنده طريقة الصوفية ولاكتشف له المراتب  
 العالية من اجازة الارشاد وراقم مقام بعد وفاته  
 كان جامعاً للعلوم والمعارف وكان متواضعاً متخشعاً صاحب  
 اخلاق حميدة واثار سعيدة وكانت له يد طويلة في تغيير  
 وكان مظهر الخيرات والبركات وصاحب غزوة وكرامات  
 وكان مرجعاً للعلماء والفضلاء ومرتبياً للفقهاء والصالحين  
 وآية في المروءة والفتوة والكرم والسخاء وكان به  
 حباً وطفة عظيمة وكان له في مقام ووجه بين الملأ والجار  
 مقام حكيم عنه انه قال اني اتي شيخ محمد بن المولي غوثي  
 وقال ربيت في المنام ان واحداً من اولاد الافرنج كان  
 محبوباً في قلعه منذ سبعة وعشرين سنة قال الشيخ  
 في سبب ربيته فوافقت عدة سنة بعد بلوغ العدة المذكورة  
 ومن جملة احواله الشريفة ان المولي علاء الدين الفخاري  
 بعد الغزو عن قضاء العسكر اراد ان يسلك مسلك التصوف  
 عند الشيخ المذكور فقال له الشيخ النهاية تابعة للبداية فمن سلك

المسلك المذكور

المسلك المذكور يقطع جميع العوائق يكون مسكونة على ذلك في  
 النهاية ولكن يجوز ان يسلك على الاعتدال ولا يلزم على المريد ان  
 يعتقد في شيخ الكرامة والولاية بل يكفي له ان يعتقد سالكا طريق  
 الحق وواصل اليه وجارياً على منهاج الشريعة ثم قال وكان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان ينظر الى شيء كان يلبس  
 عنقه الى ذلك الجانب فقط بل توجه اليه بكلمة قال وفيه إشارة  
 الى ان الطالب ينبغي ان يتوجه الى مطلوبه بكلمة حتى يصل له  
 ذلك وحكي ان المولي المذكور لما طلب من الشيخ المذكور  
 الاذن بالريضة وترك اكل الحيوانات قال الشيخ اني  
 ما اكلت حيواناً ولا شربت ماءً سنة اشهر في اوقات  
 رياضتي وما انتفعت بذلك بل بامتنان امر الشيخ  
 ومن كلامه الشريف ايضاً ان واحداً من المريدين قال له  
 يوماً ربنا يتر على وقت لا اقدر على التلفظ بكلمة الشهادتين  
 ويخطب يالي ان واحداً لوقال في حضور سلطان كل  
 لا سلطان الا بك بعد هذا سوء ادب ومن المعلوم  
 انه لا اله الا الله فذكره في حضوره كل وقت يكون  
 بعيداً عن الادب فقال له الشيخ هذا معنى الاحسان  
 فمن وصل اليه بكلمة ان يلاحظ حضور الحق وقال ذلك  
 الرب ربنا لا اقدر على ملا حظته معنى الذكر ايضاً بل لا اقدر



على الدعاء فقال له الشيخ قال الشيخ تاج الدين ما قدرت  
ادعوا الله تعالى مدة سنة اشهر وقال الشيخ وعند  
ذلك الوقت يهل الله ان فيك فيه ملاحظة حضور الحق  
وقال الرجل ويرتعد اعضاءي قال الشيخ هذا ابتداء الطهور ولو  
قدت على الصبر لكان ازيد وحكي ان الفاضل قاضي زاد  
كان قاضيا بروسا في ذلك الوقت وقد حضر يوم ما عنده  
المذكور فسأله عن مذهب الجبرية ومذهب اهل الحق فقال  
له الشيخ الجبر قسمان جبر محقق وجبر معتقد اما جبر المحقق  
فهو تفويض جميع امورنا الى الله تعالى واستقاط اختيارنا  
بعد الامتناع للاوامر والاجتناب عن النواهي واما  
جبر المعتقد فهو تفويض امرنا الى هواه واتباع شهوات  
نفسه واستقاط ارادته في الاوامر والنواهي ويتكسر  
بانه ليس لي اختيار وقدرة بل يبري علي ما كتب في الارباب  
قال الشيخ وهذا كفر نعم قال فرج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يوم ما علي اصحابه وبه كتابان فقال للذي في يمينه  
هذا كتاب من الله وفيه اسماء اهل النار وقد اجعل علي  
فقلت الصحابة رضي الله عنهم اذن ندع العمل فقال عليه  
السلام اعملوا فكل ميسر لما خلق له وقال الشيخ اراد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لاهل الجنة علامة فمن وجد  
فيه

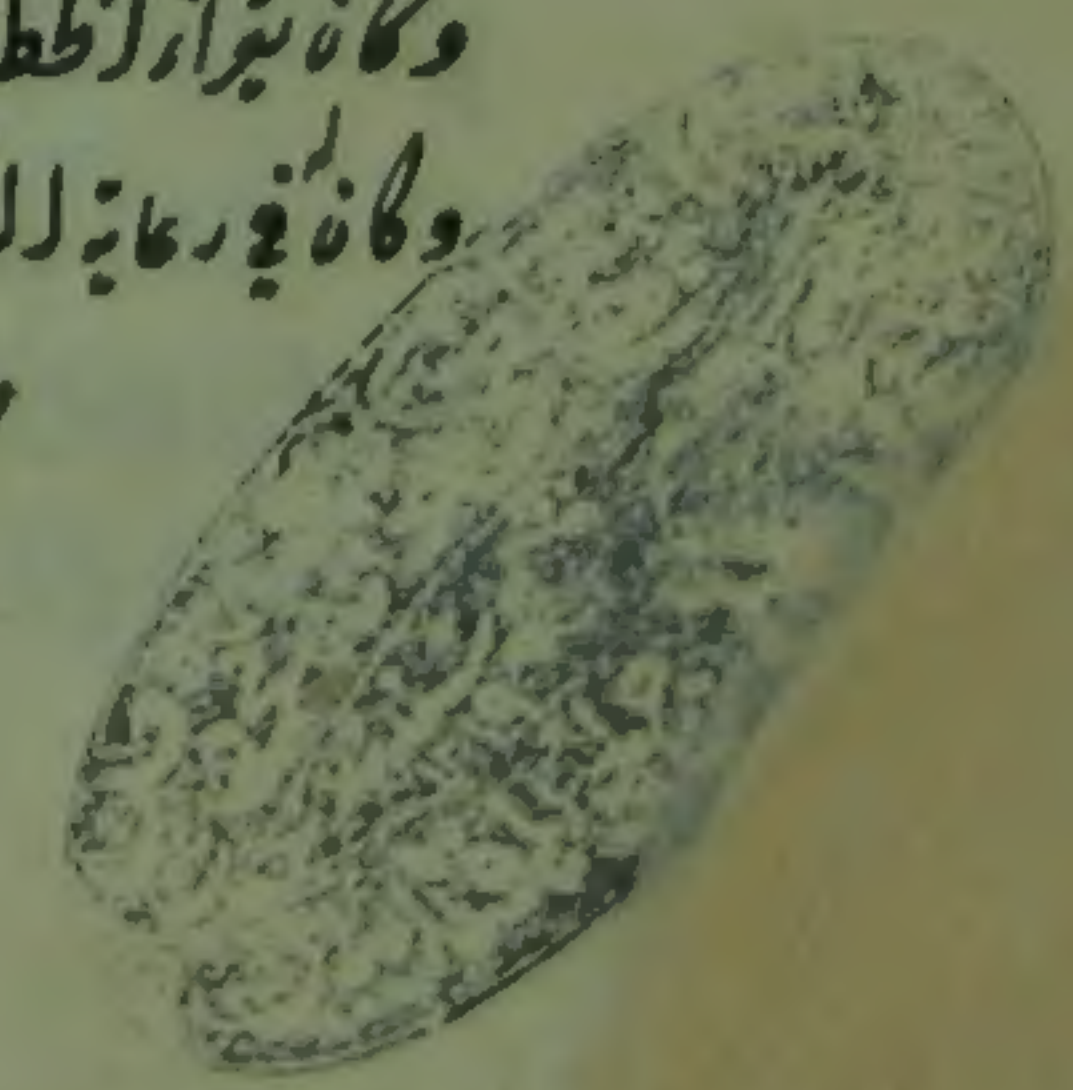
تلك العلامة فهو من اهلها وان لاهل النار علامة فمن وجد فيه  
تلك العلامة فهو من اهلها ثم قال ولا بد لك ان تحصل علامة  
اهل الجنة كما فعل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث  
في العمل ولم يتركوه اعتمادا على الكتاب واذا بلغت مبلغ اهل  
التحقيق باتباع شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم يصح لك  
يقول ليس لي قدرة واختيار بل الكل من الله تعالى واما  
تعرف ان السلف اجتهدوا في اتباع الشريعة والاحتياط  
في الاعمال الشاقة والرياضات الصعبة فاذا كان حالهم  
كذلك فما بالناس لا يجتهد في العمل فلما قرأ الشيخ هذا الكلام  
قال المولي قاضي زاد صدقتم كنت انا والمولي ستان  
باشا والمولي حسن السامبوني يتكلم في هذه المسئلة  
كثيرا وكان المولي السامبوني يقول لا نجا الا في متعة  
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم مات الشيخ المذكور في سلخ  
بجاذي الاخرة من شهر ربيع و تسعين وثمانمائة  
ودفن عند شيخه

و من المولي سراج لطيف بجاي السلطنة بمصر  
كان من البرية ونما وقع الفتن في بلاد البرية بربا في بلاد الروم  
علي زيا لا تراكه وودع البرية وكان القاضي بهاك وقت  
هو المولي علي الغاري وكان بينهما معارفة في البرية وودع البرية



سر له مجلس قضاء فوفد القاضي المنزور وكرمه وعظمته فخير الناس  
 لثانته هيئة ولباسه ثم ارسله القاضي المذكور اليه السلطنة  
 فوافاه وكتب اليه احواله بالتمام وصار في قدمه مخطوطة  
 تمام جامع السلطنة ثم وطلب خطيباً يناسب له فاستمع السلطنة  
 فاجابته غاية الاجاب ونصب خطيباً بجامعه وهو اول خطيب  
 بالجامع المذكور وعينه له كثر يوم فحين ذمها وكان صدر  
 خطبة الحمد الذي وصف الطامير الطامير في عامه عالي  
 نفاذ الحمد ثم واعرض خطيب زاده على الكلام المذكور وقال  
 والصواب انه يقال وصف الطامير بالحمد وكان المحبوب  
 الاول يرفع كلام الخطيب المذكور ويقول قولاً في مائة كلمة  
 استغنية وتقدر الكلام اذ لا وصف الله الطامير بالحمد  
 فاذ لا تغفل فيقول في جوابه اني عامر عالي نفاذ هذه  
 نكتة لطيفة يخلو عنها الاختصار المعترض وصوبه وكان  
 المحبوب سر له الخطيب له بيا بيا صاحب بيانه وقصاصة  
 وفائياً في علم البلاغة وحسن الالهام وطيب الاصول  
 وكان يقرأ الخطبة مع الكوة والوقار واللامب التام  
 وكان في رعاية النفاذ شاة عظيم لم يكن به من بعد ربه  
 روح الله روحه وفوقه  
 البز

5524





صفت اولی که میماند طبیعت نقل ابله که صفت رسالت نباه  
 ساحل دریا و دریاچه است که در کنار آن است و دریاچه و دریا  
 لور و بار که بر غایت خف کو چو چکر قوش غراز دریا که رنده بود  
 سینه بر اعور بود و از یک که ابله صفت هر یک صفت و هم خطان ابله و  
 ابله و کینه نظر بیور و بار که نظر ابله کهن بین معلوم ابله و بار که  
 سزا و خفا زده سوال ابله قوش خفا زده احوال سوال ابله که یا بنی  
 که اول با حیا ابله شوله و یا به بولاند برام کشید کوشنر میور و بار  
 بود و یا به بولاند و یا به بولاند و یا به بولاند و یا به بولاند  
 الف بر او و تو را که ابله و یا به بولاند و یا به بولاند و یا به بولاند

صفت اولی که میماند طبیعت نقل ابله که صفت رسالت نباه

ابله سی فرعون ابله سی هامان

ابله سی قارون

فکر و دست در لور و سوز در دست و طوغي  
 و فته برین توتن لبله بر زله لولیز  
 هر تو قتل بر لبله لشت لشت و فته لول



صورت فتویٰ زیر طبق عام اوزرین مقوله بلفظ قبایلی معلوم او مدح و زید که در زنگار می  
 اواز از شدیلور قویله ردن ویت طبر ایلد و کلریش قافی شاری اخطم اوزرین قنار  
 اولمش در ویت بیت الحالم را بعد و یوکلک ایلکراسته وکن دتی مقوله فتویٰ ابراز  
 ایرد وپ شاری اخطم اوزرین قنار اولمش اواز از شدیلور قویله ردن ویت لایم  
 کلور وید قید اولمش بولند قح قافی کنایع بومستلیم بولمادم ویت حکم ایلکرم  
 وکلک شریقا قادی اولوری

ارجور  
 اولماز قافی دافی معذور در متون شاری اخطم ده واسواق عام ده  
 بولنم قائم بوقا در دیت بیت الحالم در دیو یاز لشدیلور ظاهر ندن  
 اطلاق فهم اولور اما فی الحقیقه اولم وکلک در قلاته بعد اولدوخی  
 صورت مخصوص در قویله اولمش اقرب قلاته لازم اولور شریف بهر ایمن دن  
 نایم دن وغایه البیان ده تفصیل اوزرین شریف و بیاه اولمش  
 اطلاق اوزرین عمل امکان بوقدر ویت بیت الحالم دوشن ماده نوک  
 جمیعین کوه شاری اخطم اولسون کوه اسواق عام اولمش  
 کوه اراخی ملک اولسون کوه اوقاف عام اولسون اواز ایر  
 یرده ششلیک اولمش بیت الحالم دیت دوشن همان جامع مستثنی

من قنولای

من قنولای مولانا  
 ابوسعود دسم

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Ki	İZMİR
Y	
	270